الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

الملف الصحفي

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

العدد (٢٤١)

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	٢
هيئة حقوق الإنسان	٣٤
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	٤٥
حقوق الإنسان في العالم	١٠٤

حقوق الإنسان تسجل ملاحظات داخل إصلاحية الملز

تخصيص ٧٠٪ من وظائف الشركات العاملة في السجون للنزلاء

المصدر: جريدة عكاظ الخميس ١٤٣١/٠٥/٠٨ هـ ٢٢ أبريل ٢٠١٠ م العدد : ٣٢٣١
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١٠٠٤٢٢/Con٢٠١٠٠٤٢٢٤٥٨٥٦/٢٠١٠٠٤٢٢٤٥٨٥٦htm.

محمدالعنزي ـ الدمام، عبد الله المقاطي ـ ظلم

أبلغ «عكاظ» مدير عام السجون في المنطقة الشرقية العميد عبد الله البوشي، أن الإدارة العامة للسجون اشترطت على الشركات والمصانع التي تستثمر الأراضي الصناعية داخل السجون، تخصيص ٧٠ في المائة من وظائفها لصالح السجناء في فروعها التي تقيمها داخل السجون.

أعلن البوشي عن أن إدارة السجون عقدت اتفاقيات مع عدد من الشركات والمصانع، لتبدأ عملها في سجن الدمام ومنها مصنع خاص لإنتاج الطوب، وآخر يختص بصناعة الأخشاب، مشيرا إلى أن سجن الدمام سبق أن خاض هذه التجربة مع مصنع محلي لتصنيع المجالس وغرف النوم، ولدينا إنتاج يومي يصل حاليا إلى إنتاج خمسة مجالس في اليوم، ويتقاضى النزلاء رواتب تصل إلى ١٥٠٠ ريال مقابل عملهم.

من جهة أخرى، رصد وفد من الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان أمس، ملاحظات خلال جولة على سجن الملز في العاصمة (الرياض)، عددا من الملاحظات داخل السجن، وذلك بعد أن التقى النزلاء في عنابرهم. والتقى الوفد الذي تكون من الدكتور عبد الخالق آل عبد الحي رئيس لجنة الرصد والمتابعة في الجمعية، الدكتور مازن خياط والمستشار إبراهيم السليمان عضوا الجمعية، أحمد السعيد الباحث القانوني في الجمعية، مدير السجن ومسؤوليه.

وسيعد وفد الجمعية الملاحظات التي رصدها في تقرير، تمهيدا لمخاطبة الجهات المختصة بشأن ما يلزم اتخاذه إذا لزم الأمر.

افتتاح مكتب جمعية حقوق الإنسان في المدينة المنورة الأحد المقبل

المصدر: جريدة المدينة الخميس، ٢٢ أبريل ٢٠١٠
http://www.al-madina.com/node/٢٤٢١١٣

عبدالوهاب الفيصل - المدينة المنورة

يفتتح رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني يوم الأحد المقبل مكتب الجمعية بالمدينة المنورة. وقال الدكتور محمد بن سالم العوفي ممثل الجمعية بالمدينة المنورة: إن افتتاح الفرع سيساهم في التخفيف على كثير من طالبي خدمات الجمعية الذين كانوا يتحملون عناء السفر للوصول إلى مكاتبها في مدن المملكة الأخرى، كما سيمكن الأعضاء من تفعيل دورهم في المنطقة بشكل أفضل. وأضاف: إن سمو أمير المنطقة سيستقبل رئيس الجمعية وأعضاءها، فيما سيتم عقد مؤتمر صحفي لرئيس الجمعية عقب افتتاح المكتب، مشيرًا إلى استكمال جميع التجهيزات والترتيبات ليباشر مهامه بمقر الجمعية في مركز العاصمة (الدور الثاني) على شارع الأمير عبدالمحسن بن عبدالعزيز. وبيَّن أن جميع الأعضاء سيسعون إلى تحقيق أهداف الجمعية التي من أبرزها العمل على حماية حقوق الإنسان وفقًا للنظام الأساس للحكم الذي مصدره الكتاب والسنة ووفقًا للأنظمة المرعية، وما ورد في الإعلانات والمواثيق الخاصة بحقوق الإنسان والوقوف ضد الظلم والتعسف والعنف والتعذيب وعدم التسامح، كما أن من اختصاصاتها التأكد من تنفيذ ما ورد في النظام الأساس للحكم وفي الأنظمة الداخلية بالمملكة ذات العلاقة بحقوق الإنسان، والتأكد من تنفيذ التزامات المملكة تجاه قضايا حقوق الإنسان وفق ما ورد في إعلان القاهرة لحقوق الإنسان في الإسلام وميثاق الأمم المتحدة والمواثيق والصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، وتلقي الشكاوى ومتابعتها مع الجهات المختصة، والتحقق من دعاوى المخالفات والتجاوزات المتعلقة بحقوق الإنسان وتقديم الآراء والمقترحات للهيئات الحكومية والأهلية للعمل على التثقيف ونشر المعلومات في مجال حقوق الإنسان والتعامل مع قضايا حقوق الإنسان في الهيئات الدولية بشكل عام، والمنظمات الدولية غير الحكومية بشكل خاص، ودراسة المواثيق والصكوك الدولية الخاصة بحقوق الإنسان الدولية وتطبيقاتها.

إطلاق مقر دائم لجمعية حقوق الإنسان في المدينة

المصدر: جريدة عكاظ الخميس ١٤٣١/٠٥/٠٨ هـ ٢٢ أبريل ٢٠١٠ م العدد : ٣٢٣١
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١٠٠٤٢٢/Con٢٠١٠٠٤٢٢٣٤٥٨٦١.htm

خالد الشلاحي ـ المدينة المنورة

يلتقي صاحب السمو الملكي الأمير عبد العزيز بن ماجد بن عبد العزيز أمير منطقة المدينة المنورة، رئيس جمعية حقوق الإنسان وأعضاء اللجنة التنفيذية بمناسبة افتتاح فرع الجمعية في المدينة مطلع الأسبوع المقبل بحضور أعضاء من اللجنة التنفيذية، كما يعقد وفد الجمعية مؤتمرا صحافيا في مقر الجمعية المستأجر في شارع قربان وسط المدينة.

وأوضح لـ «عكاظ» ممثل الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في منطقة المدينة المنورة الدكتور محمد العوفي، أن آلية تلقي الجمعية لقضايا المواطنين من أهالي المدينة المنورة سابقا كانت تتم عبر المقر الرئيسي للجمعية في الرياض وفرع منطقة مكة المكرمة، إضافة إلى قضايا كان يتلقاها شخصيا باعتباره عضوا ممثلا عن الجمعية في المدينة، مشيرا إلى أن افتتاح مكتب لجمعية حقوق الإنسان سوف يقلص الكثير من الوقت والجهد على المواطنين ويساهم في بحث قضاياهم بالتنسيق مع الجهات الحكومية، وخصص الرقم (٨٦٦٤٥٤٤) للاتصال بمكتب الجمعية.

يذكر أن الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان تلقت عددا من القضايا في المدينة المنورة من بينها قضية تلوث حي حمراء الأسد التي أقامها ٦٥٠ مواطنا من سكان الحي ضد ثلاث جهات حكومية الأمانة والتجارة والأرصاد، كما تناولت الجمعية قضايا مقامة ضد القطاع الصحي ووقفت على منشآت ومرافق صحية حكومية في المنطقة، كما زار وفد من الجمعية السجن العام في المدينة المنورة والتقى العديد من النزلاء داخل العنابر.

جمعية حقوق الإنسان تفتح ملف السجناء في العراق

المصدر: جريدة عكاظ الجمعة ١٤٣١/٠٥/٠٩ هـ ٢٣ أبريل ٢٠١٠ م العدد : ٣٢٣٢
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١٠٠٤٢٣/Con٢٠١٠٠٤٢٣٣٤٦٠٦٣.htm

محمدالعنزي ـ الدمام

طالبت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان توقيع اتفاقية تبادل للسجناء بين المملكة والعراق كي يتحقق قضاء السجناء المحكوميات في بلد الجنسية. وترى الجمعية أن ذلك هو الأمل الوحيد في عودة السجناء السعوديين إلى بلادهم وقضاء فترة الأحكام الصادرة بحقهم.

وأوضح لـ «عكاظ» رئيس الجمعية السعودية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني أن ملف السجناء السعوديين في العراق هو محل نظر الجمعية منذ فترة، وهو ملف أصبح أكثر تعقيدا من السابق حيث كان السجناء السعوديون في العراق لدى ثلاث جهات هي القوات الأمريكية وإقليم كردستان والقوات العراقية وأخيرا قامت القوات الأمريكية بتسليم معظم ما لديها من السجناء السعوديين للقوات العراقية وترتب على ذلك عدم وضوح الصورة عن أعداد السجناء ولا أماكن اعتقالهم.

إيقاف فوضى الشكاوى الكيدية.. بالتعزير وفرض رسوم على القضايا

المصدر: جريدة المدينة السبت، ٢٤ أبريل ٢٠١٠
http://www.al-madina.com/node/٢٤٢٥٧٤/

عبدالله عابد الشريف - بسام بادويلان - ينبع - جدة

شهدت المرحلة الأخيرة زيادة واضحة في الشكاوى الكيدية حتى سمعنا عن بعض القضاة الذين يكتبون شكاوى كيدية في بعض المسؤولين. ورغم أن غالبية هذه الشكاوى لا تلقى آذانًا صاغية لدى بعض المسؤولين والقضاة غير أنها تترك آثارًا سلبية تبقى في النفوس فترة طويلة، وقد يقع ضحيةً لها أناس أبرياء هم بالأصل أصحاب حقوق، بل ناجحون ومبدعون في أعمالهم؛ وذلك بسبب الحقد والحسد، وإذا كان للأمر بعض السلبيات إلا أنه -من جهة أخرى- قد يقود إلى كشف جرائم ومخالفات ترتكب لهذا يجب عدم إهمال أى شكوى ولو أدى ذلك إلى استنفاد بعض الوقت. ويعتقد البعض أن الحد من هذه القضايا يتم بالتأكد من الجدية فيها من خلال طلب تعويض مادى للمتضرر وتعزير الشاكي وفرض رسوم على رفع القضايا في المحاكم.

مخاوف التقاضي

يقول عبدالعزيز الجهني مواطن: إن البعض لا يستطيعون التقدم بشكاوى لدى الجهات المختصة وهم أصحاب حقوق، خوفًا من العقاب الذي ليس في مكانه، فعلى سبيل المثال: قام أحد الأشخاص الذين أعرفهم بالإساءة لشخصية بارزة في أحد المنتديات الأمر الذي دفعه لتقديم شكوى لدى الجهات المختصة؛ ليصدر الحكم بتبرئة الشخص لعدم توفر القرائن والبراهين، الأمر الذي دفع المدعى عليه بالتقدم بدعوى لرد اعتباره لما لحقه من ضرر وهو في الأصل الجاني وذلك بسبب عدم وجود نظام واضح وصريح يبين كيف تثبت الشكاوى الكيدية،ويشاركه الحديث محمد عبدالله الرشيدي مواطن قائلًا: كثيرًا ما نسمع عن شكاوى باسم فاعل خير. فإذن كانت هذه الشكاوى على حق فهذا لا جدال فيه، ولكن عندما تكون على باطل من أجل الانتقام فذلك يستدعى وجود عقوبة صريحة للشكاوى الكيدية، وقد سمعنا بقصة المواطنة سوسن والتي بدأت من عام ٢٠٠٤ عندما أمرت محكمة في الرس، بمنطقة القصيم بسجن زوجها، لتدخل في متاهات ودهاليز مراجعات الدوائر الحكومية لتنتهي القضية في عام ٢٠١٠ بالحكم عليها بالسجن لمدة عام وجلدها٣٠٠ جلدة بتهمة تقديم دعاوى كيدية وبلاغات كاذبة. من جهته يقول عازب بن سعيد آل مسبل رئيس لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية وحقوق الإنسان بمجلس الشورى أن النظام النافذ حاليًا يعاقب صاحب الدعوى الكيدية ويحمله تبعات الدعوى المادية والمعنوية التي لحقت بالمتضرر، وهناك عقوبة يحال بموجبها إلى المدعي العام لمجازاته لقاء هذه الدعوى الكيدية. أما عن تقدير العقوبة فهو متروك للقاضي حسب فهمه وتقديره للقضية، وكما قال ابن القيم رحمه الله: (الفهم فهمان فهمٌ لواقع القضية ومطابقتها بالواقع وما يتفق معها من الأحكام) وهذا شأن القاضي.

٧ ضوابط للنظر في الشكاوى الكيدية

ويقول الشيخ صالح بن سعد الحيدان المستشار القضائي الخاص أستاذ كرسي القضاء الجنائي المستشار العلمي بالجمعية العالمية للصحة النفسية بدول الخليج والشرق الأوسط: إن الشكاوى الكيدية تصدر عن ثلاث أنفس: إما لمجرد الحسد، أو الضغينة والانتقام، وإما أن تكون حقيقية ولكنها مبالغ فيها، والقسم الثالث قليل ولكنها كلها تخضع لدائرة الشكاوى والدعاوى الكيدية. وأوضح أن الأصل فيها التحريم في الكتاب والسنة والإجماع، كما في قوله تعالى: (يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا أن تصيبوا قومًا بجهالة) وقوله -صلى الله عليه وسلم- فيما يتعلق بعموم النظر: (إنما أقضي بما يظهر لي). ورأى ضرورة أن ينظر لهذا الموضوع من خلال سبعة أوجه الأول: مصدر الشكوى والثاني: أطرافها، والثالث: حقيقة وأصل الشكوى، والرابع: أن ينظر نظرًا واسعًا علميًا في العلاقة بين الشاكي والمشتكي بمعنى هل بينهما عداوة أو خصومة من قبل، والأمر الخامس: هل هذه الشكاوى التي حصلت وأقلقت المسؤولين في الديوان أو مجلس الوزراء والمعنيون بمثل الواقع. هل الذي فعلها لديه أمراض نفسية، وهذه النقطة هي التي سرت الملك فهد كثيرًا، والنقطة

السادسة: هل هذا الرجل مدفوع بمعنى مغرر به أو مستغلًا ليكون في الواجهة ليكيد ويشتكي ويترافع؟ والسابعة: هي بحث المسألة من جميع الوجوه قبل مساءلة الشاكي؛ لان الوقاية حسب علمي ودراساتي القضائية وسياسة الإدارة العليا خير من العلاج .

غياب العقوبات

من جهته أكد الدكتور عبدالرزاق الزهراني أستاذ علم الاجتماع المشارك بجامعة الإمام محمد بن سعود رئيس إدارة الجمعية السعودية لعلم الاجتماع والخدمة الاجتماعية أن ضعف الوازع الديني وغياب الجزاء الرادع يعد السبب الرئيسي في انتشار هذه الظاهرة مؤكدًا أن الكثير من الموظفين يستخدمون الجهات الحكومية كوسيلة للانتقام من خصومهم؛ ليدخلوا في دهاليز المراجعات والقضايا الروتينية التي تستنزف جهدهم ووقتهم، وقال إن الاشخاص الذين أدمنوا تقديم الشكاوى الكيدية باتوا معروفين في مجتمعهم بأخلاقهم الرديئة وافتقاد الشجاعة في المواجهة.

ويقول الدكتور فلاح العنزي أستاذ علم النفس الاجتماعي بجامعة الملك سعود: إن الدعاوى الكيدية مهما تعددت أشكالها ووسائلها وطرقها فهي -في النهاية- ناتجة عن النفس البشرية وخاصة عندما تكون كاذبة وضد المتفوقين وأصحاب الإنجاز في أعمالهم بهدف النيل منهم، لكنه استدرك موضحًا أن بعض الشكاوى قد تحتوي على معلومات حقيقية تقود إلى كشف جرائم ومخالفات أخرى. ويقول الدكتور سعود الفنيسان عميد كلية الشريعة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية سابقًا إن وجهة نظر الشرع للمتقدم بالشكاوى الكيدية أنه كاذب ومتقول على غيره بغير حق، ومن ثم قد يدخل أيضًا في مفهوم شهادة الزور؛ لأنه يخبر عن شيء على خلاف الحقيقة. لذلك يجب تعزيره بالسجن أو الجلد والمنع من السفر أو الخصم من الراتب. ويقول المحامي محمد بن سند آل سند إن المادة الأولى من قواعد الحد من آثار الشكاوى الكيدية والدعاوى الباطلة تنص على أن رفع الشكاوى حق لكل شخص، أما المادة الثانية فتؤكد أنه عند تقديم الشاكي شكوى في قضية منتهية بحكم أو قرار يعلمه وأخفاه في شكواه، يجوز إحالته للمحكمة المختصة لتقرير تعزيره. وبموجب المادة الثالثة فإنه يجوز لمن اعترض على حكم أو قرار نهائي مكتسب القطعية بقناعة أو تدقيق من جهات الاختصاص وثبت لدى المحكمة أنه لم يقدم وقائع جديدة تستوجب إعادة النظر في الحكم أو القرار، فيؤخذ التعهد اللازم عليه في المرة الأولى بعدم الاعتراض على الحكم أو القرار، فإذا تكرر منه ذلك يحال إلى المحكمة المختصة للنظر في تعزيره. كما نصت المادة الرابعة: على أنه من تقدم بدعوى خاصة وثبت للمحكمة كذب المدعي في دعواه، فللقاضي أن ينظر في تعزيره، وللمدعى عليه المطالبة بالتعويض عما لحقه من ضرر بسبب هذه الدعوى.

ويشاركه الرأي المحامي عبدالرحمن بن صالح الزغيبي موضحًا أن الشكاوى الكيدية هي الدعاوى التي تخلف فيها أحد شروط الدعاوى الصحيحة، وهنا يظهر دور القاضي بحكم ما لديه من علم ومعرفة للتفريق بين الدعوى الصحيحة و الكيدية، وإذا تبين له أن الدعوى المرفوعة أمامه هي دعوى كيدية يرفض نظرها، ويمكن له أن يحكم على المدعي بالتعزير، وذلك للحد من تقديم الدعاوى الكيدية، ويمكن إذا ثبت للمدعى عليه أن إقامة المدعي للدعوى كانت كيديًا ولم تكن لمصلحة مشروعة؛ لتعطيل انتفاعه بمال أو التشهير به أو إشغاله أو أي ضرر آخر أن يطلب من القاضي الحكم بتعزير المدعي، وله أيضًا المطالبة بالتعويض عما لحقه من ضرر مادي مؤكد بسبب تلك الدعوى.

سهولة اجراءات التقاض تزيد الشكاوى الكيدية

دعا القاضي الشيخ حمد الرزين لفرض رسوم على إجراءات التقاضي كما هو معمول به في الدول الأخرى للحد من الشكاوى الكيدية التى تهدف إلى الإضرار بالخصوم وتشويه سمعتهم . وأرجع زيادة هذه القضايا إلى سهولة إجراءات القضاء في المملكة، اذ لا يلزم المدعي بتوكيل محام أو دفع أى رسوم، بل ترسل من يبلغ خصمه بالنيابة عنه ثم يبدأ الخصم في المعاناة بسبب الدعوى التي قد لا تقوم على أي أساس صحيح ثم تنتهي بعدم ثبوتها و يخرج المدعي من المحكمة بقلب بارد بعد أن أذاق خصمه الأمرين، و بعد أن أشغل الدوائر الحكومية مدة من الزمن، كما تظهر الدعاوى الكيدية بصورة غير مباشرة في القضايا الزوجية، إذ تتقدم الزوجة بدعوى ضد زوجها بطلب فسخ نكاح، ثم ترفق بها دعوى أخرى بحضانة الأولاد، و تقيم دعوى ثالثة بالنفقة، ورابعة للمطالبة بمستحقات سابقة. وأشار إلى أن نظام المرافعات تضمن في مادته الرابعة نصًا في هذا الموضوع هو ضرورة التثبت من مصلحة المدعي في الدعوى على أنه (لا يقبل أي طلب أو دفع لا تكون لصاحبه فيه مصلحة قائمة مشروعة، ومع ذلك تكفي المصلحة المحتملة إذا كان الغرض من الطلب الاحتياط لدفع ضرر محدق، أو الاستيثاق لحق يخشى زوال دليله عند النزاع فيه. وإذا ظهر للقاضي أن الدعوى صورية كان عليه رفضها، وله الحكم على المدعي بنكال) كما تعرضت اللائحة التنفيذية لتفسير هذه المادة فنصت على أنه يقصد بالمصلحة: كل ما فيه جلب نفع أو دفع ضرر.

وأن يستظهر القاضي الطلب إن لم يحرره طالبه، ويرد ما لا مصلحة فيه،كما نصت على أنه إذا ثبت لناظر القضية أن دعوى المدعي كيدية، أو صورية، حكم برد الدعوى، وله الحكم بتعزير المدعي بما يردعه و يكون هذا الحكم برد الدعوى والتعزير في القضايا الكيدية والصورية في ضبط القضية نفسها، ويخضع لتعليمات التمييز. إلا أن ما أفسد العمل بهذه المادة هو الفقرة الأخيرة ذات الرقم ٨/٤ من اللائحة التنفيذية والتي نصت على أنه: (يقرر التعزير في القضايا الكيدية، والصورية حاكم القضية، أو خلفه بعد الحكم برد الدعوى، واكتسابه القطعية).

واوضح ان هذه الفقرة منعت القاضي من العمل بمقتضى هذه المادة مباشرة و ألزمته ألا يعاقب المدعي إلا بعد الحكم برد الدعوى و اكتساب الحكم القطعية، و معلوم أن الحكم إذا اكتسب القطعية فإنه يصعب استحضار المدعي للمحكمة، و يكون القاضي بمثابة الخصم له، إذ إن خصمه غالبًا لا يتابع هذه الدعوى اللاحقة و يكتفي بالحكم برد دعوى المدعي، و الواجب إعادة النظر في إلغاء هذه الفقرة من اللائحة التنفيذية ليكون للقاضي الحكم بالنكال مباشرة بعد رد الدعوى، ولا مانع من إرجاء التنفيذ إلى ما بعد اكتساب الحكم القطعية.

حقوق الإنسان تطالب بتفعيل ضوابط منع الشكاوى الكيدية

أكد المشرف العام على فرع جمعية حقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة الدكتور حسين الشريف وجود ضوابط حاليًا للشكاوى الكيدية معممة على سائر الأجهزة الحكومية إذ يشترط تقديم الشكوى باسم صاحبها.

وتحتوي على معلومات يمكن من خلالها التواصل معه مطالبًا الأجهزة الحكومية بالالتزام بتفعيل هذه القرارات على أرض الواقع بحيث تهمل أي شكوى كيدية لا يوجد لها صاحب. وأكد أن المتضررين من الشكاوى الكيدية لهم الحق في رفع دعاوي التعويض.

ولكن الكثير من أفراد المجتمع لا يمارس حقه لوجود صعوبة في تقدير التعويض لدى الجهات القضائية خصوصًا فيما يتعلق بالمعنوي. وأعرب عن أمله في وجود تنظيم خاص للتعويض يساعد القضاة في أعمالهم موضحًا أن أغلب الشكاوى الكيدية التي ترفع إلى الجهات القضائية الهدف منها هو الإزعاج والتجني على الشخص المشتكى عليه وإشغاله بقضايا أمام القضاء.

العجيري: القضايا غير المحررة تضيع وقت القضاة

قال قاضٍ عام إن كثيرًا من الدعاوى التي تحال إلى المحاكم غير مبررة لعدم توضيح المدعي المطلوب فيها على وجه التحديد، ودعا عبدالرحمن بن عبدالعزيز العجيري القاضي بالمحكمة العامة بجدة إلى عدم التساهل بقبول الدعاوى غير المحررة بهدف الإضرار بالخصم، وأضاف العجيري: يكفي أن يحضر المدعي خصمه إلى المحكمة وإن لم يصدر عليه أي حكم ضده؛ ليتباهي بالمجالس، محذرًا المحاكم من قبول هذه الدعاوى وداعيًا إلى ضرورة إصدار أحكام تجاه المتلاعبين في تقديم الشكاوى الكيدية ، وأضاف أن المحاكم لديها طريقتان للحفاظ على الناس من أصحاب الدعاوى الكيدية، من خلال إلزام المدعى بتقديم الدعوى محررة، والأمر الثاني: أن يحكم على أصحاب الدعاوى الكيدية بأحكام رادعة يتم الإعلان عنها؛ لأن خسائر المدعى عليه لا تقتصر على مراجعة المحاكم وتشويه سمعته وإنما قد يخسر ماديًا بتوكيل محام، وبين أن هذا الأمر يحتاج إلى دراسة مجتمعية واجتهادات، ووضع الحلول الجذرية من جانب مجلس القضاء الأعلى أو من وزارة العدل؛ لأن الذين يقبلون تلك الدعاوى في المحاكم هم كتاب ينتمون إلى وزارة العدل، ويحتاجون إلى إعادة تأهيل.

وفد من جمعية حقوق الإنسان يتفقد أوضاع سجن الملز

المصدر: جريدة اليوم السبت، ٢٤ أبريل ٢٠١٠
http://www.alyaum.com/issue/article.php?IN=١٣٤٦٢&I=٧٥٣٧٢٠&G=١

جعفر الصفار ـ الدمام
قام وفد من الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمدينة الرياض بزيارة إلى سجن الملز بالرياض أمس واطلعوا على أوضاع السجناء واستمعوا إلى شكاويهم.
وكان في استقبال الوفد الزائر مدير السجن وعدد من منسوبيه، وقام الوفد بتبادل وجهات النظر مع إدارة السجن والاستماع لملاحظاتهم ثم قام الوفد بجولة تفقدية داخل عنابر السجن والالتقاء بالسجناء والاستماع إلى شكاويهم وتظلماتهم، وتدوين بعض الملاحظات وسوف يعد تقرير بما تم رصده يتضمن الجوانب السلبية والايجابية تمهيداً لمخاطبة الجهات ذات العلاقة بشأن ما يلزم اتخاذه إذا لزم الأمر.
وقد شارك في هذه الزيارة كل من رئيس لجنة الرصد والمتابعة الدكتور عبد الخالق آل عبد الحي وعضو الجمعية الدكتور مازن خياط وعضو الجمعية المستشار إبراهيم السليمان، بالإضافة إلى الباحث القانوني بالجمعية أحمد السعيد. وتأتي هذه الزيارة ضمن خطة الجمعية لزيارة السجون والإطلاع على أوضاع السجناء فيها .

حقوق الإنسان تبدأ أعمالها بمكتبها في المدينة.. اليوم

المصدر: جريدة المدينة الأحد، ٢٥ أبريل ٢٠١٠
http://www.al-madina.com/node/٢٤٢٨٦١

عبدالوهاب الفيصل ـ المدينة
تنطلق اليوم في المدينة المنورة أعمال مكتب الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، والذي يدشنه الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني رئيس الجمعية بالمملكة والذي سيعقد مؤتمرًا صحفيًا عقب الافتتاح.
من جهة أخرى يستقبل صاحب السمو الملكي الأمير عبدالعزيز بن ماجد بن عبدالعزيز أمير منطقة المدينة المنورة في مكتب سموه بالإمارة اليوم رئيس الجمعية ونائبه وعددا من الأعضاء.
وقال الدكتور محمد بن سالم العوفي ممثل الجمعية بالمدينة المنورة إن افتتاح الفرع سيساهم بالتخفيف على كثير من طالبي خدمات الجمعية.
من تحمل عناء السفر للوصول إلى الجمعية في مكاتبها في مدن المملكة الأخرى، كما سيمكن الأعضاء من تفعيل دورهم بشكل اكبر.
وأضاف العوفي إلى أن جميع التجهيزات والترتيبات لأعمال الفرع تم الانتهاء منها والمكتب جاهز لآداء دوره المطلوب منه في مقر الجمعية في شارع الأمير عبدالمحسن بن عبدالعزيز في مركز العاصمة الدور الثاني.
وأضاف إن الجمعية ليست بديلاً للأجهزة الحكومية ولذلك يجب عدم اللجوء إليها إلا بعد نفاد جميع الإجراءات النظامية والوصول إلى طريق مسدود، مشيرًا إلى أن الفرع سيضم قسمين مستقلين للرجال والنساء.

مشاركة نسائية محلية وإقليمية فاعلية في ندوة مكافحة المخدرات

المصدر: جريدة الرياض الاحد ٢٥-٤-٢٠١٠
.html٥١٩٧٦٦/article٢٥/٠٤/٢٠١٠http://www.alriyadh.com/

عشر أوراق عمل نسائية تشارك بها نخبة من المتخصصات في مجال التربية والتعليم والبرامج الوقائية والعلاجية في مجال مكافحة المخدرات من داخل المملكة وخارجها وذلك في الندوة الإقليمية الأولى في مجال مكافحة المخدرات وتبادل المعلومات التي تنظمها المديرية العامة لمكافحة المخدرات تحت شعار (نحو شراكة عالمية لمكافحة المخدرات) يوم الثلاثاء القادم برعاية صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية ، وستبدأ الفعاليات النسائية بالجلسة الأولى يوم الأربعاء / ١٤ / ٥ / ١٤١٣ ه بعنوان " المؤسسات التربوية والتعليمية ودورها في مكافحة المخدرات " وتتضمن طرح خمس أوراق عمل منها :

(نموذج مقترح لوقاية الطالبات في الجامعات السعودية من الإدمان)

تقدمها د / حنان سالم آل عامر / وكيلة السنة التحضيرية وكيلة كلية العلوم وهندسة الحاسب الآلي بجامعة حائل .

الورقة الثانية حول (المؤسسات التربوية والتعليمية ودورها في مكافحة المخدرات (مقدمة من د / فوزية بنت بكر البكر أستاذ أصول التربية كلية التربية بجامعة الملك سعود .

الورقة الثالثة بعنوان (الدور التربوي في الحد من انتشار مشكلة المخدرات في التعليم العام) وهي مقدمة من المستشارة والخبيرة التربوية / مشاعل أحمد الدخيل .

و تقدم أ / نوال خلف الشمري / مساعد مدير مركز التربية والتعليم بالنهضة ورقة العمل الرابعة عن (دور المؤسسات التربوية في مكافحة المخدرات)

كما تشارك مديرة القسم النسائي بجريدة عكاظ / أ منال فيصل الشريف بورقة عمل حول) دور المؤسسات الإعلامية في مكافحة المخدرات)

أما اليوم الثاني الخميس فستعقد الجلسة الثانية حول (الدور الوقائي والعلاجي في مكافحة المخدرات) وفيه سيتم طرح بقية أوراق العمل التالية :

(نحو تفعيل برامج الوقاية من المخدرات) للدكتورة سهام الصويغ من مملكة البحرين وهي مستشارة تربوية وأخصائية العلاج باللعب للطفل

ومن لبنان تقدم د / فريدة أبو القاسم العلاقي المدير التنفيذي لمؤسسة مينتور العربية لمكافحة المخدرات ورقة عمل بعنوان (تجربة مؤسسة مينتور في مجال وقاية الشباب والأطفال من المخدرات)

كما تقدم استشارية الطب النفسي ورئيسة قسم الطب النفسي بمستشفى الملك فهد بجدة ورقة عمل بعنوان (الدور العلاجي والوقائي في مكافحة المخدرات) وعن نفس الموضوع أيضا تقدم د / أمل فيصل الفريح / أستاذ مساعد بكلية الخدمة الاجتماعية بجامعة الأمير نورة بنت عبدالرحمن ومدربة معتمدة في مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني .

كما تتحدث الدكتورة / نورة بنت عبدالله العجلان / نائبة رئيس جمعية حقوق الإنسان لشئون الأسرة وعضو هيئة التدريس وفي وكالة جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن لخدمة المجتمع .

وتترأس الجلسة الأولى سمو الأميرة د / الجوهرة بنت فهد مديرة جامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن .

أما اليوم الثاني فتترأس الجلسة د / عايدة بنت ابراهيم العقيل / استشارية أمراض الأطفال والوراثة وغدد الأطفال وكبيرة علماء أبحاث الخلايا الجذعية .

وسيسبق طرح أوراق العمل في اليوم الأول حديث لرئيس المكتب الفيدرالي الأمريكي (حول الطرق الحديثة في كشف المواد المخدرة) وكلمة تعريفية لجهود الإدارة النسوية بإدارة مكافحة المخدرات تلقيها الأستاذة أمل خاشقجي / مديرة الإدارة بالمديرية .

اما اليوم الثاني الخميس فسيلقي نائب الرئيس التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة ورقة عمل حول (الخبرات الدولية في مكافحة المخدرات)

وقالت / رئيسة اللجنة الإعلامية النسائية للندوة ومديرة شعبة الشئون الوقائية النسائية بالمديرية العامة لمكافحة المخدرات / أ هناء الفريح في اللقاء الإعلامي الذي عقد في مقر القسم يوم السبت أن هناك تعاوناً مع قطاعات التعليم المعنية لإطلاق برنامج وقائي وطني يستهدف ٤ ملايين ونصف طالب وطالبة و٢٥ ألف مدرسة تحت شعار (حياتنا) وآخر للطلاب المبتعثين للخارج وذلك ضمن البرامج والمشاريع التوعوية حسب خطة المديرية للعام ١٤١٣ هـ ٢٠١٠ م وأن هناك إقبالاً وتفاعلاً مع حملات المديرية التوعوية التي تعقد في المدارس والجامعات والكليات من قبل الطالبات والمنسوبات كما دلت عليه استبانات استطلاع الرأي واستعرضت خلال اللقاء بعض خطط المديرية في مكافحة المخدرات في المجال الوقائي والتأهيلي ومنها خطة المديرية الإعلامية للوقاية من المخدرات ، وكذلك الخطة المقترحة للبرامج التوعوية خلال السنوات الثلاث القادمة والتي منها البرنامج التوعوي للطلاب والطالبات المبتعثين بالتعاون مع برنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث الخارجي ، بالإضافة للبرامج التدريبية وورش العمل التي تستهدف المرشدات الطلابيات وموظفات المديرية العامة لمكافحة المخدرات.

محاسب الأمل يطالب حقوق الإنسان بالإنصاف

المصدر: جريدة عكاظ الأحد ١٤٣١/٠٥/١١ هـ ٢٥ أبريل ٢٠١٠ م العدد : ٣٢٣٤
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١٠٠٤٢٥/Con٢٠١٠٠٤٢٥٣٤٦٤١٢.htm.

لجأ محاسب مستشفى الأمل وليد الملا المتهم بالجنون أمس، إلى جمعية حقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة، مطالبا إياها بالتدخل في إنهاء قضيته التي تعرقلها الهيئة الصحية الطبية ـ على حد وصفه.

وطالب الملا الذي استغرقت قضيته دون حل أكثر من أربعة أشهر بالفصل فيها وإنصافه من التهم التي وجهت إليه من إدارة مستشفى الأمل، مع فتح ملف قضيته الذي يحوي ممارسات مخالفة.

من جهتها، أكدت لـ«عكاظ» مصادر في جمعية حقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة أن قسم الشكاوى في الجمعية تسلم أمس خطاب الشكوى الذي احتوى على نقاط عدة حول القضية، بدءا من المشكلة مرورا بإيقاف الملا عن العمل وإلقاء الشرطة القبض عليه بتهمة التعدي وإيقاف راتبه وانتهاء باتهامه بالجنون ومماطلة الهيئة الطبية الصحية في إنصافه والفصل في قضيته.

وأكدت المصادر نفسها أن الجمعية ستتابع قضية الملا وتخاطب الهيئة بشكل رسمي في محاولة للوصول إلى حقائق الموضوع والاستفسار عن أسباب التأخر في فصل القضية.

ولخص وليد الملا مشكلته مع مستشفى الأمل في جدة بثلاث نقاط أولها الإساءة إليه في مجال عمله كمحاسب، وحرمانه من بدل الإشراف في برنامج التشغيل التي يتقاضاها الموظفون (أصحاب المرتبات العليا)، وتبلغ ألفين ريال وذلك دون وجه حق، وعدم إجازته لمخالفات أوامر الصرف وأوامر الشراء التي فيها مخالفة صريحة وتفتقد إلى الموضوعية.

وانتهى الملا إلى أن إدارة المستشفى حاولت ابتزازه لفظيا وتهديده بالفصل وتهميشه لثلاثة أشهر قبل التحقيق في القضية وبعدها طردته ومارست عليه الظلم، واعدا باستكمال قضيته في المحاكم لرد اعتباره وحقوقه وتشويه سمعته.

عمد إلى تنفيذ مزرعة جديدة باسم ورثته

مستثمر دواجن يتجاهل شكوى الأهالي

المصدر: جريدة عكاظ الأحد ١٤٣١/٠٥/١١ هـ ٢٥ أبريل ٢٠١٠ م العدد : ٣٢٣٤
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١٠٠٤٢٥/Con٢٠١٠٠٤٢٥٣٤٦٤٢٠.htm

معتوق الشريف ـ جدة

أبلغ «عكاظ» عبد الرحمن الشهراني، وهو الشخص الذي حرك شكوى ضد مستثمر نفذ مشروعين للدواجن في قريتي صحيفان والعين، شرقي محافظة خميس مشيط في منطقة عسير، أن المستثمر ذاته عمد إلى تنفيذ مزرعة دواجن جديدة باسم ورثته في القريتين ذاتها. ورأى الشهراني أن البدء في المشروع من قبل المستثمر يأتي بمثابة التجاهل لشكوى أهالي صحيفان والعين التي قدموها لفرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة اعتبروا فيها أن المزرعتين السابقتين هددا صحتهم العامة، وتجاهلتا أيضا -بحسب مقدم الشكوى- لتقارير وزارة الزراعة والهيئة العامة للأرصاد وحماية البيئة(«عكاظ» ٢٦/ ٤/ ١٤٣١هـ).

وأبان مقدم الشكوى أن محافظ خميس مشيط، وبناء على طلب من وزارة الزراعة، أبلغ الأهالي أن المشروع قائم ولا يمكن إيقافه، وعلى المتضررين اللجوء إلى القضاء، معتبرا أن الزراعة ناقضت نفسها حينما أكدت في تقرير ميداني سابق لها أن المشروع مخالف للنظام لوقوعه بالقرب من مساكن الأهالي مما يشكل ضررا عليهم.

وزود الشهراني فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان أمس، بالمعلومات الجديدة لتضمينها ملف الشكوى التي تقدم بها للفرع في وقت سابق؛ متضمنة قرارين من الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة صدرا لإيقاف المشروع، عامي ١٤٢٩ و١٤٣١هـ، و تقريرا ثالثا لمندوب الزراعة في المنطقة يفيد بعدم نظامية المشروع وآثاره على صحة المواطنين، إضافة إلى نظام الوزارة الخاص بالتصريح لمشاريع الدواجن الذي ينص على أن مزارع الدواجن يجب أن تبعد عن المساكن عشرة كيلو مترات على الأقل.

وكان صاحب السمو الملكي الأمير تركي بن ناصر بن عبدالعزيز الرئيس العام للأرصاد وحماية البيئة، بعث بخطاب حول المشروع إلى صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن خالد بن عبد العزيز أمير منطقة عسير، وإلى وزير الزراعة، يؤكد فيه أن مشروع الدواجن مخالف للاشتراطات، وأن موقعه غير مناسب لممارسة النشاط، نتيجة قربه من تجمعات سكانية. وخلص الأمير تركي بن ناصر في خطابه إلى «تعميد من ترون لإيقاف ترخيص هذه المزرعة واستبدال موقعها».

(حقوق الإنسان): سنتابع قضيتها

المصدر: جريدة شمس العدد ١٥٦٤ / ٢٠١٠-٠٤-٢٤
http://www.shms.com.sa/html/story.php?id=٩٥٥٥١

وعدت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بأنها ستتبنى قضية بدرية وترفع عنها معاناتها. وقال الدكتور مفلح القحطاني رئيس الجمعية إنهم سيتابعون الأمر مع الشؤون الاجتماعية.

افتتاح مكتب حقوق الإنسان الجديد بالمدينة اليوم

المصدر: جريدة الرياض الاحد ٢٥-٤- ٢٠١٠
http://www.alriyadh.com/٢٠١٠/٠٤/٢٥/article٥١٩٦٧٩.html

المدينة المنورة سالم الأحمدي

يلتقي رئيس جمعية حقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطانى يرافقه عدد من أعضاء الجمعية بصاحب السمو الملكي الأمير عبد العزيز بن ماجد أمير منطقة المدينة المنورة بعد ظهر اليوم بمكتب سموه بالإمارة، وذلك بعد أن يقوم الدكتور القحطاني اليوم بافتتاح مكتب الجمعية الجديد بشارع قربان، ويعقد مؤتمراً صحافياً بهذه المناسبة يلقي الضوء من خلاله على أهم أهداف الجمعية بصورة عامة وعلى ما تنوي تحقيقه بالمدينة.

عبد العزيز بن ماجد: مكتب الجمعية في المدينة يعزز نشر ثقافة حقوق الإنسان

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين١٢ /١٤٣١/٠٥ هـ ٢٦ أبريل ٢٠١٠ م العدد : ٣٢٣٥
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١٠٠٤٢٦/Con٢٠١٠٠٤٢٦٣٤٦٧٥٩.htm

بارك صاحب السمو الملكي الأمير عبد العزيز بن ماجد أمير منطقة المدينة المنورة افتتاح فرع لجمعية حقوق الإنسان في المدينة، وأكد لدى لقائه أمس في مكتبه في الإمارة رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني الذي يزور المدينة المنورة حاليا يرافقه عدد من أعضاء الجمعية، على أن «افتتاح مكتب للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في المدينة المنورة يعزز الدور الإنساني الذي تضطلع به تجاه نشر ثقافة حقوق الإنسان وتعزيزها وحمايتها»، داعيا جميع الجهات في المنطقة إلى التعاون مع أعمال الجمعية وتذليل ما قد يعوق مهماتها، وتمنى لهم التوفيق والنجاح.

من جهة ثانية، بحث أمير المدينة المنورة في مكتبه أمس مع القنصل العام الفرنسي في محافظة جدة كريستيان نخلة، الموضوعات ذات الاهتمام المشترك وتبادل معه الأحاديث الودية، حيث تمنى القنصل العام الفرنسي لشعب المملكة المزيد من التقدم والرقي في ظل حكومة خادم الحرمين الشريفين وولي عهده والنائب الثاني، شاكرا ومقدرا الحفاوة والترحيب اللذين قوبل بهما من قبل الأمير عبد العزيز بن ماجد، ومتمنيا له المزيد من التوفيق والنجاح.

العوفي على هاتف المدينة السبت المقبل

المصدر: جريدة المدينة الاثنين، ٢٦ أبريل ٢٠١٠
http://www.al-madina.com/node/٢٤٣٠٧٤

المدينة ـ المدينة المنورة
يستضيف مكتب "المدينة" بالمدينة المنورة السبت القادم المشرف على مكتب جمعية حقوق الإنسان في المدينة المنورة الدكتور محمد بن سالم العوفي، وذلك للرد على الاستفسارات والتساؤلات التي يطرحها القراء عن دور الجمعية ونشاطها والقضايا التي تستقبلها وآلية استقبال الشكوى، وطرق التعامل معها وكافة الاستفسارات المتعلقة بدور الجمعية وأهدافها وأنشطتها، وذلك من الساعة السابعة وحتى الساعة التاسعة مساءً على الهواتف ٠٤٨٢٥٣٠٠٥ – ٠٤٨٢٥٢٤٤٤ تحويلة ٤١٤٣ والفاكس ٠٤٨٢٥٠٩٧٦ @MNEWZ HOTMAIL.COM

عبد العزيز بن ماجد يستقبل القحطاني والقنصل الفرنسي

المصدر: جريدة المدينة الاثنين، ٢٦ أبريل ٢٠١٠
http://www.al-madina.com/node/٢٤٣٠٧٨

استقبل صاحب السمو الملكي الأمير عبدالعزيز بن ماجد بن عبدالعزيز أمير منطقة المدينة المنورة أمس بمكتب سموه بالإمارة، رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني الذي يزور المدينة المنورة حالياً يرافقه عدد من أعضاء الجمعية.
وفي بداية اللقاء رحب سموه الكريم بسعادته والوفد المرافق، وبارك سموه افتتاح مكتب الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بالمدينة المنورة، مما يعزز الدور الإنساني الذي تضطلع به الجمعية تجاه نشر ثقافة حقوق الإنسان وتعزيزها وحمايتها، ومؤكدا سموه على أهمية تعاون جميع الجهات بالمنطقة مع أعمال الجمعية وتذليل ما قد يعوق مهامها، متمنياً سموه لهم التوفيق والنجاح. من جانبه شكر رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني سمو أمير منطقة المدينة المنورة على حسن الاستقبال، ومنوهاً بدعم سموه لحقوق الإنسان بالمنطقة بما يكفل لها القيام بدورها الإنساني النابع من ديننا الإسلامي الحنيف.
كما استقبل سمو أمير منطقة المدينة القنصل العام الفرنسي بجدة كريستيان نخلة، وجرى اثناء اللقاء تبادل الأحاديث الودية والموضوعات ذات الاهتمام المشترك.
وتمنى القنصل العام الفرنسي لشعب المملكة المزيد من التقدم والرقي في ظل حكومة خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمين وسمو النائب الثاني حفظهم الله، شاكرا ومقدرا الحفاوة والترحيب اللذين قوبل بهما من قبل سمو أمير منطقة المدينة المنورة، ومتمنياً لسموه المزيد من التوفيق والنجاح.

حقوق الإنسان لـ عكاظ: دراسة وضع حد أدنى وأعلى للجلد في الأحكام التعزيرية

السجون تحتاج ميزانية للصرف الفوري

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين١٢ /١٤٣١/٠٥ هـ ٢٦ أبريل ٢٠١٠ م العدد : ٣٢٣٥
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١٠٠٤٢٦/Con٢٠١٠٠٤٢٦٣٤٦٥٨٦.htm

خالد الشلاحي ـ المدينة المنورة

أكد لـ «عكاظ» رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني، ضرورة إيجاد ميزانيات خاصة بالسجون للصرف منها على كل سجن للاحتياجات الفورية، قائلا: «السجون مكتظة بالنزلاء، ولها أسبابها من بينها: عدم الأخذ بالاعتبار توسيع السجون مع مرور السنوات ولكن حاليا يوجد اهتمام بها».

ودعا القحطاني في مؤتمر صحافي عقد في المدينة المنورة أمس، بمناسبة افتتاح مكتب دائم للجمعية في المدينة المنورة بحضور نائب رئيس الجمعية وأعضاء المجلس التنفيذي، وممثل الجمعية في منطقة المدينة المنورة الدكتور محمد العوفي، إلى إبرام اتفاقيات مع الدول التي لدينا سجناء من جنسياتها لترحيل رعاياها إليها للقضاء على التكدس داخل السجون.

وأكد رئيس الجمعية وجود مساعي لتنظيم أحكام الجلد التي يصدر فيها أحكام تعزيرية، إذ سيوضع حد أعلى وأدنى لعدد الجلدات، مشيرا إلى أن الجمعية تتابع قضايا الموقوفين أمنيا مع وزارة الداخلية، بهدف التوفيق بين حقوق الإنسان والجانب الأمني.

وأفاد القحطاني، أن إجمالي القضايا التي تلقتها الجمعية منذ تأسيسها وصلت إلى ٢٣ ألف قضية متفاوتة، ١٣٦٤ منها تلقتها هذا العام، لافتا إلى أن القضايا في زيادة بشكل سنوي، إذ بلغت عام ١٤٢٦هـ ٣٨٧٩ قضية، وفي عام ١٤٢٧هـ ٣٥٧٥، وعام ١٤٢٨هـ ٣٨٠٠، أما في عام ١٤٢٩هـ وصلت إلى ٤٥٢٢، في حين بلغت العام الماضي ٤١٢٥ قضية.

ونفى رئيس الجمعية وجود محاباة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في القضايا والحالات التي يتبين ارتكاب عضو أو أعضاء في جهاز الهيئة لأخطاء ضد مواطنين، قائلا: «ليس لدينا معاملة خاصة لأحد سواء مؤسسة حكومية أو أفراد، ونحن نتعامل مع الجميع وفقا للأنظمة والقوانين المتبعة».

وزاد القحطاني: «تلقينا قضايا تظلم ضد هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ونحن نفرق في التعامل مع تلك القضايا بين الفرد العامل في هذا الجهاز وبين الجهاز ككل».

وفي شأن العمل، بين رئيس الجمعية أنه رصد عدد من حالات هدر حقوق العمالة الوافدة فيما يتعلق بتأخير إصدار وتجديد وثائق الكفالة أو تأخر الرواتب وغيرها من الأمور التي ينتهك من خلالها بعض أرباب العمل حقوق العاملين لديهم.

أما فيما يتعلق بمكاتب الإصلاح، أوضح القحطاني أن مطالبة جمعية حقوق الإنسان إلى إيجاد مكاتب لإصلاح ذات البين في المحاكم والمرافق القضائية لإنهاء قضايا المتخاصمين وديا لا ترضي كافة الأطراف وتبقي الخلاف في نفوس المتخاصمين، خصوصا في القضايا الأسرية.

من جهته، أفاد نائب رئيس جمعية حقوق الإنسان الدكتور صالح الخثلان، أنه يوجد ارتفاع في حالات العنف ضد المرأة والطفل، داعيا إلى تسريع صدور نظام الحماية من الإيذاء من قبل مجلس الشورى.

رئيس جمعية حقوق الانسان يدعو الشورى لتسريع نظام الحماية الأسرية لوقف تزايد العنف

المصدر: جريدة المدينة الاثنين، ٢٦ أبريل ٢٠١٠
http://www.al-madina.com/node/٢٤٣٠٧٦

دعا رئيس جميعة حقوق الإنسان في المملكة الدكتور مفلح القحطاني مجلس الشورى الى تسريع اصدار نظام الحماية الأسرية لوقف تزايد حالات العنف . وقال انه من خلال برنامج الأمان الأسري لوحظ زياد حالات العنف ، وان صدور هذه النظام سيجرم العنف وسيضع مسؤولية على كل من له علاقة بذلك . كما كشف عن مشروع نظام يدرس في مجلس الشورى ينظم زواج السعوديين والسعوديات من أجانب . وقال انه تم مناقشته مع رئيس المجلس الأعلى يختص بتفعيل دور لجنة إصلاح ذات البين ، لإيجاد حلول تنهي المشكلة وتخفف من الضغط على المحاكم. وأضاف ان الجمعية تلقت عددا من الشكاوى التي قدمها صحفيون ، وان «الهيئة» ، تدخلت لإيجاد حلول لهم سواء من خلال مخاطبة وزارة الإعلام مباشرة أو هيئة الصحفيين السعوديين ، مؤكدا أنه على كل صحفي يتعرض للإيقاف ان يتواصل مع الجمعية بهدف التوثيق لقياس مدى لتقدم والتراجع بالحرية الإعلامية. كما كشف عن اتفاقية في طريقها للإجازة من مجلس الشورى بين المملكة ومصر لتبادل السجناء فيما بينهما لتخفيف اكتظاظ السجون في المملكة، وهي الملاحظة الرئيسة والمهمة والتي رصدتها الجمعية. وأضاف في مؤتمر صحفي عقده أمس عقب افتتاح مكتب الجمعية لوطنية لحقوق الإنسان بالمدينة المنورة، ينبغي أن يكون هناك اتفاقيات مع الدول التي لديها عمالة داخل المملكة، بحيث يكون هناك تبادل للسجناء، ونأمل أن يكون هناك اتفاقية مع دولة العراق لإستعادة السجناء السعوديين هناك، ونقل السجناء العراقين في المملكة إلي بلادهم. وأضاف أن هناك مناقشات وتواصل مع وزارة الداخلية فيما يتعلق ببعض الحالات سواء فيما يتعلق بتسهيل زيارة ذويهم إليهم أو تقديم الخدمة العلاجية لمن يحتاج منهم، او فيما يتعلق بالإفراج عن البعض الذي صدر بشأنه حكم وانتهت محكوميته.

وعن تعامل الجمعية مع القضايا الواردة ضد هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بشكل خاص قال انه يجب التفرقة بين التعامل مع أخطاء أفراد ومع التعامل مع الجهاز نفسه، فحينما يكون هناك تجاوز نحن نتعامل مع هذه الأجهزة ونعمل على التحقق مع الشكوى بتطبيق النظام بشكل أفضل، والقضايا التي يهتم بها الإعلام نحن نعمل على التحقق فيها، ونتخذ الاجراءت المتبعة في حصول صاحب الحق على حقه. وأضاف : قمنا بزيارة الرئيس السابق لهيئة الأمر والرئيس الحالي وحصل نقاش طويل جدا عرض خلاله بعض الملاحظات على الهيئة كما أن هناك ضابطا اتصال من الهيئة وضابط اتصال من الجمعية، والجمعية جهة رقابية وليست سيفا مسلطا على الإدارت، فهي جهة رقابية تبلغ الجهة إذا إلتزمت الأخيرة بانظمة أو تبلغ ولي الأمر.

وعن التقرير القادم لحقوق الإنسان قال : بدأنا في إعداد الخطوات الأولية، وهناك الكثير من الأشياء التي حدثت ولاحظتم زيارة بعض الوفد والشخصيات الأممية، وذلك انفتاح على تلك المنظمات وهناك بعض السلبيات والملاحظات التي سيتضمنها التقرير.

واشار القحطاني أن هناك مشروع نظام يدرس في مجلس الشورى ينظم زواج السعوديين والسعوديات من أجانب . وحول خطوات الجمعية لحل هذه المشكلة قال : نأمل أن يكون هذا النظام وافيا وشاملاً ومحدد للعلاقة بهذا الشأن وأن يضع حلول ناجعة لهذه المشكلة ،والتي هي مشكلة مورقة، وإذا لم توضع لها حلول ستتفاقم. وأضاف : عندما يحدث الانفصال في حالات زواج السعودية من أجنبي وزواج السعودي من أجنبية يصبح الأولاد هم الضحية، وهذه الآثار تمتد ليس للوالدين فقط وإنما للأبناء (جنسيتهم وإقامتهم ورؤيتهم ونفقتهم وتعليهم)، ولذلك تهيب بالمواطنين الذين لديهم الرغبة بالإرتباط بشخص من جنسية أخرى ان يحسب حسابه ان هناك إشكاليات تتوقف على هذا الزواج، والبعض يتزوج بدون موافقة ومن ثم يتضح إنهم لايدخلون البلد، ونحن نطلب من السلطات أنها تسمح بالدخول لأي مواطن ثبت انه ابن لسعودي، لأن بقاءه في الخارج ستعتبره الدولة التي يتواجد فيها انه سعودي وسيبقى على هذا الحال.

من جهته قال نائب رئيس الجمعية والمتحدث بإسمها صالح الخثلان انه يجب عدم منع من تزوج من الخارج بدون إذن من الدخول للبلاد، ويقال ان هذا عقد زواج غير شرعي ولايسجل هنا ثم يحرم زوجته وأبنائه من دخول البلاد، ويجب ان يسمح لزوجته وابنائه بالدخول ثم إذا كان هناك مخالفة بعدم الحصول على إذن بالزواج فيجب ان تعالج إداريا ولاتعاقب جنائياً، ولدينا حالات حرموا من رؤية زوجاتهم وأولادهم لفترات طويلة فقط لأنه لم يحصل على تصريح، وهذا يعد انتهاك لحقوقهم.

ملتقى شبابي يجمع بنات جدة مع رجال الهيئة ... في مناظرة!

المصدر: جريدة الحياة الإثنين، ٢٦ أبريل ٢٠١٠
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/١٣٤٥٦٥/

ابتكر ملتقى شبابي تثقيفي في محافظة جدة فكرة جديدة ومميزة تجمع بين فتيات المحافظة وشبانها من جانب ورجال هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من جانب آخر، بهدف التعريف بحقوق كل طرف على الآخر، والوصول إلى حلول وسط تسهم في كبح جماح النظرة الدونية التي يرمق بها كل منهما الآخر، وللسعي وراء تقريب وجهات النظر بين الطرفين في الكثير من الأمور التي تختلف فيها الآراء بينهما، وتوجهاتهم الدينية والاجتماعية.

وأكدت الحملة التي أطلقت على نفسها «تعرف على حقوقك»، وتبدأ فعالياتها مساء اليوم في أحد المجمعات التجارية في شمال المحافظة الساحلية، أنها دعت إلى هذا اللقاء المفتوح عدداً من أعضاء هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في جدة، وأوسعت المجال أيضاً أمام كل الراغبين من الجنسين لحضور فعاليات المناظرة التوعوية التثقيفية. موضحةً أن هذه اللقاءات ستستمر يومين كاملين، ستطرح خلالهما كل الآراء والتيارات المتنوعة، فضلاً عن أنها ستتيح المجال لطرح الآراء والمعتقدات كافة.

وأشار القائمون على «تعرف على حقوقك» إلى أنها ستسعى أيضاً من خلال برامجها للتعريف بحقوق الإنسان، خصوصاً تلك التي تتعلق بفئة الشبان والفتيات داخل المجتمع السعودي، إضافةً إلى دور الجنسين الرئيس في نشر ثقافة حقوق الإنسان، ومعرفة ما له وما عليه في جانب التعامل مع الجهات الرقابية التي تراقب تصرفات الطرفين.

وأوضحت لجنة الفرق الشبابية في الندوة العالمية للشباب الإسلامي (المنظمة للحملة) أنها أرسلت إلى المشرف العام على الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور حسين الشريف لدعوته لحضور فعاليات ملتقاها التثقيفي، إضافةً إلى عدد من الإعلاميين وعلماء الدين والفكر والرأي من داخل المحافظة، مؤكدةً أنها ستفتح أذرعها لاستقبال كل الآراء والمقترحات والتنبيهات حول أفكار وأطروحات الملتقى.

ولفتت اللجنة المنظمة إلى أنها وزّعت عناصر ومحاور اللقاء إلى أقسام ثلاثة، أولها يبدأ بالتعريف بحقوق الإنسان العامة والأنظمة والقوانين الخاصة بحقوق الإنسان، خصوصاً المتعلقة بفئة الشبان والفتيات في مجتمعنا، بينما ركز ثانيها على التعريف بحقوق الشبان والفتيات على رجال هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والعكس، مؤكدةً أن المحور الثالث يحمل توجيهاً بدور الشبان والفتيات في نشر ثقافة حقوق الإنسان في المجتمع، ودور جمعيات حقوق الإنسان في السعودية وآلية التواصل معها، فضلاً عن حقوق الإنسان في الإسلام.

وكشفت عدم إغفال اللقاء مناقشة عدد من الأمثلة الخاصة بقضايا حقوق الإنسان) كالعنف الأسري وزواج القاصرات وغيرهما)، وسيسبقه عرض مرئي، واستطلاع للرأي بين الشبان والفتيات عن حقوق الإنسان في المجتمع، وسيفتح باب الحوار والمداخلات للحضور مع ضيوف اللقاء.

عقب افتتاحه مكتب حقوق الإنسان في المدينة.. القحطاني:

استقبلنا ٢٣ ألف قضية ووقفنا مع أصحابها حتى نالوا حقوقهم

المصدر: جريدة الرياض الاثنين٢٦-٤- ٢٠١٠
http://www.alriyadh.com/٢٠١٠/٠٤/٢٦/article٥١٩٩٩١.html

القحطاني خلال المؤتمر

المدينة المنورة - سالم الأحمدي

افتتح رئيس جمعية حقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطانى مكتب الجمعية بمنطقة المدينة المنورة الواقع في طريق قربان وحضر الافتتاح نائب رئيس الجمعية الدكتور صالح الخثلان وأعضاء مجلس الإدارة والدكتور محمد سالم شديد العوفى المشرف العام على الجمعية بالمدينة، بعد ذلك عقد مؤتمرا صحفيا مع وسائل الإعلام المحلية الذي افتتح المؤتمر بكلمة ترحيبية بمعالي الرئيس ونائبه وشكر الجمعية على افتتاح مكتب لها بالمدينة المنورة ثم تحدث معالي رئيس الجمعية الدكتور مفلح القحطانى الذي أجزى الشكر لله سبحانه وتعالى على توفيقه لافتتاح هذا المكتب الذي يعد السابع بالمملكة بعد الرياض وجيزان ومكة وجدة والدمام .

كما شكر خادم الحرمين الشريفين على دعمه لهذه الجمعية وحرصه على أن تحقق أهدافها كما شكر المشرف العام على الجمعية الدكتور محمد سالم شديد العوفى وزملاءه أعضاء الجمعية بالمدينة المنورة وشكر المهندس عبدالعزيز سليمان الأحمدى الذي تبرع بشقة فى عمارته لتكون مقرا للجمعية بالمدينة المنورة .

وأوضح أن الجمعية قطعت شوطا كبيرا نحو تحقيق أهدافها، حيث استقبلت حتى الآن أكثر من ٢٣ ألف قضية وقفت مع أصحابها حتى نالوا حقوقهم او رفع عن كاهلهم ما كانوا يشتكون منه .

وأشار الى أن الجمعية قد وقعت العديد من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم مع عدد من الجهات الحكومية والاهلية بقصد التدريب ورفع كفاءة منسوبي تلك الجهات او الاستفادة من خبراتها ودعمها .

وأكد ان معظم أنظمة الجمعية وقوانينها معتمدة على تعاليم الشريعة الإسلامية السمحاء التي اهتمت بحقوق الانسان من ذكر وأنثى قبل ما يزيد على ١٤ قرنا من الآن وان ما جاء من بعض بنود حقوق الانسان من المشرعين الغربيين لا يرقى الى ما نصت عليه تعاليم ديننا الحنيف .
وقال الدكتور المفلح ان الجمعية قامت بجهد خاص لادخال مفاهيم حقوق الإنسان فى التعليم الجامعي بالاتفاق مع جامعات المملكة وهى الآن بصدد ادخاله الى مناهج التعليم العام بنين وبنات بعد الاتفاق مع وزارة التربية والتعليم .
بعد ذلك اجاب الدكتور المفلح على أسئلة الإعلاميين، حيث اجاب على سؤال ل" الرياض" حول جدية تدخل الجمعية عند بعض تصرفات اعضاء هيئة الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر التى توحى بانتهاك حقوق الآخرين .
فأجاب اننا اجتمعنا مع معالى الرئيس العام لهيئة الأمر بالمعروف وأوضحنا وجهة نظرنا حيال ما يحدث من بعض الأفراد وقد لمسنا تعاونا كبيرا من فضيلته الا ان تصرف بعض افراد الهيئة لا يعكس بالضرورة توجهات الهيئة والمسئولين فيها وإن شاء الله يسير نحو التحسن.

23ألف قضية إدارية وإنسانية تباشرها حقوق الإنسان في ٦ أعوام

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين٢٦-٤- ٢٠١٠
http://www.aleqt.com/٢٠١٠/٠٤/٢٦_article/٣٨٤٣٨٣.html.

أحمد الديحاني وسعد الحربي من المدينة المنورة
عالجت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان منذ استحداثها عام ٢٠٠٤ نحو ٢٣ ألف قضية وشكوى بعضها إدارية وإنسانية وأخرى لسجناء وعمال بحسب ما كشفه الدكتور مفلح القحطاني رئيس الجمعية خلال مؤتمر صحافي عقده أمس لدى افتتاح فرع للجمعية في المدينة المنورة .
وقال القحطاني إن شكاوى العمال وحدها وصلت خلال العام الماضي إلى ٤١٢٥ شكوى، مشيراً إلى أن الجمعية تحرص على أن تكون القضايا المرفوعة متعلقة فعلاً بحقوق الإنسان، لافتاً إلى انخفاض المعرفة نحو ما يتعلق بالحقوق ونظام الشكاوى المعروضة، ووجود توجه لوضع مفاهيم حقوق الإنسان في مقررات التعليم العام .
فيما أكد الدكتور صالح الخثلان نائب رئيس الجمعية، أن افتتاح فرع في المدينة المنورة لا يعني ارتفاعاً في نسب شكاوى المدينة المنورة، مشيراً إلى أن التصدي لأي انتهاك لحقوق الإنسان هو من صميم عمل الجمعية إضافة إلى نشر ثقافة الحقوق .
وقال رداً على سؤال لـ «الاقتصادية» حول معيار الجمعية في مراقبة حقوق الإنسان بين الحقوق المتسقة مع الشريعة الإسلامية التي تطبقها البلاد وبين المعايير الدولية المتبعة في مجال حقوق الإنسان: «الجمعية تعمل على حماية حقوق الإنسان من منظور إسلامي، والمعايير الدولية تمثل نحو ٩٠ في المائة من المعايير الإسلامية .«
وطالب الدكتور الخثلان مجلس الشورى بقرار يجرّم العنف والإيذاء لمواجهة الانتهاكات المتزايدة في هذا الشأن، ممتدحاً التعاون المتزايد للجهات المختلفة في العمل مع الجمعية لتدعيم مجالات حقوق الإنسان .
من جانبه، ذكر الدكتور محمد سالم العوفي المشرف على مكتب جمعية حقوق الإنسان في المدينة، أن المكتب لم يتلق أي شكوى تجاه منجم الذهب، وقضية تلوث محافظة مهد الذهب، لافتاً إلى عدم توافر معلومات عن ذلك، و»التحرك سيبدأ بمجرد التقدم بشكوى من أهالي المحافظة للجمعية»، مستشهداً بوقوف الجمعية قبل أعوام مع قضية تلوث حمراء الأسد في المدينة.

حقوق الإنسان: نظام الكفيل يعتم صورة المملكة دوليا

المصدر: جريدة الوطن الاثنين ١٢ جمادى الأولى ١٤٣١ـ ٢٦ أبريل ٢٠١٠ العدد 3496 ـ السنة العاشرة
٠&groupID=١٤٥٩٠٨&id=٣٤٩٦http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=

المدينة المنورة: علي العمري
وصف رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح ربيعان القحطاني قضية الأطفال السعوديين بالخارج بالملف الشائك، مطالبا الجهات المسؤولة في الدولة بالعمل على عودة هولاء الأطفال إلى أرض الوطن ولاسيما أن بعضهم يمارسون أعمالا لا تليق بهم.
وحول النظام الحالي لأحكام الكفالة أشار الدكتور القحطاني إلى أن الجمعية سبق أن طالبت بتصحيح العلاقة بين صاحب العمل والعامل من خلال إحداث نظام جديد، لافتا إلى عيوب متعددة في النظام الحالي أبرزها انتشار جرائم العمالة الوافدة، وإحجام العمالة الأجنبية الماهرة عن المجيء، فضلا عن عدم تحرير سوق العمل. ورأى القحطاني أن تلك السلبيات جعلت صورة البلاد ضبابية إلى حد كبير خاصة فيما يتعلق بأوضاع العمالة وفقا لتقارير منظمة العمل الدولية .

كشف رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح ربيعان القحطاني عن وجود محاولات قائمة حاليا مع مصر والعراق لإبرام اتفاقية تبادل السجناء، بحيث تتيح تلك الاتفاقية متى رأت النور استعادة السجناء السعوديين في هذين البلدين فيما يقوم الجانب السعودي بدوره بتسليم السجناء المصريين والعراقيين الذين يقضون أحكاما في السجون السعودية إلى بلدانهم.
جاء ذلك خلال المؤتمر الصحفي الذي أقيم في المدينة المنورة بمناسبة افتتاح فرع الجمعية بالمنطقة الذي ينضم إلى الفروع الخمسة الموزعة على المناطق الإدارية في المملكة.
وأشار القحطاني إلى أن الاتفاقية إذا انتهت وتم تطبيقها على أرض الواقع، فإن ذلك سيعالج إلى حد ما حالات الاختناقات والتكدس التي تعاني منها أغلب السجون في مناطق المملكة، لاسيما أن التقرير السنوي للجمعية الذي سيصدر قريبا تضمن العديد من الملاحظات والإشكاليات داخل السجون، ومن أبرزها التكدس في العنابر وامتلاء السجون بالأشخاص الذين يقضون أحكاما قضائية.
وبيّن القحطاني أن هذا التكدس عائد إلى أن غالبية السجون لم تراع عند إنشائها الطاقة الاستيعابية على الأمد الطويل.
وطالب القحطاني مجلس الشورى بضرورة التحرك العاجل لإيجاد قانون يجرم إيذاء الأطفال والنساء، خاصة أن تلك الظاهرة بدأت تأخذ في الاتساع بشكل مقلق وهذا مثبت من خلال ما ترصده الجمعية من حوادث العنف الأسري التي يكون غالب الضحايا فيها من النساء والأطفال، والتي تتنوع في حدوثها لتصل أحيانا إلى الموت أوالإعاقة. وتناول القحطاني ملف الأطفال السعوديين بالخارج واصفا إياه بالملف الشائك للجمعية، ومطالبا في السياق ذاته الجهات المسؤولة في البلاد بضرورة إتاحة المجال لهؤلاء الأطفال للعودة إلى أرض الوطن لاسيما أن بعضا منهم يعملون في سن صغيرة في أعمال لا تليق بهم.
وأشار القحطاني إلى ضرورة تطبيق النظام بحق الأب الذي ارتبط بالأم دون الحصول على إذن مسبق من السلطات السعودية، منبهًا في السياق ذاته المواطنين والمواطنات الذين يفضلون الزواج من الخارج بالتفكير قبل الإقدام على ذلك نظرا لما يترتب على ذلك الزواج في حال الانفصال من مساوىء تأخذ طابعا دوليا معقدا.وحول سؤال لأحد الإعلاميين عن محاباة الجمعية لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ولم يكن لها مواقف جادة تجاه الحوادث التي وقعت في الرياض وتبوك والمدينة، والتي اتهم فيها أعضاء بالهيئة، أشار القحطاني إلى أن الجمعية هي جهة رقابية وليست سيفا مسلطا على أعناق الناس، وأن الجمعية تابعت بعضا من تلك القضايا وتحرت عنها وعن أسبابها.
وردا على المفهوم السائد لدى الكثيرين حول أن الجمعية جاءت بمفاهيم غربية ووظفتها داخليا، قال القحطاني إن حقوق الإنسان موجودة في القرآن والسنة النبوية، وشملت بذلك الإنسان والحيوان. وفيما يتعلق بثقافة حقوق الإنسان الخارجية فإن ٩٠ % منها متطابق مع مفاهيم الشريعة الإسلامية ولا يتعارض معها إطلاقا.

افتتاح فرع لحقوق الإنسان بالمدينة المنورة

المصدر: جريدة الجزيرة الاثنين١٢ جمادى الأول ١٤٣١ العدد ١٣٧٢٤
http://www.al-jazirah.com/٢٠١٠٠٤٢٦ln٢٨/htm.

المدينة المنورة - علي الأحمدي

افتتح رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني يوم أمس مكتب الجمعية بالمدينة المنورة وعقد بهذه المناسبة مؤتمراً صحفياً تطرق فيه إلى الدعم والاهتمام الذي تجده الجمعية من خادم الحرمين الشريفين -حفظه الله- وحكومته الرشيدة، مبيناً أهداف ومهام الجمعية وسعيهم للتواجد في كافة مناطق المملكة بهدف التخفيف على طالبي الخدمة والتواصل معهم عن قرب، مشيراً إلى أن الجمعية تعمل على عدة محاور من أجل نشر ثقافة حقوق الإنسان وتلقي الشكاوى والتدريب، وهناك جهود لإدخال مفاهيم الحقوق في مدارس التعليم العام إلى جانب مواضيع أخرى معينة تهتم بحق السكن والعيش في بيئة نظيفة وكذا حقوق المتقاعدين.

وألمح الدكتور القحطاني إلى أن الجمعية تقف مع جميع القضايا بمستوى واحد وتتعامل كذلك مع الأجهزة الحكومية بنفس الخط وفق أهدافها ومهامها المستندة على الشريعة الإسلامية وبما كفلته لها المواد النظامية.

ومن جانبه أكد الدكتور صالح الخثلان نائب رئيس الجمعية بأن الجمعية خطت خطوات إيجابية متسارعة في التعامل مع القضايا التي تلقتها وفي نشر الثقافة موضحاً بالأرقام تفاعل الجمعية ومباشرتها ل (٢٢٣٧٩) شكوى أو مطلب منذ تأسيسها قبل ست سنوات منوهاً بالتعاون الذي يجدونه من الجهات الحكومية وكذا بالدور الإعلامي معتبراً الأخير شريكاً أساسياً ومسانداً لما تهدف له الجمعية.

إلى ذلك أشار المشرف على الجمعية بالمدينة المنورة الدكتور محمد العوفي إلى ما تم القيام به من متابعة للعديد من القضايا في الفترة السابقة وإلى التوسع في تشكيل اللجان بعد افتتاح الفرع وإلى أهمية الاستفادة من بعض الخبرات.

أمير المدينة يستقبل رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء٢٧-٤- ٢٠١٠
http://www.alriyadh.com/٢٠١٠/٠٤/٢٧article٥٢٠١٨٢.html.

المدينة المنورة سالم الأحمدي

استقبل صاحب السمو الملكي الأمير عبدالعزيز بن ماجد بن عبدالعزيز أمير منطقة المدينة المنورة يوم أول من أمس الأحد بمكتبه بالإمارة رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني الذي يزور المدينة المنورة حالياً يرافقه عدد من أعضاء الجمعية.وفي بداية اللقاء رحب سموه الكريم بسعادته والوفد المرافق ، وبارك سموه افتتاح مكتب الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بالمدينة المنورة مما يعزز الدور الإنساني الذي تضطلع به الجمعية تجاه نشر ثقافة حقوق الإنسان وتعزيزها وحمايتها، ومؤكدا سموه على أهمية تعاون جميع الجهات بالمنطقة مع أعمال الجمعية وتذليل ما قد يعوق مهامها ، متمنياً سموه لهم التوفيق والنجاح.

شكوى ١٥ ألفا من آثار منجم مهد الذهب.. باكورة قضايا حقوق الإنسان بالمدينة

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء، ٢٧ أبريل ٢٠١٠
http://www.al-madina.com/node/٢٤٣٤٢٩

استقبلت جمعية حقوق الانسان بالمدينة المنورة أمس أول قضية عقب افتتاح مكتبها والقضية تقدم بها عشرة اشخاص يمثلون ١٥ ألف نسمة بمحافظة مهد الذهب ضد منجم الذهب وتلوث البيئة الناتج عن أعمال التعدين بالعناصر الثقيلة مما تسبب في انتشار الامراض المستعصية وحالات الربو التي تجاوزت الاحصائيات بمستشفى المهد العام ٨٠٠ حلة تراجع المستشفى خلال الشهر الواحد.

حياة مهددة بالخطر

"المدينة" رافقت المواطنين اثناء تقديم شكواهم للجمعية والتي بدورها تفهمت لما يعانونه من هذه السموم التي أضحت تؤرق حياتهم اليومية فيما طالبت المواطنين بمراجعتهم السبت المقبل مصطحبين جميع المستندات والإثباتات لما تضمنته الشكوى. المواطن رجاء خليف المطيري أحد العشرة المشاركين في الشكوى قال: اننا تقدمنا بشكوى رسمية ضد منجم المهد ومعاناتنا مع الشركة القائمة بأعمال التنقيب بمنجم مهد الذهب قديمة وقد طرقنا كثيرا من أبواب الدوائر الحكومية لان حياتنا وابنائنا بالمحافظة مهددة بالخطر بسبب السموم الناتجه من المنجم والتي نستنشقها يوميا منذ الصباح الباكر حتى خلودنا للنوم مشيرا إلى أن الأمراض انتشرت بين ابناء المحافظة ببسبب هذه السموم مثل السرطان والربو والصداع المزمن والتشنجات وهناك عدة جهات قامت مشكورة باجراء دراسات أثبتت تلوث التربة المحيطة بالمنجم بالعناصر الثقيلة نتيجة استخدام الشركة الطريقة البدائية في التخلص منها وهي عمل مردم تجاوز ارتفاعه المترين من الناحية الغربية من المحافظة وعندما تشهد المحافظة لعاصفة رملية فانها تنقل هذه السموم للمواطنين التي تبعد منازلهم عن المنجم بحوالى ٥٠٠ متر فقط. وأضاف المطيري بانه عبر "المدينة" نناشد المسئولين بانقاذ حيتنا وحياة ابنائنا من مادة السيانيد السامة والسموم الاخرى التي يزفها لنا المنجم يوميا .

الوباء الصامت !

وحصلت " المدينة " على تفاصيل الدراسة التي أعدها الدكتور عبدالله الفراج من كلية علوم الأغذية والزراعة بجامعة الملك سعود قال فيها:" وباء صامت يخرج من بين ركام الذهب يرتبط بعمليات التعدين تلوث التربة بالعناصر الثقيلة" موضحا أنه دُرِسَ في هذا البحث تأثير متغيرين مستقلين هما: البعد عن المنجم ، وعمق جمع العينة، على متغير تابع (غير مستقل) وهو اختلاف تركيز العناصر الثقيلة في التربة من موقع لآخر، وما بين الطبقة السطحية وتحت السطحية. بينما المتغير الثابت هو إتجاه الريح والتربة غير منقولة؛ لذا جُمِعَ ١٢ عينة تربة من ستة مواقع ابتدأت بمحاذاة مرادم منجم مهد الذهب وحتى نهاية المنطقة المأهولة بالسكان من مدينة مهد الذهب، وعلى عمقين (٠-٥ و ١٥-٢٠سم). نُخِلت التربة ثم طُحِنَت (٧٥ ميكرون)، وهضمت باستخدام الميكرويف كما لدى (EBA٣٠٥١)، وقُدِرَ تركيز العناصر الثقيلة في راشح مستخلص الهضم بواسطة جهاز الامتصاص الذري (AA). وقد أظهرت نتائج البحث تلوث كبير لتربة مهد الذهب بالعناصر الثقيلة، حيث زاد متوسط تركيز الزنك (٣٩٨ مجم كجم-١) مقارنة بالمتوسط العالمي (٥٠ مجم كجم-١) ثماني مرات تقريباً، وزاد الرصاص تسع مرات، والنحاس خمس مرات، بينما كان الكادميوم في مهد الذهب ٢٨ ضعفاً مقارنة بالمتوسط العالمي. وباعتماد مقياس مدى الوفرة (EF) لقياس مدى التلوث، كانت جميع العينات ولجميع المواقع ملوثة بعنصر أو أكثر. وازداد تركيز العناصر بالقرب من مرادم المنجم، فبلغ متوسط تركيز الرصاص للموقع الأول (٢٢٥ مجم كجم-١) عشرين ضعفاً لتركيزه في الموقع الأبعد (١١ مجم كجم-١)، وكذلك كان الزنك في الموقع الأول خمسة أضعاف، والنحاس والكادميوم الضعفين أو أكثر مقارنة بالموقع الأخير. كما زاد متوسط تركيز العناصر في الطبقة السطحية عن تحت السطحية بمقدار الضعف أو أكثر. لذا ظهر تأثير المتغير المستقبل (البعد عن المنجم) و (عمق جمع العينة) على المتغير التابع (تركيز العناصر الثقيلة)، حيث كانت العلاقة عكسية بانه قد تجاوز تركيز العناصر الثقيلة

في مهد الذهب الحدود العالمية لها.وتعتبر تربة مهد الذهب ملوثة بالعناصر الثقيلة. وعند تطبيق معامل الوفرة، وجدت تربة مهد الذهب ملوثة بعنصر أو أكثر في جميع مواقع الدراسة.
مدافن المنجم هي السبب
وأضاف :عند المقارنة بالمقياس الهولندي وجدت جميع مواقع الدراسة ملوثة بعنصر أو أكثر ، واتضح عن طريق التجربة أنه كلما اقتربنا من المنجم أو كانت العينة سطحية زاد تلوث التربة بالعناصر الثقيلة، مما اثبت أن التلوث بسبب وجود مدافن منجم مهد الذهب المكشوفة.
العوفي: نبحث الشكوى
من جانبه قال المشرف على جمعية حقوق الانسان بالمدينة المنورة الدكتور محمد بن سالم العوفي ان الجمعية استقبلت الشكوى ويجري النظر فيها وسيتم الاستعانة باصحاب الاختصاص لمعرفة مدى صحة ماذكره المشتكون لاتخاذ الاجراءت المناسبة حيالها.

باحث يطالب بتوفير الحماية القانونية للضحايا

إحالة المقيم العربي المتهم بالاعتداء على الفتيات إلى السجن العام

المصدر: جريدة اليوم الثلاثاء٢٧ أبريل ٢٠١٠
١&G=٧٥٤٤٧٧&I=١٣٤٦٥http://www.alyaum.com/issue/article.php?IN=

قررت هيئة التحقيق والادعاء العام بالدمام نقل المقيم العربي المتهم بالاعتداء الجنسي على فتيات سعوديات ومقيمات والموقوف بشرطة جنوب الدمام الى السجن العام تمهيدا لإحالته للمحاكمة أمام القضاء ومواجهته بالتهم المنسوبة اليه ، وكان المتهم قد نسب اليه اتهامات بالاعتداء الجنسي على سعوديات ومقيمات وتصويرهن بدون علمهن خلال ممارسة الرذيلة معهن عقب فصله من عمله كمدير عام بإحدى الشركات فى الخبر ، وكان المتهم قد تم ضبطه مؤخرا كما تم ضبط كاميرا فيديو يستخدمها لتصوير الفتيات وصور فوتوغرافية للفتيات وهن عاريات وعلمت " اليوم" أن المقيم العربي البالغ من العمر ٤٧ عاما سبق ضبطه فى قضية أخلاقية سابقة تنظرها المحكمة الجزائية بالدمام .
من جهة أخرى دعا الباحث في الشئون القانونية مفلح الأشجعي جمعية وهيئة حقوق الإنسان في المملكة إلى القيام بمسئولياتها المناطة بها والتدخل المباشر في الحادثة من خلال حماية الضحايا وإنصافهن مع ضمان المعاملة الحسنة واحترام كرامتهن خاصة من قبل ذويهن ،كما طالب الأشجعي بتوفير الحماية القانونية للفتيات ومتابعة خط سير القضية حتى يحصل الضحايا على الإنصاف بعد الضرر الذي أصابهن ، كما أبدى الأشجعي في الوقت نفسه استغرابه الشديد من تساهل الجهات المسئولة في السماح لغير السعوديين بممارسة مهنة النقل والمشاوير الخاصة ، وأشار الأشجعي إلى أن تعميم صاحب السمو الملكي نائب وزير الداخلية رقم "٢/٦٧٢٩/١٨" وتاريخ11/2/1423 هـ قد نص صراحة على أن من لم يتم الخامسة عشرة يعتبر فاقد الإرادة واستدراجه أو إغراؤه يعد من صور الاختطاف و الاغتصاب ، وبالتالي فإن فتوى هيئة كبار العلماء رقم ٨٥ وتاريخ ١٤٠١/١١/١١هـ قد نصت على أن : (جرائم الخطف والسطو لانتهاك حرمات المسلمين على سبيل المكابرة والمجاهرة من ضروب الحرابة والسعي في الأرض فسادا المستحق للعقاب الذي ذكره الله سبحانه وتعالى في سورة المائدة سواء وقع على النفس أو العرض أو المال ولا فرق بين وقوعه في المدن أو القرى أو الصحارى .

مشاركة نسائية محلية وإقليمية في الندوة الأولى لمكافحة المخدرات

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء٢٧-٤- ٢٠١٠
.html٥٢٠٢٣١/article٢٧/٠٤/٢٠١٠http://www.alriyadh.com/

الرياض سلوى العمران

عشرة أوراق عمل نسائية تشارك بها نخبة من المتخصصات في مجال التربية والتعليم والبرامج الوقائية والعلاجية في مجال مكافحة المخدرات من داخل المملكة وخارجها في الندوة الإقليمية الأولى في مجال مكافحة المخدرات وتبادل المعلومات التي تنظمها المديرية العامة لمكافحة المخدرات تحت شعار(نحو شراكة عالمية لمكافحة المخدرات)اليوم برعاية صاحب السموالملكي الأميرنايف بن عبد العزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزيرالداخلية،وستبدأ الفعاليات النسائية بالجلسة الأولى يوم الأربعاء /١٤ / ٥ / ١٤١٣ه بعنوان"المؤسسات التربوية والتعليمية ودورها في مكافحة المخدرات "وتتضمن طرح خمسة أوراق عمل منها :

(نموذج مقترح لوقاية الطالبات في الجامعات السعودية من الإدمان) تقدمها د/حنان سالم آل عامر/وكيلة السنة التحضيرية وكيلة كلية العلوم وهندسة الحاسب الآلي بجامعة حائل .

الورقة الثانية حول(المؤسسات التربوية والتعليمية ودورها في مكافحة المخدرات)مقدمة من د/فوزية بنت بكرالبكرأستاذ أصول التربية كلية التربية بجامعة الملك سعود .

الورقة الثالثة بعنوان(الدورالتربوي في الحد من انتشار مشكلة المخدرات في التعليم العام) وهي مقدمة من المستشارة والخبيرة التربوية مشاعل أحمد الدخيل .

وتقدم نوال خلف الشمري مساعد مديرمركز التربية والتعليم بالنهضة ورقة العمل الرابعة عن(دورالمؤسسات التربوية في مكافحة المخدرات)

كما تشارك مديرة القسم النسائي بجريدة عكاظ منال فيصل الشريف بورقة عمل حول(دور المؤسسات الإعلامية في مكافحة المخدرات) أماليوم الثاني الخميس فستعقد الجلسة الثانية حول(الدورالوقائي والعلاجي في مكافحة المخدرات)وفيه سيتم طرح بقية أوراق العمل التالية :

(نحو تفعيل برامج الوقاية من المخدرات) للدكتورة سهام الصويغ من مملكة البحرين وهي مستشارة تربوية وأخصائية العلاج باللعب للطفل

ومن لبنان تقدم د.فريدة أبو القاسم العلاقي المديرالتنفيذي لمؤسسة مينتورالعربية لمكافحة المخدرات ورقة عمل بعنوان(تجربة مؤسسة مينتور في مجال وقاية الشباب والأطفال من المخدرات)

كما تقدم استشارية الطب النفسي ورئيسة قسم الطب النفسي بمستشفى الملك فهد بجدة ورقة عمل بعنوان(الدورالعلاجي والوقائي في مكافحة المخدرات)وعن نفس الموضوع أيضا تقدم د.أمل فيصل الفريح أستاذ مساعد بكلية الخدمة الاجتماعية بجامعة الأميرنورة بنت عبد الرحمن ومدربة معتمدة في مركز الملك عبد العزيزللحوارالوطني .

كما تتحدث الدكتورة نورة بنت عبد الله العجلان نائبة رئيس جمعية حقوق الإنسان لشئون الأسرة وعضو هيئة التدريس وفي وكالة جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن لخدمة المجتمع. وتترأس الجلسة الأولى سموالأميرة د. الجوهرة بنت فهد مديرة جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن .

أما اليوم الثاني فتترأس الجلسة د.عايدة بنت ابراهيم العقيل استشارية أمراض الأطفال والوراثة وغدد الأطفال وكبيرة علماء أبحاث الخلايا الجذعية. وسيسبق طرح أوراق العمل في اليوم الأول حديث لرئيس المكتب الفيدرالي

الأمريكي(حول الطرق الحديثة في كشف المواد المخدرة)وكلمة تعريفية لجهود الإدارة النسوية بإدارة مكافحة المخدرات تلقيها أمل خاشقجي مديرة الإدارة بالمديرية .
اما اليوم الثاني الخميس فسيلقي نائب الرئيس التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة ورقة عمل حول (الخبرات الدولية في مكافحة المخدرات) وقالت رئيسة اللجنة الإعلامية النسائية للندوة ومديرة شعبة الشئون الوقائية النسائية بالمديرية العامة لمكافحة المخدرات هناء الفريح في اللقاء الإعلامي :هناك تعاون مع قطاعات التعليم المعنية لإطلاق برنامج وقائي وطني يستهدف ٤ ملايين ونصف المليون طالب وطالبة و٢٥ألف مدرسة تحت شعار(حياتنا)وآخر للطلاب المبتعثين للخارج وذلك ضمن البرامج والمشاريع التوعوية حسب خطة المديرية للعام ١٤١٣ه ٢٠١٠م وأن هناك إقبالاً وتفاعلاً مع حملات المديرية التوعوية التي تعقد في المدارس والجامعات والكليات من قبل الطالبات والمنسوبات كما دلت عليه استبانات استطلاع الرأي.

بنات جدة يمنعن رجال الهيئة من المشاركة في ملتقى شبابي!

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء، ٢٧ أبريل ٢٠١٠
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/١٣٥٠٤٩

تذرع عناصر «هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» بـ «الاختلاط» للامتناع عن المشاركة في ملتقى «شبابنا غير... فيهم خير» الشبابي الذي نظمته لجنة الفرق الشبابية التابعة للندوة العالمية للشباب الإسلامي أمس في أحد المجمعات التجارية في جدة. ولم تؤت مخاطبات ومهاتفات اللجنة المنظمة المتواصلة مع القائمين على فرع» الهيئة» في المحافظة أُكلها، إذ رفض رجال «الهيئة» الحضور متعللين بأن الملتقى يعج بـ «النساء»، ورأوا أن حضورهم سيكون «غير شرعي»! وأكدت فتاة مشاركة أتت من مكة المكرمة ولها قضية سابقة مع «الهيئة» أن عدم حضور عناصر «الهيئة» يُعد تخلياً عن المسؤولية التوعوية. وخلصت إلى أن هذه الأمور من أبرز المسببات «التي تجعل العلاقة بين جهاز الهيئة والمجتمع مبنية على الخوف والريبة». واستغرب منظم الملتقى محمد مصلي إحجام عناصر «هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» عن المشاركة في الملتقى،» أو حتى الرد على سلسلة مهاتفات ومخاطبات اللجنة المنظمة». وفنّد ما ذهب إليه بعض المنتسبين إلى الهيئة الذين تعللوا بمسألة الاختلاط، بقوله لـ «الحياة»: «خلا المقر المخصص لعقد الملتقى من أي مظاهر اختلاط، حيث فُصلت النسوة عن الرجال بحواجز، لأننا لم نهدف من الملتقى إلى الاختلاط، لكننا تمنينا أن يحضروا أو أن يكلفوا أنفسهم عناء الاعتذار عن عدم الحضور .«
وأكد مدير جمعية حقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة الدكتور حسين الشريف في الملتقى وقوف الجمعية ضد تصرفات بعض أعضاء «الهيئة» «التي تتجاوز في بعض الأحيان الحد المعقول». واعتبر «الهيئة» جهاز ضبط يحتاج إلى الكثير من التوعية والتثقيف .وذكر أن مجلس الشورى أقر نظاماً جديداً يهدف إلى الحد من إيذاء المرأة والطفل، «هو الآن أمام مجلس الوزراء لاعتماده والبدء في تفعيل بنوده»، ملمحاً إلى أن الجمعية تسعى في الفترة القليلة المقبلة إلى نزول فرق توعوية إلى المدارس والمجمعات العامة، للتعامل مع أفراد المجتمع وتثقيفهم وترشيدهم بكيفية التعامل مع قضايا المرأة والطفل.

إمهال أصحاب مساكن دائري الدمام ٧٢ ساعة قبل الهدم

المصدر: جريدة اليوم الاربعاء٢٨ أبريل ٢٠١٠
http://www.alyaum.com/issue/article.php?IN=١٣٤٦٦&I=٧٥٤٦٧٨&G=١

خالد المطيويع - الدمام

استيقظ أصحاب المنازل التي تعترض الطريق الدائري في الدمام صباح أمس على ملصق وضع على أبواب منازلهم من قبل لجنة التعديات ينذرهم فيه بإزالة منازلهم خلال ٣ أيام من وضع الملصق، ويقول أصحاب المنازل وهم في حالة استغراب :كيف للجنة التعديات أن تقرر التعدي على منازلنا التي هي أملاكنا الخاصة ونمتلك جميع ما يثبت ذلك ولم نتنازل عنها لأي جهة كانت ولدينا قضية منظورة في ديوان المظالم وهل من المعقول أن نمنح مهلة لمدة يومين لإخلاء أملاكنا وما هي المستندات التي اعتمدت عليها لجنة التعديات لتتخذ مثل هذا الإجراء أم هي احد أساليب الضغط وفرد العضلات التي نتعرض لها من قبل إدارة الطرق التي لم تتوقف عن ممارسة أساليب التطفيش منذ أن اختلفنا معهم على قيمة التعويض. وكانت «اليوم» قد نشرت تحقيقا قبل يومين عما وصلت اليه العلاقة بين المواطنين وإدارة الطرق بعد حكم ديوان المظالم بأحقية المواطنين في إعادة تقدير تعويضاتهم التي أقرتها إدارة الطرق التي تنقص كثيرا عن سعر عقاراتهم في السوق المحلية والتي ينص نظام نزع الملكية على أن يكون التعويض حسب سعر السوق أثناء خروج اللجنة.

من جهتها أكدت مصادر في لجنة التعديات لـ «اليوم» ان أمر الإزالة صدر من قبل الحاكم الإداري للمنطقة الشرقية نظرا لما يمثله المشروع من أهمية لمدينة الدمام وتعطل كثير من المشاريع الأخرى بسبب تأخر انجاز الطريق الدائري كما أكدت المصادر نفسها ان من حق المواطنين الرافضين للتقديرات الاعتراض وبإمكانهم مواصلة مطالباتهم التي يكفلها النظام لهم بعد إزالة منازلهم والتي ستثبت حالتها في محاضر رسمية ستوضح أملاكهم كاملة ، وذهب المصدر إلى أن التقديرات التي وضعت من قبل لجان شكلت حسب النظام وتم اعتماد صرف قيمة العقارات وتم الصرف لمن وافق على القيمة وتم التنازل لمصلحة الدولة ممثلة في ادارة الطرق إلا أن اعتراض بعض الملاك على القيمة اجبر إدارة الطرق على الاحتفاظ بأموالهم في صندوق الإدارة وهي جاهزة للصرف متى ما رغب أصحاب العقارات ذلك، وأكد المصدر على أن نظام التعديات يجيز سجن من يرفض الامتثال او يقاوم امر الإزالة والقرار اتخذ وسوف ينفذ في التاريخ المحدد ولن تمدد المهلة ولا مجال للتراجع عنها لما يمثله المشروع من أهمية وللمصلحة العامة التي تحتم إزالة المنازل واستكمال الطريق، من جهة اخرى قال مدير فرع جمعية حقوق الانسان بالمنطقة الشرقية جمعة الدوسري إن القضية بين إدارة الطرق وإمارة المنطقة الشرقية وقد تم توجيه المتضررين بالاجراء المفترض اتخاذه والرفع به للجهات المختصة وسننتظر حكم ديوان المظالم ومن ثم نقرر ما يمكن اتخاذه.

الهيئة تترك درعها بملتقى تثقيفي للشباب في حقوق الإنسان

الشريف: تصرفات بعض أفراد الهيئة لا تتفق مع أهداف الجهاز ولا أنظمة الدولة

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء ١٤ جمادى الأولى ١٤٣١ـ ٢٨ أبريل ٢٠١٠ العدد 3498 ـ السنة العاشرة
http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=٣٤٩٨&id=١٤٦١٧٢

بقي درع تكريم هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وحيدا على طاولة التكريم، بعيدا عن رجال الهيئة الذين لم يحضروا فعاليات البرنامج المقرر لتقريب وجهات النظر بينهم وبين الشباب، ولتوعية الشباب بثقافة حقوق الإنسان، ومن ثم تكريمهم والجهات المشاركة في الملتقى التثقيفي للشباب في مجال حقوق الإنسان، والذي نظمته حملة "شباب غير.. فيهم خير"، إحدى الفرق التطوعية في الندوة العالمية للشباب الإسلامي، وذلك بروشان مول في جدة أول من أمس بمشاركة جمعية حقوق الإنسان وناشطين اجتماعيين، وبحضور عدد كبير من الشباب والفتيات وأسرهم.

وقال محمد مصلي مؤسس ورئيس الحملة، ورئيس اللجنة المنظمة للملتقى، " كنا نهدف من هذه الفعالية إلى تعريف الشباب بحقوقهم على الهيئة، وحقوق الهيئة عليهم، إضافة إلى الهدف الأساسي وهو تعريف الشباب بثقافة حقوق الإنسان، وعلى هذا الأساس وزعت الحملة نماذج استبيان للحضور حول مفهومهم لهذه العلاقة. وأضاف أن درع تكريم الهيئة موجود، وأن خطاب الموافقة موجود. وقال: كنا ننتظر حضور ومشاركة الهيئة، إلا أنهم لم يحضروا، برغم تعاونهم معنا في الحملات السابقة منذ عدة أشهر.

وأكد مصلي أن عدم حضور الهيئة لم يحبطه ومجموعته التطوعية، وأنهم سيعملون على فعاليات قادمة، لتقريب وجهات النظر، موضحا أن الهيئة جزء من مشروع الحملة. وقال "وجهنا دعوة للهيئة، وكان المفترض أن تكون من الحضور وتشارك في النقاش والمداخلات مع حقوق الإنسان وناشط اجتماعي إعلامي معني بقضايا الشباب. ورجح أن يكون سبب عدم حضور الهيئة هو الضجة التي أثارتها أنباء عن إقالة الشيخ أحمد الغامدي من هيئة منطقة مكة، إضافة إلى تناول بعض الصحف بطريقة سلبية لمشاركة الهيئة، وبالتالي تخوف الهيئة من التناول السلبي لحضورهم في فعالية يحضرها الشباب.وردا على أحد الاستفسارات، أوضح مدير جمعية حقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة الدكتور حسين الشريف خلال الملتقى أن جهاز هيئة الأمر بالمعروف عليه بعض الملاحظات، ويحتاج إلى التوعية والتثقيف. وقال إن حقوق الإنسان تقف ضد تصرفات بعض أفراد الهيئة التي تتجاوز في بعض الأحيان الحد المعقول.

وأكد الشريف أن تصرفات بعض أفراد الهيئة لاتتفق مع أهداف الجهاز، ولا الأنظمة التي سنتها الدولة خصوصا نظام الإجراءات الجزائية أو التعاميم الأخرى الصادرة في هذا الشأن، وبالذات ما يتعلق بعدم إيقاف أي شخص في مراكز الهيئة وإنما إحالته إلى أقرب مركز شرطة. وشدد على أهمية احترام هذه الأنظمة وما يتعلق بحقوق الإنسان فيها. وأشار الشريف إلى الدور الإيجابي للهيئة في مكافحة الجرائم الأخلاقية من أجل المحافظة على وحدة المجتمع، ولكن يجب أن يتم هذا الدور في ظل الأنظمة المشار إليها حسب قوله.

أما فيما يتعلق بشعيرة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فقد أوضح الشريف أن هذه الشعيرة لا جدال ولا نقاش حول أهميتها ومكانتها في المجتمع وعند المسلمين.

إلى ذلك، قالت منار العميري رئيسة لجنة التخطيط والتنظيم للحملة في مكة المكرمة: أردنا أن نقول من خلال الحملة إننا شابات وإن كنا غير منقبات، إلا أننا بكامل عفتنا وأخلاقنا، ومقتنعات بأسلوبنا في الحياة، ووجهة نظرنا في الحملة لاقت تفهما من بعض من يمثلون الهيئة، وهناك آخرون رفضوا بشدة التعامل معنا.

وأكدت أن الحملة تهدف إلى تغيير الصورة السلبية السائدة لدى بعض أفراد الهيئة عن الشباب والفتيات والتي تتمثل في افتراض سوء السلوك من خلال الحكم على المظهر الخارجي كالملبس والأسلوب.

الزوج حاول إرغامها على إسقاط الجنين وتركها هائمة في شوارع مكة

معالجة وضع زوجة المسيار في دار الحماية الاجتماعية في الطائف

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء١٤ /١٤٣١/٠٥ هـ ٢٨ أبريل ٢٠١٠ م العدد : ٣٢٣٧
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١٠٠٤٢٨/Con٢٠١٠٠٤٢٨٣٤٧١٧٢.htm

وجه محافظ محافظة الطائف فهد بن عبد العزيز بن معمر أمس بنقل زوجة المسيار التي حاول زوجها إرغامها على إسقاط الجنين إلى دار الحماية الاجتماعية في المحافظة، لدراسة وضعها ومعالجته وإيجاد الحلول المناسبة لها، وثمنت بدورها الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان توجيه المحافظ واهتمامه بالقضية.

وأوضح لـ «عكاظ» ممثل جمعية حقوق الإنسان في الطائف عادل الثبيتي أن الجمعية تابعت القضية من بدايتها وأبلغت دار الحماية الاجتماعية وشرطة المحافظة بتفاصيلها، ووجه مدير الشرطة اللواء مسلم الرحيلي بالقبض على الزوج وتحويله إلى شرطة العاصمة المقدسة في مكة المكرمة ـ مكان وقوع القضية ـ ومن ثم إحالته إلى هيئة التحقيق والادعاء العام في منطقة مكة المكرمة.

وكانت قضية زوجة المسيار بدأت قبل أربعة أشهر، عندما حاول الزوج إرغام زوجته على إسقاط الجنين، وعندما رفضت الزوجة، اصطحبها بسيارته إلى أحد المواقع واعتدى عليها بالضرب وأخذ كافة أوراقها الثبوتية، قبل أن يتركها وحيدة في شوارع مكة ويفر هاربا.

ولجأت الزوجة إلى شرطة العاصمة، وبدورها أحالت القضية إلى شرطة الطائف حيث يسكن الزوج، فيما وجهت هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في الطائف بنقل الزوجة إلى مستشفى الملك عبد العزيز التخصصي في الطائف أثناء فترة حملها، حتى وضعت مولودها وأطلقت عليه اسم «عبد العزيز».

وعلمت «عكاظ» من مصادر خاصة أن زوجة المسيار ليس لديها أية هوية، لكنها تدعي أنها من أسرة قروية ولم تستخرج هوية لها أو لأي من أفراد أسرتها، فيما ما زالت الجهات المختصة تحقق في القضية لكشف كافة ملابساتها.

محافظ الطائف يوجّه الحماية الاجتماعية باستلام زوجة المسيار وطفلها

المصدر: جريدة المدينة الأربعاء، ٢٨ أبريل ٢٠١٠
http://www.al-madina.com/node/٢٤٣٦٩٣

عواض الخديدي - الطائف

وجّه محافظ الطائف فهد بن عبد العزيز بن معمر لجنة الحماية الاجتماعية بالطائف باستلام " زوجة المسيار " وطفلها حتى انتهاء التحقيقات في قضيتها بعد أن قضت في المستشفى أكثر من ٣ أشهر في مستشفى النساء والولادة بالطائف وكانت قضية " زوجة المسيار " قد بدأت فصولها قبل ثلاثة أشهر عندما علم الزوج بحمل زوجته وظل يطالبها بإجهاض جنينها فيما رفضت هى ذلك حتى قرر إبعادها عنه بعد تفاقم وضعها وقربها من وضع جنينها وذلك برميها بأحد شوارع مكة المكرمة بعد أن حَبَكَ الزوجُ حيلة انتقاله إلى مكة المكرمة وعندما وصل بها إلى حي المعابدة قام بإنزالها هناك بعد أن سحب منها كافة أوراقها الثبوتية وتركها تتكبد المعاناة لحين أن لجأت لمركز شرطة المعابدة لتقدم شكواها والذين أحالوها لشُرطة الطائف وتحديداً لمركز شرطة الفيصلية باعتبار مقر عمل المُدعى عليه " زوجها " هناك!! وظلت تراجع دون أي فائدة حتى أن لجأت أخيراً لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر حيث استمعوا لشكواها وقاموا بالتنسيق مع الحماية الاجتماعية لإبقائها هناك بصفة مؤقتة لحين وصول أوراق معاملتها من شرطة العاصمة المقدسة وأثناء نقلها وفي الطريق حدثت لها آلام المخاض مما اضطر أعضاء الهيئة لاستدعاء الهلال الأحمر والذين قاموا بنقلها لمستشفى الولادة وهناك وضعت مولودها لتبقى لديهم لأكثر من ثلاثة أشهر وظل طفلها بقسم الحضانة فيما ظلت هي بقسم النساء والولادة حتى أن صدرت توجيهات محافظ الطائف بنقلها هي وطفلها لدار الحماية الاجتماعية.

.وكانت شرطة الطائف قد احضرت الزوج بالقوة الجبرية واعترف بطفله منها وتم إحالته لهيئة التحقيق والإدعاء العام.

من جهتها تابعت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان قضية زوجة المسيار منذ بدايتها بعد أن وقفت على حالتها واستمعت لتفاصيل القضية وظلت تتابع قضيتها وتبذل جهودا كبيرة لمساعدة المرأة.

مؤسسة عكاظ للصحافة والنشر

دكتوراة في تمشية الحال

المصدر: جريدة عكاظ الجمعة ١٤٣١/٠٥/٠٩ هـ ٢٣ أبريل ٢٠١٠ م العدد : ٣٢٣٢
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١٠٠٤٢٣/Con٢٠١٠٠٤٢٣٤٦١٢٨/٢٠١٠٠٤٢٣٤٦١٢٨.htm

خلف الحربي

إذا كان ثمة شخص تجب محاكمته فهو أول شخص اخترع مصطلح (تمشية حال) لأنه حاول أن يمرر واقعا غير سليم و(يمشيه) على عقول الناس باعتباره أمرا مؤقتا، فأصبح هو النموذج الشائع وكل الأحوال الطبيعية استثناء، لذلك أصبحت كل الأخطاء مقبولة لشعورنا بأنها مؤقتة، أعتقد بأن من يروج لفكرة (تمشية الحال) يجب تحويله إلى إدارة مكافحة المخدرات!.

موظفو الجمارك يجاهدون في سبيل حماية الوطن من العابثين وضعاف النفوس الذين يريدون إغراق البلاد بالسموم والممنوعات، لذا فإن بقاء عدد منهم على وظائف مؤقتة تحت مسمى (مراقب جمركي) لا يتناسب مع المهمة الحساسة التي يقومون بها، فكرت بأحوالهم الصعبة ولكنني وجدت أن وظائف (تمشية الحال) لا تنطبق عليهم وحدهم بل يشاركهم آلاف الموظفين المؤقتين في كل مكان فمنهم موظفو وزارة الحج وموظفو جامعة الملك عبد العزيز، بل وحتى موظفو وزارة العدل من (الفئة الثانية) الذين يطالبون بالعدل لأنهم ضاقوا ذرعا بعد سنوات من (تمشية الحال) في الوقت الذي تعلن فيه الوزارة عن وظائف رسمية جديدة، أما موظفو هيئة حقوق الإنسان المؤقتون فأنصحهم بالشكوى إلى جمعية حقوق الإنسان (عشان الهيئة والجمعية يمشون حالهم مع بعض)!!.

المؤسسة العامة لصوامع الغلال أعلنت عن جملة من الفرص الوظيفية برواتب مقطوعة (أي تمشية حال) واشترطت مؤهلات عالية جدا في جميع هذه الوظائف (المقطوعة) فهي تشترط ماجستير في الإعلام لوظيفة محرر صحافي ودكتوراة في الاقتصاد لوظيفة محلل بورصات حبوب، وهكذا وصلنا إلى مرحلة الدكتوراة في (تمشية الحال)!!.

حديثنا عن الكلفة الباهظة للسائق الأجنبي التي تصل إلى عشرة آلاف ريال يقودنا للحديث عن الكلفة المقاربة لاستقدام الخادمة المنزلية والتي لا يمكن مقارنتها بكلفة الاستقدام للعمالة المنزلية في الدول المجاورة، والأدهى والأمر أن السائق والخادمة سرعان ما يهربان بعد أن يدفع المواطن دم قلبه فيضطر إلى اللجوء لاستخدام سائق أو خادمة (تمشية حال) رغم علمه بهروبهما من منزل مجاور!.

المؤسسة العامة للتدريب التقني تقول إنها ستوفر ملايين الوظائف خلال أربع سنوات (..ماشي الحال!)، لذلك نتمنى أن تراجع برنامجها الخاص للابتعاث كي تعرف أن (تمشية الحال) بهذه الطريقة أقرب إلى المحال!.

يوما ما سوف يغني محمد عبده: (تنشد عن الحال .. حالي راح يتمشى)!.

تجسيد عملي لاحترام الرأي والرأي الآخر

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء ١٤ جمادى الأولى ١٤٣١ـ ٢٨ أبريل ٢٠١٠ العدد 3498 ـ السنة العاشرة
http://www.alwatan.com.sa/news/writerdetail.asp?issueno=٣٤٩٨&id=١٩٠٨١

يوسف مكي

لم يكن من عادتي الاحتفاء عن طريق الكتابة بالملتقيات الثقافية، المنتشرة بكثافة في ربوع مملكتنا الحبيبة، رغم الاعتراف والتقدير للجهود الخيرة، التي تبذلها هذه الملتقيات، والنخب الفكرية التي تتبناها في تعزيز الوعي المجتمعي، وتعميق روح المواطنة، وتعميم قيم التسامح، وذلك بسبب تزاحم الأحداث وتراكمها، وتدافعها، ومحاولة الإمساك بناصية قراءتها وتحليلها، ووعي كنهها. إن ذلك لا يترك فسحة، لمتابعة الأحداث المحلية بشكل مطرد. وذلك أمر لا يعفي الكاتب من المسؤولية، لكن ما يخفف عبء الشعور بعقدة الذنب أن العذر عند كرام الناس مقبول.

لكن الاحتفاء بمرور عقد على انطلاق ملتقى الثلاثاء الثقافي، بمدينة القطيف، الذي أسسه الأخ والصديق العزيز الأستاذ جعفر الشايب، رئيس المجلس البلدي بمحافظة القطيف هو شأن آخر. إن الحديث عن هذا الملتقى يتعدى فكرة الاحتفاء، بسبب الدور الذي اضطلع به في تعميم ثقافة احترام الرأي والرأي الآخر، واهتمامه الجاد بالمسألة الوطنية، وتنوع المحاور التي تناولها طيلة عشر سنوات مضت، منذ بدأ انطلاقته.

إن الكتابة عن ملتقى الثلاثاء، بعد مرور أسابيع قليلة على الاحتفال بعبوره عشر سنوات من العطاء المبدع والمتواصل، حتى وإن بدا في صيغة احتفاء، فإنه يرقى إلى احتفاء بمنظومة القيم والشمائل التي جسدها مؤسسوه، بما يعزز التلاحم والوحدة بين أبناء الوطن الواحد، إنه بذلك يخرج عن معنى الحميمية والتضامن، التي هي أمور محمودة، إلى حالة أعلى من ذلك، فالكتابة، على هذا الأساس، تكتسب معنى التضامن مع جملة القيم التي تجاوز الملتقى مرحلة التنظير لها، إلى ممارستها فعليا، من خلال أنشطته المكثفة، على أرض الواقع. وقد كان لي شرف المشاركة في بعضها، أحيانا بدعوة أتقبلها شاكرا، من الصديق العزيز الشايب، وأحيانا بحكم الحضور، في عدد من الأنشطة التي حققها الملتقى.

أول ما يلفت النظر، في أنشطة الملتقى، هو تنوع وتعدد المحاور والمجالات التي تناولها، من تراث وفلكلور ثقافي، إلى السياسة والاقتصاد، إلى تناول مواضيع التعددية واحترام الرأي الآخر، ومناهضة الفساد وسياسات الإقصاء والتركيز على مفاعيل الوحدة الوطنية والتقارب بين المذاهب الإسلامية، إلى المشاكل الاجتماعية، ورصد إسقاطاتها على الواقع.

وفي هذا السياق، يمكن أن نسوق بعض المواضيع التي تناولها الملتقى، على سبيل الأمثلة لا الحصر. لقد تناول الملتقى المواضيع الملحة التي تلقي بثقلها على واقعنا المحلي والإقليمي. وكان جزءا من الحراك السلمي نحو الإصلاح. وقد عكست المواضيع التي حفلت بها برامجه خلال عقد كامل هذا التوجه. كان هناك نصيب من الحضور للهيئة الوطنية لحقوق الإنسان، ومناقشة المبادرة العربية للإصلاح، والأدوار المناطة بمؤسسات المجتمع المدني، والتعددية، والوحدة الوطنية، والتقارب بين المذاهب الإسلامية، وقضايا التنمية، والتصحر.

ولم تقتصر نشاطات الملتقى على الاهتمام بقضايا الساعة، أو المسألة الوطنية، بل تعدته إلى متابعة الحراك الأدبي في النشر والقصة والشعر، كما شملت متابعة مستمرة لأنشطة فنون المسرح، والفنون التشكيلية، والفولكلور الشعبي. وقد حرصت إدارة الملتقى على مشاركة رواد الحركة الأدبية والفنية في أنشطته. كما جرى الاحتفاء بالمؤرخين والكتاب. وحتى مجالات الصحة والتعليم والزراعة، وحماية البيئة، نالت حصصها في أنشطة الملتقى، بحيث يمكن القول، إن مجمل القضايا الرئيسية ذات العلاقة بتطور مجتمعنا ونمائه، حظيت هي الأخرى، بنسب متفاوتة باهتمام الملتقى، خلال مسيرته.

كما شملت أنشطة الملتقى محاضرات كثيرة، وحوارات مكثفة وقراءات نقدية، حرص خلالها الإخوة المسؤولون في الملتقى على أن يكون المحاضرون والمحاورون، من ذوي الاختصاص، من علماء ورجال فكر وتكنوقراط، ومهتمين كل في مجاله. فكان أن اتسمت تلك الأنشطة بالعمق، والإبداع ومهارة الأداء.

وكان المظهر الآخر، اللافت للنظر، هو تنوع وشمولية التيارات الفكرية التي شاركت في الملتقى، بحيث يمكن القول بحق، إن الملتقى قد تخطى الجانب التنظيري في فكرة الالتزام بقبول الرأي والرأي الآخر، إلى جعل ذلك ممارسة عملية، يعبر عنها مجمل الأنشطة التي تبناها خلال عقد كامل من عمره، مسهما في تعضيد المنطلقات الوطنية، وفتح بوابات الاجتهاد، وتحقيق اللحمة بين أبناء الوطن الواحد.

فقد كان المحاضرون، من جميع المناطق، يتلقون الدعوات للمشاركة في أنشطة الملتقى، ويتوافدون زرافات ووحدانا، من المنطقة الغربية، والمنطقة الوسطى، وجنوب المملكة وشمالها، إضافة إلى أبناء المنطقة الشرقية، الذين يأتون إلى الملتقى من مختلف المدن والبلدات، مشاركين في المحاور الكثيرة، ليتحقق تلاحم صميم بين أبناء الوطن الواحد، وليتحول الملتقى إلى خميلة جميلة، حافلة بمختلف الأزهار المعطرة والرياحين. وينتج عن تفاعلها وتلاقحها، طريحة أعلى، تسهم في إثراء مفهوم الهوية، متخطية حدود التشرنق المناطقي والمذهبي، ومعززة روح الانتماء إلى هذا الوطن العزيز، من شماله إلى جنوبه، ومن بحره إلى بحره، سفوحا وصحارى ووديانا. وقد شملت أنشطة الملتقى محاضرات وندوات شارك فيها إخوة لها قدموا من دول مجلس التعاون الخليجي، وكانت لهم إسهامات أغنت المناقشات، وقربت بين المسافات، وحققت تفاعلا مشتركا بين الحضور.

هكذا، يصبح احتفاؤنا بمرور عشرة أعوام على تدشين الملتقى، احتفاء بالوطن وبرموزه وبالعناصر التي صنعت وحدته. كما هو احتفال أيضا، بمنظومة القيم والمبادئ، وبالآمال والأحلام التي نتطلع جميعا إلى أن تأخذ حيزا كبيرا في حياتنا، لتعزز قيم التنوع والحرية والاجتهاد، ولتفتح بوابات التفاؤل والأمل، في إطار المبادئ العظيمة، والثوابت الدينية التي حرصت عليها رسالة الإسلام الخالدة. وفق الله العاملين، لما فيه خير هذا البلد والأمة، ومبروك للإخوة العاملين في الملتقى، وفي مقدمتهم الصديق العزيز الأستاذ الشايب إنجازهم الكبير، وعقبال اليوبيل الفضي، والذهبي يا أباهادي.

مؤسسة عكاظ للصحافة والنشر

جلد وتغريب .. لماذا؟

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء١٤ /١٤٣١/٠٥ هـ ٢٨ أبريل ٢٠١٠ م العدد : ٣٢٣٧
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١٠٠٤٢٨/Con٢٠١٠٠٤٢٨٤٧٠٩١.htm.

حمود أبو طالب

أصابتني قشعريرة وأنا أقرأ في هذه الصحيفة يوم أمس خبرا بإصدار قاضي الأحداث حكما بالتغريب عاما كاملا على حدث وجلده ١٠٠ سوط (دفعة واحدة) لإقراره بممارسة الزنا.. وقبل الحديث عن هذه الحادثة، كان أحد الأصدقاء يتساءل قبل أيام عن كيفية إقدام بعض الأحداث على ممارسة الجنس حتى بالعنف والاغتصاب أحيانا، ولتبسيط الأمر تناولت كتابا مصورا لأمراض الغدد في الأطفال وأريته صورة لفتى ضخم مكتمل الأعضاء التناسلية ونابت الشعر ثم سألته كم يعتقد سن ذلك الفتى، وكان متوقعا أن يجيب بأنه في العشرين أو أكثر، لكنه فوجئ حين أخبرته أن سنه لا تزيد عن ١٤ عاما وأنه مصاب بخلل في وظائف الغدة الأدرينالية يؤدي إلى ظهور مبكر لعلامات الذكورة ووظائفها، مع اكتمال غير طبيعي للبنية الجسدية، وبالتالي فهؤلاء أطفال مرضى من الظلم أن يحكم عليهم بمجرد رؤية شعر العانة ثم إقامة الحد الذي قد يكون قصاصا في بعض الأحيان بدلا من علاجهم في المستشفيات المتخصصة.

خبر الأمس يقول إن الحدث لم يتجاوز ١٧ عاما، وهذا يعني أنه قد يكون في أي سن تحت الـ ١٧ ومع ذلك فقد جعله القاضي ضحية لحكمه الذي كان بالإمكان استبداله بما هو أرحم.. وقبل أي شيء لا بد أن نسأل هل هذا الحدث بلغ السن التي يمكن فيها إقامة الحد عليه إذا كان خاليا من أي علة مرضية، وكيف تم التحقق من ذلك والجزم به؟ ثم ألم يكن ممكنا ـ إذا لم يكن هناك بد من تنفيذ الحكم ـ الرأفة بهذا الطفل وجلده على دفعات بدلا من صب مئة سوط على جسده دفعة واحدة؟..

أما التغريب فإنه حكم مثير .. سمعنا تهمة (التغريب) تلصق ببعض الكتاب والمثقفين، ولكن ها هو التغريب عن المكان والأهل يصدر بحق طفل لم يتجاوز السابعة عشرة، فهل يعي قاضي الأحداث أي كارثة ستحل بأسرته، وأي دمار ينتظره وهو مغرب قسرا لمدة عام؟.. أين سيغرب هذا الطفل يا فضيلة القاضي، وكيف سيدير حياته، ومن سيعتني به ويحميه، وهل لك أن توضح المنطق في هذا الحكم؟ لقد صدق والد الطفل حين قال إن هذا عقاب للأسرة بأكملها، وصدق حين قال لماذا لا يبقى في دار الملاحظة بدلا من البقاء بمفرده خارج مقر إقامة الأسرة.

إن أهم ما في القضية هو عدم وجود محام بجانب الطفل عند محاكمته لإظهار وبيان حقوقه، لا سيما ما يترتب على التقرير بالقناعة الذي يحرمه حقه في استئناف الحكم، كما ذكر المستشار القانوني في هيئة حقوق الإنسان الدكتور عمر الخولي، فهل هذه محاكمة مكتملة؟

إنها مسؤولية جمعية وهيئة حقوق الإنسان والجهات العليا في القضاء لإيقاف هذا الانتهاك لضوابط العدالة وحقوق الإنسان

هيئة حقوق الإنسان

المفوضة السامية لحقوق الإنسان تشيد بدعم المملكة للدول الفقيرة

المصدر: جريدة الرياض الخميس ٢٢-٤- ٢٠١٠
http://www.alriyadh.com/٢٠١٠/٠٤/٢٢/article٥١٨٧٢٩.html.

الرياض - أسمهان الغامدي

التقى رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر بن محمد العبيان بمقر الهيئة المفوضة السامية لحقوق الإنسان السيدة نافا نيثم بيلاي والتي تزور المملكة حاليا، وجرى خلال اللقاء مناقشة عدد من الأمور ذات الاهتمام المشترك، واستعرض الدكتور العبيان أثناء اللقاء جهود حكومة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز على كافة المستويات المحلية والإقليمية والدولية في تعزيز وحماية حقوق الإنسان .

وتطرق رئيس الهيئة أثناء اللقاء إلى جهود هيئة حقوق الإنسان ومؤسسات المجتمع المدني بنشر ثقافة حقوق الإنسان، ونوه الدكتور بندر بجهود المفوضة السامية في محاربة العنصرية والتمييز وجهودها في نشر ثقافة حقوق الإنسان، وتم بحث سبل تطوير التعاون بين المملكة والمفوضية خاصة فيما يتعلق بالتدريب على نشر ثقافة حقوق الإنسان .

من جانبها نوهت المفوضة بجهود حكومة المملكة ودعمها للدول الفقيرة وأن هذا الدعم لم يقتصر على المحيط الإسلامي فقط بل شمل كافة الدول .

حضر الاجتماع أعضاء مجلس الهيئة وممثلون عن هيئة الصحفيين السعوديين وجمعية الوفاء ولجنة رعاية السجناء وجمعية مكافحة الإيدز ومشروع إسكان الملك عبدالله بن عبدالعزيز الخيري .

وكانت المفوضة السامية لحقوق الإنسان قد زارت مدينة الأمير سلطان للخدمات الإنسانية ومجلس الشورى وجمعية المعاقين، ومن المقرر أن تزور جامعة الملك عبدالله بن عبدالعزيز ورابطة العالم الإسلامي.

حقوق الإنسان تتدخل لإنصاف الأطباء المحرومين من رواتبهم

المصدر: جريدة المدينة الجمعة، ٢٣ أبريل ٢٠١٠
http://www.al-madina.com/node/٢٤٢٣٢٧

محمد القشيري - جدة

تلقت هيئة حقوق الانسان في جدة الشكوى التي قدمها ٢٤٤ طبيبا وفنيا يعملون في مركز طبي شهير في جدة و لم يحصلوا على رواتبهم منذ ١٧ شهرا . وقام محامي الهيئة بتسجيل شكوى لمخاطبة الجهات الحكومية ذات العلاقة . وقال الاطباء المتضررون إن مكتب العمل قام بإمهال المركز الطبي شهرا لتسوية رواتب وحقوق العاملين وهو ما نعتبره مماطلة وضياعا لحقوقنا حيث سبق أن أمهل مكتب العمل صاحب المنشأة الطبية عدة اشهر وعلى فترات زمنية كبيرة ولم يلتزم بها وفي كل مرة يطالب وكيل أو محامي المنشأة بفترة زمنية أخرى وهو ما يزيد من صعوبة الوضع المعيشي لدينا وخاصة بعد ان طرد كثير من الزملاء من منازلهم لعدم قدرتهم على دفع الإيجار ورفض كثير من البقالات المجاورة لسكننا وعملنا الحصول على مواد غذائية بالأجل لوصول الديون إلى مبالغ كبيرة تصل إلى ١٠ آلاف ريال لكل عامل وبعضهم قام أصحاب البقالات بتقديم شكاوى للجهات الأمنية لتسديد المبالغ لديهم . وتصاعدت مشكلة الأطباء الممنوعين من تسلم رواتبهم منذ أكثر من ٨ أشهر بعد أن تقدموا بشكوى لدى مكتب العمل ولعدم تعاون صاحب المنشأة مع حضور الجلسات ووصول العاملين إلى وضع مأساوي شكلت محافظة جدة لجنة عاجلة للنظر في هذه الشكوى دون النظر في جلسات القضية وتأخر جلساتها وقام مكتب العمل بإمهال صاحب المنشأة مهلة وصفت بالنهائية لمدة شهر لتسديد مستحقات العاملين. وكانت «المدينة» انفردت خلال الايام الماضية برصد مشكلة المتضررين الذين ما زالوا ينتظرون الحصول على حقوقهم حتى الآن .

سلالم مطار الملك فهد تبتر إبهام ريهام

المصدر: جريدة اليوم السبت، ٢٤ أبريل ٢٠١٠
http://www.alyaum.com/issue/article.php?IN=١٣٤٦٠&I=٧٥٣٢٥٦&G=٢

طلال الشمري ـ الدمام

في حادثة مأساوية تعرضت طفلة الى بتر ابهامها خلال تواجدها وذويها بمطار الملك فهد بالدمام، وتشير تفاصيل الحادثة الى إصابة الطفلة "ريهام" خلال استخدامها السلم الكهربائي ودخول يدها مسننات السلم الحادة مما أدى الى بتر أصبعها.

وأشار والد الطفلة "ريهام" سعيد علي القحطاني والذي كان مسافرا وعائلته الى جدة خلال تواجده وأسرته بصالة المطار توجهت طفلته بعفوية الى السلالم الكهربائية عند البوابة رقم ١٧ وسماعه صراخها فهرعت باتجاهها ووجدت يدها عالقة بمسننات السلالم وقيام رجل أمن بقطع التيار الكهربائي عن السلالم منوها الى انتظاره الفني المختص قرابة النصف ساعة لإخراج يد طفلته العالقة بالمسننات وكذلك تأخر المدير المناوب والطاقم الطبي.

ولفت الى توجهه واسعاف المطار الى مستشفى القطيف لمعالجة يد" ريهام" منوها الى عودته الى المطار لمعرفة كيفية وقوع الحادث لطفلته عبر كاميرات المطار ورفض المسؤولين التعاون معه.

وبين والد الطفلة انه بصدد تقديم شكوى للجهات المعنية والمطالبة بتعويض لما حدث لطفلته والحالة النفسية التي تعرضت لها الطفلة وباقي أفراد الأسرة مناشدا هيئة حقوق الانسان وهيئة حقوق الطفل بمتابعة القضية.

البين بمحكمة جدة تنظر اليوم قضية طفل الدمام

المصدر: جريدة اليوم الاحد٢٥ أبريل ٢٠١٠
http://www.alyaum.com/issue/article.php?IN=١٣٤٦٣&I=٧٥٣٨٤٥&G=١

ينظر قسم إصلاح ذات البين اليوم الأحد في المحكمة العامة بجدة قضية (طفل الدمام) بعد أن أمر القاضي بتحويل القضية (لإصلاح ذات البين) في وقت سابق. وتعود تفاصل القضية بقيام امرأة برفع دعوى قضائية ضد زوجها تتعلق بحضانة طفلها والذي ولد في مستشفى بالدمام بعد أن استحوذ على حضانة طفلهما عنوة عن أمه في الوقت الذي أصدرت خلاله المحكمة قرارا قضائيا يحقق للزوجة حضانة طفلها حتى موعد الجلسة التالية التي سبقها سلسلة من المماطلات والمواعيد الوهمية من قبل الزوج الذي تغيب عن حضور الجلسة الأولى وهو الأمر الذي أدى إلى اقتياده من الجهات الأمنية تنفيذا لخطاب من هيئة حقوق الإنسان.

على ذات الصعيد تصاعدت قضية (طفل الدمام) التي تابعتها (اليوم) في أعداد سابقة فقد رفضت شرطة جدة الأسبوع الماضي تنفيذ قرار المحكمة العامة القضائي الذي ينص على تسليم الطفل للزوجة والإبقاء على حضانته لديها لحين الانتهاء من الدعوى المرفوعة ضد المدعى عليه) الزوج) وإطلاق سراح الزوج الذي أصدرته المحكمة العامة ، حيث تم إطلاق سراح الزوج من قبل الشرطة بدون تسليم الطفل للزوجة. وفي اتصال هاتفي لـ (اليوم) مع مسلية القرني والدة الطفل "اتهمت بعض الجهات بعدم التعامل مع القضية بجدية" حينما أشارت الى أن هناك بعض الأشخاص يعملون بتلك الجهات يعرفون زوجها ويسعون الى عدم تنفيذ قرار القاضي بإيجاد عثرات وعقبات في القضية. وأضافت القرني"أصبحنا لا نعلم إلى أين سنصل في القضية ما بين تحويلها لإصلاح ذات البين والجلسة التي ألغيت بعد أن أظهر الزوج للقاضي رغبته في الزوجة والأطفال للتهرب من تسليم الطفل ."

(اليوم) بدورها قامت بالاتصال بالناطق الإعلامي لشرطة جدة العقيد مسفر الجعيد الذي رفض الإدلاء بأي تصريح عن القضية هاتفيا. وفي نفس السياق أوضح المحامي أحمد بن خالد السديري "أنه يحق للزوجة المطالبة بالطفل لأنه لم يبلغ السن القانونية التي تسمح بأن يخيره بين والدته ووالده وهي سن السابعة، وحيث إنها ـ أي الزوجة ـ تملك قرارا من القضاء بحضانة الطفل فيجب على الشرطة تنفيذ القرار كاملا ويحق لها أيضا اللجوء للحاكم الإداري بالمنطقة في حالة عدم تنفيذه من قبل الشرطة."

توقعات بصدور الحكم النهائي في قضية الطبيب الجهني غداً

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين١٢ /١٤٣١/٠٥ هـ ٢٦ أبريل ٢٠١٠ م العدد : ٣٢٣٥
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١٠٠٤٢٦/Con٢٠١٠٠٤٢٦٤٦٧٤٩/٢٠١٠٠٤٢٦٤٦٧٤٩.htm.

حسين هزازي ـ جدة

تواصل غدا الهيئة الطبية في جدة النظر في قضية طبيب الأسنان طارق الجهني الذي قضى بسبب خطأ طبي في مستشفى خاص أواخر محرم الماضي، وسط توقعات بأن يعقب الجلسة مباشرة صدور الحكم في القضية التي أشغلت الرأي العام طوال الفترة الماضية.

ويتوقع أن تشهد الجلسة الخامسة توجيه أسئلة من قبل الهيئة وخبراء آخرين للطاقم الطبي حول الأخطاء التي حدثت داخل غرفة العمليات، وبالأخص طبيبة التخدير التي تناقضت أقوالها في الجلسات الماضية.

وقال لـ«عكاظ» رئيس اللجنة الصحية الشرعية عبد الرحمن العجيري إن طبيبة التخدير غيرت أقوالها في الجلسة الماضية، واتهمت لجنة التحقيق في صحة جدة بالضغط عليها للإدلاء بأقوالها السابقة، مؤكدا سير القضية في الاتجاه الشرعي الصحيح الذي يتطلب استيفاء الشروط.

ورأى رئيس اللجنة الصحية أنه لا يمكن الجزم بأن تكون جلسة الغد الحاسمة، مشيرا إلى أن تدخل هيئة حقوق الإنسان لن يؤثر بأي حال من الأحوال في قناعات اللجنة وأحكامها. ووصف العجيري طلب محامي أسرة الجهني بدفع دية تبلغ ١٨ مليون ريال بـ«غير المنطقي»، داعيا الحاضرين جلسة الغد بضبط النفس قبل وأثناء وبعد انتهاء المداولة، واحترام أعضاء اللجنة المكلفين بالنظر في القضية.

يشار إلى أن الجلسة الماضية كشفت عن عدم حصول ثلاثة أطباء شاركوا في العملية الجراحية على تراخيص مزاولة مهنة، إضافة إلى رصد هيئة حقوق الإنسان ملاحظة أثناء سير الجلسات تتمثل في غياب المدعي العام لوزارة الصحة. بدورهما، أكد محاميا أسرة الطبيب الجهني الدكتور طارق آل إبراهيم وأحمد زكي تمسكهما بموقفهما، ومطالبتهما بإيقاع أقصى العقوبات في حق المتسببين في وفاة الجهني.

القضاء لـ حدث: أنت مُغرَّب اختر الوجهة

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء١٣ /١٤٣١/٠٥ هـ ٢٧ أبريل ٢٠١٠ م العدد : ٣٢٣٦
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١٠٠٤٢٧/Con٢٠١٠٠٤٢٧٣٤٦٩٢٨.htm.

أصدر قاضي الأحداث في دار الملاحظة الاجتماعية في جدة أمس، حكما بالتغريب عاما كاملا على حدث والجلد ١٠٠ سوط دفعة واحدة، عقب إقرار الشاب بممارسة الزنا مع فتاة، كعقوبة لحد الزنا لغير المحصن، فيما أبدى الشاب قناعته بالحكم.

وأبلغت «عكاظ» مصادر قضائية أن الحدث الذي لم يجاوز الـ١٧ من عمره، أقر أمام ناظر القضية بفعلته دون أن يتراجع عن اعترافاته لاحقا لدرء تطبيق الحد، الأمر الذي دفع بالقاضي إلى تطبيق العقوبة في حقه، في حين طلب من الشاب اختيار المدينة التي يرغب التغرب فيها مدة محكوميته ومنح فرصة للتشاور مع أسرته لاختيارها.

وذكرت المصادر أن الشاب فور اختياره المدينة، سيرفع القاضي خطابا إلى شرطة تلك المدينة بغية إلزام الحدث بزيارة مركز الشرطة مرتين يوميا وأخذ توقيعه، للتأكد من وجوده وعدم مغادرته لها طيلة فترة العقوبة.

وإزاء ذلك، استغرب والد الحدث الحكم الصادر واعتبره عقابا للأسرة بأكملها، معلقا «لا يمكن أن أترك ابني بمفرده خارج مقر إقامتي، وتمنيت أن يبقى في دار الملاحظة بدلا من هذه العقوبة، وسأسعى لإعادة النظر في الحكم عبر جهات قضائية أو حقوقية قبل اختيار وجهة التغريب».

وخلص إلى أن صغر سن ابنه وضحالة ثقافته ومعلوماته جعلاه يقر أمام القاضي بما نسب إليه وقناعته بالحكم الصادر، الأمر الذي حرمه حق الاستئناف.

من جهته، أوضح المستشار القانوني في هيئة حقوق الإنسان الدكتور عمر الخولي أن الحكم اكتسب صفة القطعية بتقرير المحكوم عليه والقناعة به، مشيرا إلى أن نقض الحكم لا يمكن إلا بعد اللجوء إلى المحكمة العليا، فيما سيكون لجوء ذوي الحدث إلى هيئة حقوق الإنسان دون جدوى، إذ لا يمكنها التدخل في أعمال القضاء.

وانتهى الخولي إلى أنه كان يتمنى وجود محام إلى جانب الحدث لحظة محاكمته، توطئة لإظهار وبيان حقوقه أثناء محاكمته، لا سيما ما يترتب على التقرير بالقناعة الذي يحرمه حقه في استئناف الحكم.

في شكوى رفعت إلى هيئة حقوق الإنسان

٤٠ موظفة في جامعة الدمام يطالبن بتعديل المستوى

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء١٣ /١٤٣١/٠٥ هـ ٢٧ أبريل ٢٠١٠ م العدد : ٣٢٣٦
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١٠٠٤٢٧/Con٢٠١٠٠٤٢٧٣٤٦٧٨٥.htm

خالد البلاهدي ـ الخبر

رفعت ٤٠ موظفة في كليتي العلوم والآداب للبنات التابعتين لجامعة الدمام أخيرا، شكوى ضد الجامعة إلى فرع الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان في المنطقة الشرقية، يطالبن فيها بتعديل مستوياتهن الوظيفية.

وأكد مدير الفرع إبراهيم عسيري استلام خطاب الموظفات، والمشار فيه إلى معاناة الموظفات المتمثلة في عدم التثبيت على وظائفهن التي يمارسنها منذ ثماني سنوات، ولفت إلى أن الهيئة ستعمل على مخاطبة الجهات المختصة لإيجاد الحلول المناسبة لقضية الموظفات.وبينت الموظفات أن معاناتهن بدأت مع فصل الكليتين عن وزارة التربية والتعليم والانضمام إلى وزارة التعليم العالي، إذ كلفن بالعمل في الشؤون الإدارية، مشيرات إلى أن وزارة التربية تخلت عن وعدها لهن بإرجاعهن للعمل في المدارس التابعة للوزارة.

من جهته، أكد لـ «عكاظ» وكيل كليات البنات في جامعة الدمام الدكتور سعيد آل عمر، أن هذه القضية ليست محصورة في الكليتين بل تشمل جميع كليات البنات الملحقة بالجامعات في جميع مناطق المملكة، مؤكدا بأن القضية تدرس حاليا من قبل الجهات المختصة.

استجواب إدارة المعهد العلمي في مكة حول شكوى المعلمين

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء١٣ /١٤٣١/٠٥ هـ ٢٧ أبريل ٢٠١٠ م العدد : ٣٢٣٦
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١٠٠٤٢٧/Con٢٠١٠٠٤٢٧٣٤٦٩٦٥.htm

عبد الكريم المربع ـ مكة المكرمة

استجوبت لجنة التحقيق المشكلة من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ٢٧ معلما، على خلفية الشكوى المرفوعة من قبلهم ضد إدارة المعهد العلمي التابعين له، بعد أن نظرت قضيتهم من قبل هيئتي حقوق الإنسان والرقابة والتحقيق في منطقة مكة المكرمة، حول أساليبها في الإدارة.

وتقدم ٢٧ معلما بشكوى تظلم إلى الجهات المعنية في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ووكالة الجامعة لشؤون المعاهد؛ للنظر في ما آل إليه الوضع في المعهد العلمي، وما تمارسه الإدارة من أساليب ضغط على المعلمين ومن يقع تحت مسؤوليتهم، الأمر الذي دفع الجامعة وبشكل سريع إلى التجاوب مع الشكوى وتشكيل اللجنة المحايدة للتثبت من صحة الشكوى.

اتفاق نسائي على تعزيز ثقافة حقوق الإنسان

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء١٣ /١٤٣١/٠٥ هـ ٢٧ أبريل ٢٠١٠ م العدد : ٣٢٣٦
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١٠٠٤٢٧/Con٢٠١٠٠٤٢٧٣٤٦٩٦٢.htm

معتوق الشريف ـ جدة

اتفقت مشرفة الفرع النسوي في فرع هيئة حقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة الدكتورة فتحية القرشي ورئيسة القسم النسائي في شرطة محافظة جدة بسمة رجب، على تعزيز ثقافة حقوق الإنسان وتمكين المرأة من حقوقها فيما يتعلق بالقضايا الأمنية.

وبحثت القرشي ورجب لدى لقائهما في مقر فرع الهيئة في جدة أمس، آلية استقصاء إدارة البحث الجنائي للأدلة وآلية تحويل الحالات المعنفة فيما بين الجهتين.

العيبان يناقش جهود جمعية حماية المستهلك لحماية حقوق المواطنين والمقيمين

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء٢٨-٤- ٢٠١٠
http://www.alriyadh.com/٢٠١٠/٠٤/٢٨/article٥٢٠٧٣٥.html

الرياض ـ نايف آل زاحم

ناقش رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر بن محمد العيبان جهود جمعية حماية المستهلك والمعوقات التي تواجهها الجمعية وذلك خلال استقبال معاليه ظهر امس رئيس الجمعية الدكتور محمد بن عبدالكريم الحمد وعدد من منسوبيها في مكتبه في الهيئة .

وأكد معاليه على أهمية الدور الذي تضطلع به الجمعية من أجل التوعية والحماية لحقوق المستهلك وتناغم هذا الدور مع ماتقوم به الهيئة من عمل من أجل حماية حقوق المواطنين والمقيمين، وبين معاليه أن الوقاية من الانتهاك هو مبدأ حقوقي مهم وأن الهيئة تدعم كافة الجهود التي تقوم بها الجمعية .

من جانبه قدم رئيس جمعية المستهلك شرحا عن آلية تلقي الشكاوي، والجهود التي يبذلونها من اجل رفع مستوى الوعي لمعرفة حقوق المستهلك وواجباته ، والبرامج التطويرية لتطوير آليات العمل التي تزاولها الجمعية .

حضر اللقاء معالي نائب رئيس الهيئة الدكتور زيد بن عبد المحسن آل حسين وعدد من أعضاء مجلس الهيئة.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

إلغاء كفالة العمالة .. دعوة إلى فوضى غير خلاقة!

المصدر: جريدة الاقتصادية الخميس ٢٢-٤-٢٠١٠
http://www.aleqt.com/٢٠١٠/٠٤/٢٢/article_٣٨٢٨٣٩.html.

علي الشدي

منذ أن أطلقت وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة كونداليزا رايس دعوتها إلى الفوضى الخلاقة «كما تدعي» والعالم العربي يعيش فوضى غير خلاقة بل فوضى مدمرة !

وفي السياق نفسه نجد الإصرار على دول الخليج بالذات من منظمات حقوق الإنسان الغربية بأن تلغي كفالة العمالة ومعنى ذلك وفي بلد كبير مثل بلادنا تسهيل مزيد من فوضى العمالة وهروبها بين المناطق .. وبالتالي زيادة عمليات تهريب المخدرات والسرقة والدعارة وغيرها من الإشكالات التي لا تنتهي والتي لاحظنا أنها زادت بشكل ملحوظ بعد إلغاء خطاب التنقل الذي كان يمنح للعامل لكي يسافر من منطقة إلى منطقة أخرى داخل المملكة .

ولكي نبحث موضوع العمالة بشكل أكبر تعمقاً نقول إن الادعاءات بأن هناك سوء معاملة للعمالة المنزلية بالذات مبالغ فيها، حيث تحدث كما تحدث في جميع دول العالم حالات فردية وتلقى الجزاء الذي تستحقه.. لكن معظم بيوتنا تنعم بعلاقة طيبة جداً بين أصحاب المنزل والمستخدمين فيه فهم يسكنون في سكن جيد جداً .. فيه التكييف وفيه التلفزيون وفيه الفرش المناسب .. وهم يأكلون من الطعام الذي نأكل منه نفسه.. بل إن مخازن الأطعمة تحت عهدتهم .. دون المساس برواتبهم وإكرامياتهم، كما أن ساعات راحتهم اليومية تشمل وسط النهار ومعظم الليل ثم تأتي المعاملة معهم .. وهي التي قد تتفاوت من بيت إلى آخر، فالبعض يعتبرونهم مثل أبنائهم تماماً .. والبعض يعاملونهم باحترام ولكن بشكل رسمي وفيه حدود وخطوط، والبعض وهم قلة قد يسيئون المعاملة، وهؤلاء يجب أن ينالوا أقسى العقوبات، ومن هنا فإن إلغاء كفالة العامل ليس في مصلحته ولا في مصلحة رب العمل، فالأول قد يشعر بالتمرد ثم يفقد عمله.. والآخر يزيد إحساساً بأنه غير مسؤول عن تصرفات هذا العامل وغير ملزم باستمرار عمله لديه متحملاً بعض النقص في أدائه كما هو حاصل الآن .. وليعلم من ينادي بهذه الدعوة أن نظام الكفالة ليس قيداً .. فمتى ما أراد العامل أن يسافر فلا مانع له حتى لو كان جواز سفره محفوظاً لدى الكفيل، وقد حدثت حالات كثيرة تؤكد ذلك .. وتبقى الكفالة أمرا تنظيميا لتعلم الجهات المختصة عن عدد العمالة الموجودة عند كل صاحب عمل للحد منها بقدر الإمكان .

وأخيراً: أجدد دعوتي السابقة إلى إيجاد (لجنة أصدقاء المقيم)، ولعل هيئة حقوق الإنسان السعودية تجد فيها عاملاً مساعداً لفهم أوضاع المقيمين وكذلك وزارة العمل التي تحتاج إلى أن يعتبرها العامل المقيم بطريقة نظامية وفي عمل نحتاج إلى بقائه فيه صديقة له .. أما العامل المتسكع في الشوارع فهو الذي يجب أن تكثف الوزارة جهودها لإعادته معززاً مكرماً إلى بلاده لكي تعود الأرقام والنسب العالية للعمالة الوافدة إلى معدلها الطبيعي !

المرور .. والسيارات القديمة

شيء جميل أن نبدأ مراقبة المخالفين لأنظمة المرور آلياً.. بواسطة نظام «ساهر ..«وما دام المرور قد بدأ هذه الحملة فإن هناك ظاهرة تشوه وجه مدننا وتعرقل السير فيها وتسبب الحوادث وهي السيارات القديمة المتهالكة والتي تحول بعضها إلى شاحنات على الرغم من أنها سيارات لنقل الركاب .. فكم من سلم يحمل على يد خارجة من شباك إحدى السيارات يهدد المارة والسيارات الأخرى .. وكم من أنوار معطلة في سيارة تتدحرج أمامك في منتصف الطريق وكم من دخان يحجب الرؤية ويسبب التلوث ينبعث من سيارة قد لا تزيد قيمتها على ٥٠٠ ريال .

وحتى لا ندعو إلى منع هذه السيارات نهائياً فتقوم علينا هيئات حقوق الإنسان العالمية التي أصبحنا نخاف منها بشكل مبالغ فيه فإن طلب فحصها سنوياً وإصلاحها قد يحد من الظاهرة التي لا تكاد تراها حتى في دول أقل تقدماً من بلادنا!

قبل أن تموت الضحايا

المصدر: جريدة الجزيرة الاحد ١١ جمادى الأول ١٤٣١ العدد ١٣٧٢٣
http://www.al-jazirah.com/٢٠١٠٠٤٢٥/ln.htm

ناهد سعيد باشطح

فاصلة:
(لو أنصف الناس لاستراح القاضي) - حكمة عربية -
سأنتظر خلال الشهر القادم حكم القاضي في المحكمة العليا في التهمة الموجهة من قبل هيئة التحقيق والادعاء العام في المدينة المنورة لأب احتجز ابنته جبريا وأهمل رعايتها؛ مما تسبب في وفاتها.
الأب الآن في السجن لأن الفتاة ماتت، لكن السؤال: ماذا عن الآباء الذين يعذبون بناتهم أو زوجاتهم وما زالوا بعيدا عن طائلة القانون لأن الابنة أو الزوجة لم تمت بعد!!
هل قلة قانون ؟!
نسيت أننا حتى الآن، وفي زمن المعلوماتية لا يوجد لدينا قانون للأحوال الشخصية !!
الأب الذي يواجه الآن تلك التهمة سجن ابنته المختلة عقليا بعدما تجاوزت العاشرة من عمرها، في غرفة خاصة بمسكنه مقيدا إحدى قدميها بالسلاسل لتعيش الطفلة وسط رعاية صحية وبيئة غاية في السوء، وهو ما انتهى بها لأن تفارق الحياة في أوائل عام ١٤١٥هـ، داخل غرفتها. ثم قرر التخلص من الجثمان بدفنه في إحدى الأودية شمال المدينة المنورة، وبعد خمسة عشر عاما أراد الله للحقيقة أن تظهر فعرفت الشرطة عن طريق شكوى مقدمة من فتاة ضد الوالد القاسي وانكشف النقاب عن حقيقة الجثمان الذي وجدته الشرطة قبل ١٤ عاما بدون هوية.
كثير من الآباء الذين يفرطون في تعذيب أبنائهم حتى الموت، يتعاملون من منطلق حديث نبوي تم فهمه بشكل قاصر والذي يتضمن «لا يقتل والد بولده» وقد ساهم ذلك الفهم القاصر في التعسف ضد الأبناء من منطلق الولاية المطلقة.
ما تنشره الصحف هو ما يصل إليها من قصص المعنفات، والحال، وإن كانت مأساوية إلا أن المرأة اليوم أصبحت تعرف أن من حقها أن تمنع العنف من أن يكون عادة لمجرد أن المعتدي هو وليها شرعا.
قصص العنف لا أسمعها أو أشاهدها كمتفرجة فقط، إنما كباحثة عن الاضطرابات النفسية التي تصيب المعنفة نتيجة العنف المادي والمعنوي الذي تعانيه، والقصص مأساوية لا يصدقها العقل فقد قابلت فتيات في عمر الزهور يتعرضن للتعذيب من آبائهن دون أسباب وكأنهم يعاقبن البنات على ذنب لم يرتكبنه
الضرب الوحشي وحبس الفتاة في غرفة لتشرب الماء من دورة المياه ولا تأكل سوى الفتات أو ضرب الفتاة حتى يغمى عليها وسحبها من شعرها على أرض بها زجاج مكسور، وصور أخرى عديدة لا أملك تجاهها إلا أن أسترجع حديث الرسول -صلى الله عليه وسلم- لما كان يلاعب حفيديه الحسن والحسين و يقبلهما، فسأله الأقرع بن حابس: أتقبلون أولادكم؟! و اللهِ إن لي عشرة من الأولاد ما قبلت أحدا منهم، فأجابه الرسول عليه الصلاة والسلام بغضب: و ما أملك لك إن نزعت الرحمة من قلبك؟
ولهذا أقول: إننا وإن بدأنا بدايات جيدة من خلال مكتب الإشراف الاجتماعي بوزارة الشئون الاجتماعية وهيئة حقوق الإنسان ومركز الأمان الأسري إلا أننا بحاجة إلى قانون يوقف المعتدي عند حده بمجرد اعتدائه على امرأة أو طفل أو كبير في السن، ولا ننتظر حتى تموت الضحية فنوجه الاتهام إلى الجاني!!
على المؤسسة القضائية أن تتحرك قبل أن تتحول الضحايا إلى أموات، وليس -كما هو الواقع- من أن مئات الرجال المعنفين للنساء أحرار طلقاء بينما المعنفات من زوجات وبنات يسكن دور الإيواء التي مهما وصلت رفاهيتها لن تكون الوسط الطبيعي لحياة الزوجة أو الأبناء.
لا يجب أن يكون التحرك متأخراً بعد أن تتحول الضحية إلى اسم فارق الحياة!!

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

مأوى النساء

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين٢٦-٤-٢٠١٠
http://www.aleqt.com/٢٦/٠٤/٢٠١٠/article_٣٨٤٣٩٣.html.

خالد السهيل

قضايا النساء اللواتي يتعرضن للتعنيف أو الطرد تشرع نوافذ التفكير في مصيرهن، إذا ذهبت إحداهن إلى دور الرعاية دون أن تكون على ذمة قضية، فلن تجد الباب مفتوحا لاستيعابها، فالدور فيها ما يكفيها .

في حوادث متتالية رصدتها الصحافة، كانت ثمة نساء يلجأن للنوم في الشارع. ورزان التي نشرت مجلة «رؤى» الأسبوع الماضي قصتها تعرضت لانتهاك عفتها من والدها المدمن على المخدرات، وبعد أن واجهت ما واجهته من عناء قررت الهرب، خاصة أنها عندما اشتكت والدها فوجئت بأن هناك من يعيد تسليمها إليه .

تنام رزان في الشارع، وقبلها كانت فاطمة تنام في شوارع مكة لبضعة أشهر، بسبب خلاف عائلي، وبادر أحد العاملين في هيئة حقوق الإنسان بمهاتفتي وأعطاني توضيحات عن موضوع فاطمة، وجهود الهيئة فيما يخص قضيتها،

لكنني هنا أتمنى أن نتجاوز الحلول الفردية وأرجو أن تلجأ هيئة حقوق الإنسان إلى إقناع أهل الخير بإنشاء دور خاصة لإيواء النساء اللواتي يتعرضن للعنف أو القهر سواء من أب أو أم أو أخ أو زوج .

وحتى إشعار آخر يبدو أن خيارات النساء المعنفات تبقى محصورة في البقاء في الشارع أو البحث عن جمعية خيرية تتعاطف مع حالاتهن، وحتى هذا الأمر محفوف بتحديات طالما أن هناك من يرى أن استمرار ولاية الأسرة على الفتاة لازم حتى وإن كانت هذه الأسرة هشة ويعاني رب الأسرة حالة الإدمان تدعوه إلى اللجوء لاغتصاب ابنته - والعياذ بالله .

وجود دور الإيواء المؤقت والدائم هو الحل الأنسب، خاصة مع وجود حالات من الشذوذ والأمراض النفسية التي تجعل خيارات المرأة ضعيفة للغاية. قضيتا فاطمة ورزان ليستا فريدتين .

من المؤكد أن أهل الخير لن يتركوا مثل هذه الحالات. لكن المطلوب عمل مؤسس بشكل واضح، بحيث تعرف المرأة أن لها مأوى إن جار عليها شخص لئيم.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

السديري: تقصير من كل الجهات تجاه المتوحدين.. وتجاهل لحقوق أقرتها الدولة

المصدر: جريدة المدينة الخميس، ٢٢ أبريل ٢٠١٠
http://www.al-madina.com/node/٢٤١٩٤٣

طالبت أميمة بنت مساعد السديري مديرة مركز التوحد بجدة الجهات المختصة بضرورة النظر إلى "معاقي التوحد"، مؤكدة أن هناك تقصيرا من كل الوزارات تجاه المتوحدين بالإضافة إلى انه لا يوجد أي تنسيق بينهم، فكل وزارة تعمل على حدة.وحول الخدمات المقدمة أوضحت السديري أن هناك نقصا في كل الخدمات تجاه تلك الفئة، ممثلة في معاناة الطفل التوحدي حين يكون في المراكز الصحية، حيث يبقى في الانتظار بالرغم من ان طبيعة مرضه تستحيل عليه ان يمكث وقتا طويلا، مفترضة وجود من يستطيع التعامل مع حالته، ومنوهة بأهمية أن يكون لديه بطاقة تثبت أنه توحدي في حال تعرضه لأي مشكلة.

وطالبت السديري بتفعيل الحقوق المقررة من قبل الدولة لأطفال وأسر المتوحدين، ولا تبقى حبيسة الأدراج، مشيرة إلى حاجة المتوحدين لوجود جمعية أو مظلة تحمي حقوقهم في المجتمع.

مستقبل مجهول

وأوضحت السديري لـ"المدينة" بمناسبة اليوم العالمي للتوحد أنه لا يوجد أي إحصائيات دقيقة تجعل المسئولين يضعون خطة واضحة حيال المتوحدين، مرجعة سبب ذلك في إخفاء بعض الأسر لحالات التوحد بالإضافة إلى عدم وعي من يقومون بالتعداد السكاني لهذه القضية.

في حين اعتبرت أن مستقبل الطفل التوحدي مجهول، فبعد أن يتجاوز عمر ١٥ عاما لا يجد مراكز تأهيل ولا نوادي خاصة به ناهيك عن فرصة العمل والتوظيف مشيرة إلى ان هناك قدرات لدى التوحدي لم تستغل كما يجب، فبالنسبة للتوظيف والعمل، فالتوحدي ينتج عشرة أضعاف الآلة كونه لا يتوقف عن التكرار ويحب الروتين، وفي الغرب استطاع ان يعمل في المصانع لتوفر هذه القدرة لديه.

ومن جهتها حذرت هيفاء الساعدي الناشطة في قضايا أطفال التوحد من تزايد عدد مراكز التوحد في مدينة جدة والتي لا تقدم خدمات حقيقية للمجتمع بقدر ما تهدف للربح المادي، وتابعت: المراكز ليست بذات الأهمية.. الأهمية في الشخص القائم على المركز هل صاحب المركز صاحب نية مخلصة بأن يكون المركز عونا للطلاب أو أن هذا المركز صاحب هدف ربحي هناك الكثير من المراكز التي فتحت في جدة بهدف ربحي فقط فهذا يعتمد على حسب توجهات الشخص الذي بادر لفتح المركز، والمراكز التي تفتح من باب المساعدة وتقديم الخدمات الحقيقية للأهل هي قليلة جداً. مؤكدة أن من المهم جداً أن نمكن الطفل بعد ستة عشر عاماً بامتلاك فرص كافية حتى تفتح له آفاق ومجال العمل والحياة ليمتلك أدوات كافية ويستطيع الدخول للحياة بثقة وبدون خوف لا أن يتم إنشاء مراكز للتوحد بدون فائدة وتكون ربحية لأنها ستكون مصيبة ومأساة على المركز وسيتم الاحتفاظ به حتى سن ١٦ عاما ونحن نسعى للتعاون مع جهات أخرى لاستقطابهم وتدريبهم والعمل في مؤسساتهم وتوفير فرص للتعلم لهم لمواصلة حياتهم لكن هذه المشاريع تحتاج للدعم.

توفير العلاج

وأوضحت أن الطفل التوحدي ليس شرطا أن يكون معزولا عن أسرته بل لا بد أن يخرج من العزل الذي يعيشه لذلك ولعدم توفر مراكز كافية توفر العلاج المطلوب لأطفال التوحد نجد أن أغلبية الأسر السعودية التي ترعى طفلا توحديا تقيم في الأردن فهناك حوالى ٤٠٠٠ طفل سعودي إقامتهم في الأردن، والمفترض أن يكونوا هنا بمراكز تحتويهم داخل المملكة.

وأكدت سعاد الحبشي نائبة المديرة التعليمية بمركز جدة انه لا زلنا نفتقر إلى وجود مراكز متخصصة في التعامل مع الأطفال التوحديين، كذلك ليس هناك مختصات على تأهيل عالٍ في هذه المراكز، كما نلاحظ عدم مبادرة هذه المراكز لإيجاد فرص عمل للمختصين أو إيجاد دورات تأهيلية وتدريبية وأخصائي ورش، فلا زلنا نحتاج إلى مختصين داخل

المملكة للتعامل مع مرضى التوحد. إضافة إلى إن هناك العديد من المراكز التي تقام بغرض ربحي لكن إن وجدت مراكز جيدة بمختصين سوف نستغني عن إيفاد العديد من الأطفال إلى الخارج خاصة وان هناك العديد من الأسر التي تلجأ إلى تسفير أبنائها إلى الأردن والتي اغلبها دور إيواء.
وأوضحت أن الخدمات التي يقدمها مركز جدة للتوحد والمتمثلة في دعم وتنمية المهارات لدى الأطفال التوحديين لتمكينهم من خدمة أنفسهم وتحقيق استقلالهم الذاتي باستخدام البرامج والوسائل التعليمية المتخصصة والعمل على تدريب وتأهل الكفاءات البشرية المتخصصة في مجال التوحد والعمل على نشر الوعي في المجتمع.
نشر التوعية
أوضحت أحلام مفتي مديرة مركز ذوات الاحتياجات الخاصة بجامعة الملك عبدالعزيز دور المركز في دعم مرضى التوحد كما أشارت إلى الدور الرائد الذي يتبناه مركز الاحتياجات الخاصة بالجامعة وأن يكون رسالة هادفة إلى نشر التوعية بين أوساط الجامعة ومنسوباتها ومد جسور التواصل بين الجامعة والمراكز التي تعنى بهذه الفئة. ونوهت إلى أن أعداد التوحد في ازدياد داخل المملكة، فقد بلغوا أكثر من ١٢٠ ألف طفل وطفلة يعانون من التوحد.
وأشارت الدكتورة منى هبد الأستاذ المساعد بقسم دراسات الطفولة جامعة الملك عبدالعزيز أن أكثر الأساليب فعالية في التعامل مع الطفل التوحدي هو التدخل المبكر، والذي ثبت بشكل قاطع أنه يفيد ويثمر بشكل ايجابي مع الأطفال التوحديين، وعلى الرغم من الاختلاف في برامج رياض الأطفال، إلا أنها تشترك جميعها في التركيز على أهمية التدخل التربوي الملائم والمكثف في سن مبكرة من حياة الطفل، ومن العوامل المشتركة الأخرى بين تلك البرامج درجة معينة من مستويات الدمج، خاصة في حالات التدخل المستندة إلى السلوك، والبرامج التي تعزز من اهتمامات الطفل، والاستخدام الواسع للمثيرات البصرية أثناء عملية التدريس، والتخطيط والمتابعة المستمرة للمرحلة. ومن جانبه أكد الدكتور بندر العتيبي أستاذ الإعاقات بجامعة الملك سعود أن التخلف العقلي ليس صفة من صفات اضطرابات التوحد. مما يجدر ذكره أن حوالى ٧٠% من الأطفال المصابين بمرض التوحد لديهم إعاقات تعلم ولا يعتبر التوحد بذاته تخلفاً وإن كان يبدو على الشخص المصاب بالتوحد أنه مختلف عن الآخرين سلوكياً وليس في الأعراض الظاهرة .

سيبيه: التعزير والتشهير عقوبتان رادعتان لحماية الأطفال من العنف

المصدر: جريدة المدينة الخميس، ٢٢ أبريل ٢٠١٠
http://www.al-madina.com/node/٢٤١٩٤١/

طالبت المستشارة الأسرية الدكتورة سلمى سيبيه بضرورة سن قوانين عقابية على من يمارس العنف بكل أنواعه في حق الأطفال، واقترحت في تلك العقوبات التعذير والتشهير، حتى يصبح من يفعل ذلك موصوما في المجتمع.
وأوضحت أن العنف ضد الأطفال من أبرز المشكلات التي نواجهها ولا يكاد يخلو منها مجتمع من المجتمعات سواء وصف بالتقدم أو الرجعية. وهي ظاهرة ما تزال تتفاقم وتنمو بشكل مطرد وخطير داخل الأسر العربية.
وأكدت سيبيه على أن مرحلة الطفولة هي مرحلة مهمة جداً في بناء شخصية الطفل أو الطفلة، ورغم أن الآباء يهتمون بتكوين الأسرة إلا أنهم لا يهتمون بأسلوب تربية الأبناء، وإنما يستخدمون ما تيسر من أساليب التربية وما بقي في ذاكرتهم من أساليب الآباء والتي قد تكون خاطئة ولا تتفق مع الوقت الراهن، بل إن بعض الآباء يهمل تربية ابنه بحجة أنه صغير وأنه مشغول بكسب المادة والعمل وقضاء أكبر وقت خارج المنزل مع الأصدقاء وترك تربية الأبناء مهمة الزوجة بمفردها، أو الخادمة التي قد تسيء تربية الأبناء ليقع خطأ التربية على الأم، ويتناسى الزوج واجبه تجاه أسرته باعتباره أبا أيضا، ويقع اللوم على الأم وحدها، وفي ذلك الوقت يكون قد تعود الأبناء على عادات سيئة وألفوا سلوكاً لا يليق، وهنا يصعب توجيههم وتعديل سلوكهم ويكون الأهل بهذا الأسلوب قد أساءوا لأبنائهم بنوع من أنواع العنف الخفي.
وتصنف الدكتورة سيبيه أنواع العنف فتقول: يشمل ذلك العنف الجسدي والجنسي والنفسي، فضلاً عن الإهمال المتعمد، وكثيراً ما يتعرض الأطفال لعقاب جسدي أو قاسٍ أو مهين في سياق عملية التأديب. وتعتبر الإهانات اللفظية والشتائم والعزل والرفض والتهديد والإهمال العاطفي والاستصغار، جميعها أشكالا من أشكال العنف التي قد تلحق الضرر بسلامة الطفل النفسية. وكثيرا ما يتعرض الأطفال لإيذاء جنسي من جانب شخص يعرفونه، غالباً ما يكون أحد أفراد أسرتهم. كما تفرض عموما ممارسات تقليدية ضارة على الأطفال في سن مبكرة من جانب الأسرة.
وتطالب الدكتورة سيبيه بسن قوانين وفرض عقوبات مشددة كالتعزير والتشهير لتوقع على من يمارسون العنف على الأطفال سواء من الأهل أو غيرهم وذلك لردع كل من تسول له نفسه ممارسته. كما طالبت بإنشاء محاكم وأقسام معينة للنظر في قضايا العنف الموجهة للأطفال.

التربية تدرس زيادة حالات إيذاء طالبات المدارس

المصدر: جريدة المدينة الجمعة، ٢٣ أبريل ٢٠١٠
http://www.al-madina.com/node/٢٤٢٢٠٧/

تجري وزارة التربية والتعليم حاليًّا ٣ دراسات تربوية وتعليمية من بينها دراسة عن أشكال الإيذاء التي يتعرض لها الطلاب والطالبات في المدارس. وقال مدير عام إدارة البحوث التربوية بوزارة التربية والتعليم الدكتور محمد عبدالله الضويان لـ "المدينة" إن دراسة الإيذاء على وشك الانتهاء، ويقوم بها أكاديميون ومختصون في المجال التربوي، مشيرًا إلى أن الوزارة تقوم حاليًّا بدراسة تقويمية لنظام التعليم الثانوي الجديد، ودراسة لنظام التقويم المستمر. وأضاف إن الوزارة تعلن نتائج هذه الدراسات عبر الموقع الإلكتروني لإدارة البحوث إضافة إلى طباعتها وتوزيعها على مراكز البحوث، وإدارات التربية والتعليم للاستئناس بها.

حماية الملكية الفكرية بين قصور آليات الرقابة وانتشار مواقع البرامج المنسوخة عبر الإنترنت

غياب المؤشرات الرسمية يعطي فرصا لتضخيم الأرقام خارجيا

المصدر: جريدة الوطن الجمعه ٩ جمادى الأولى ١٤٣١ـ ٢٣ أبريل ٢٠١٠ العدد 3493 ـ السنة العاشرة
http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=٣٤٩٣&id=١٤٥٥٣١=

الرياض: خالد الزومان

تتكرر صور ظاهرة الباعة المتجولين للبرامج الإلكترونية وإن تضاءلت الظاهرة أخيراً مع المحاولات الحكومية الدؤوبة لإحكام الرقابة وكبح جماح هذه الظاهرة، الأمر الذي أهل المملكة للخروج من دائرة الضوء في قوائم عالمية لمتجاوزي أنظمة الحماية الفكرية ومن أبرزها قرار الحكومة الأمريكية برفع اسم المملكة من قائمة المنتهكين لحقوق الملكية الفكرية، إلا أن عدم اجتثاث الظاهرة نهائيا يبقى فصلاً جديداً، اعتبره مختص اقتصادي قصوراً واضحا يؤثر في تنافسية السوق السعودية مقارنة بالأسواق الأخرى، فيما ربط مستشار قانوني القدرة على ذلك بتوفر ثقافة التعويض كجزاء رادع للمستغلين.

وقد تكون هذه السوق السوداء قد تسببت خسائر كبيرة تقدر بالملايين للاقتصاد الوطني في وقت سابق، لكن انحسارها حسب تأكيدات المراقبين أسهم في تزايد جاذبية الأسواق المحلية لعدد من الشركات الكبرى بفضل ما تمتلكه المملكة من مزايا نسبية تؤهلها لاحتلال مراكز مرموقة عالمياً. وتعتمد المناظر المعتاد رؤيتها في الوقت الراهن على عمل مخالف جائل في مناطق مختلفة في العاصمة مثلاً، في "حراج الكمبيوتر" أو شارع التخصصي أو شارع البطحاء لعرض مجلدات لأبرز البرامج المنسوخة وبعد تسليم العامل المبلغ وخلال دقائق يعود بحوزته المطلوب وهو ما يؤكد قرب المستودعات الخاصة بتلك البرامج من مناطق العمالة الجائلة، وفي المنظر الآخر محال تتواكب مع هذه التجاوزات تتمثل في محال برامج الاتصالات لأجهزة الهواتف المتنقلة أو ألعاب الفيديو، ولا يخلو الإنترنت من مواقع ومنتديات مجانية لتوفير تلك البرامج المنسوخة، وهو ما يراه متابعون يتطلب جهداً أكبر من الجهات المختصة لضبطه خلال المستقبل القريب.

ويقول المحلل الاقتصادي فضل البوعينين لـ "الوطن" إن آلية تطبيق أنظمة حماية حقوق الملكية الفكرية في السعودية، ما زالت تشهد قصورا واضحا وتؤثر في تنافسية السوق السعودية مقارنة بالأسواق الأخرى، مشيراً إلى توافر الأنظمة والقوانين المتوافقة مع المتطلبات، إلا أنها تفتقد إلى القدرة على وضعها موضع التنفيذ والاحترام، كون المنتجات المنسوخة تباع علانية في الأسواق دون حسيب أو رقيب.

واعتبر أن ظاهرة النسخ والتقليد وإضاعة الحقوق الفكرية دفعت بالعمالة الوافدة للتخصص في بيع البرامج والأفلام المنسوخة والمنتجات المقلدة ومن ثم التخصص الكلي في بيع الممنوعات وخاصة الأفلام الإباحية المسجلة من القنوات المشفرة بعد أن أمنوا المتابعة والرقابة الميدانية والعقوبة القانونية، مفيداً بوجود أسواق في مدينة الرياض والمدن الأخرى متخصصة في بيع البرامج المنسوخة وفك الشفرات والبضائع المقلدة وهذا يتعارض مع أبسط متطلبات حماية حقوق الملكية الفكرية. وأضاف أن الحديث يدور حول خسائر مادية بمئات الملايين من الريالات إلا أن التسليم برقم محدد لا يمكن أن يتم إلا من خلال البيانات الرسمية التي تعتمد في الأساس على تحديد حجم الخسائر اعتمادا على قيمة المضبوطات والاعتماد عليها كمؤشر نسبي لحجم مشكلة حقوق الملكية في السوق السعودية، موضحاً أن غياب المؤشرات الرسمية يعطي الفرصة لبعض الجهات الخارجية المتخصصة في تضخيم الأرقام ما يعتبر مؤشرا سلبيا للجهود المبذولة في مكافحة هذه الظاهرة الخطرة. وعد البوعينين أفراد المجتمع جزءا مهما من المشكله إذ إن قبولهم

شراء المواد المنسوخة والمنتجات المقلدة ساهم في انتشار الظاهرة ورواجها، وأنه لولا تنامي الطلب عليها لم استمر العرض في النمو المطرد وتحول المشكلة إلى ظاهرة، لكنه أشار إلى أنه ينبغي أيضاً أن نحمل الجهات المنتجة جزءا من المشكلة بسبب مغالاتها في الأسعار دون دراسة لمقدرة المشترين ومراعاة لظروف المجتمع ما يساعد على ظهور السوق الموازية غير النظامية التي ربما حققت أرباحا لمحركيها توازي أو ربما تتفوق على السوق النظامية التي تصاب بالكساد بسبب منافسة الأسعار وتوفر البديل المقلد.

من جانبه، يقول المحامي والمستشار القانوني عسير القرني لـ "الوطن" إن أنظمة الملكية الفكرية تمثل الوجه الحضاري لأي بلد حيث إنها ولدت مع الممارسة السليمة وفقاً لمعايير ذات علاقة بالتجارة والابتكار، مبيناً أنه ومنذ مفاوضات المملكة العربية السعودية للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية "WTO"، كان من أهم متطلبات الانضمام مواكبة أنظمة الملكية الفكرية لما هو معروف من الاتفاقيات العالمية المطبقة في جوانب الملكية الفكرية المختلفة كالعلامات التجارية وحقوق المؤلف وبراءات الاختراع وغيرها، حيث كانت التعديلات المتعاقبة لهذه الأنظمة حتى وصلت مرحلة القبول لمواءمتها للاتفاقيات العالمية ذات العلاقة، وهو ما عده من الناحية الشكلية كسب لهذه الأنظمة قبولاً لازماً وفق المعايير المحددة رغم ما يشوبها من الضعف في بعض الجوانب.

وأضاف أنه ومن الناحية العملية بدأ هذا الجانب من الأنظمة تفعيله بصورة واضحة في العقد الأخير أو قبله بقليل، إذ إنه في حال التركيز على بعض أنظمة الملكية الفكرية فإنه وبالرغم من الجزئية البسيطة المعمول بها فعلياً، وذات التأثير في نظام العلامات التجارية وهي المواد المتعلقة بالتسجيل إلا أن الكثير من المتقدمين لتسجيل علاماتهم التجارية يجابه إما بالتأخير غير المبرر ولمدة طويلة، أو الرفض دون تفاصيل كافية تعين المتقدم على إعداد تظلمه من هذه القرارات. وأشار إلى أن حقوق المؤلف التي تعتبر هي والعلامات التجارة من أكثر أنظمة الملكية الفكرية شيوعاً، حيث يظهر من الناحية العملية عدم وجود القواعد التفصيلية اللازمة للجان الفصل في مخالفات حقوق المؤلف وكذلك المخالفات الصحفية لذا يظل صاحب العلاقة عالقاً ما بين اللجنة ووزارة الإعلام لفترات طويلة دون البت في دعواه، كما أن النقص الحاد في اللجان الميدانية التابعة لوزارة الإعلام سواء كانت التفتيشية أو التحقيقية يمثل عاملا سلبيا يساعد على تزايد المخالفات، بالإضافة إلى ذلك فإن جوانب الحقوق المجاورة لحقوق المؤلف تكاد تكون غير موجودة إلا من خلال النصوص النظامية فقط، مشدداً على أنه إن لم تصاحب الناحية الشكلية تطبيقاً عملياً فإنه لن يتوفر التقييم العملي لمدى فائدة النصوص في معالجة الانتهاكات والاستغلال غير المشروع.

الجزيرة
Al-JAZIRAH

حالات العنف في المجتمع السعودي لا تمثل ظاهرة

المصدر: جريدة الجزيرة الجمعة ٠٩ جمادى الأول ١٤٣١ العدد ١٣٧٢١
http://archive.al-jazirah.com.sa/٢٠١٠apr/٢٣jaz/ln٢.htm٢.

الجزيرة - سلطان المواش

أكد مدير عام الحماية الاجتماعية بوزارة الشؤون الاجتماعية الدكتور محمد الحربي أن الهدف من (ورشة عمل حول الحماية الاجتماعية وبرامج شبكة الضمان الاجتماعي بالمملكة) التي انعقدت مؤخرا هو الاطلاع على الجديد في آليات أعمال الحماية الاجتماعية لأن مفهوم الحماية الاجتماعية مفهوم واسع وكبير، وأضاف أننا في المملكة والذي نعمل عليه الآن هو العنف الأسري والمفهوم ونحاول نستفيد من تجربتهم ونقل التجارب في البنك الدولي لأنه يوفر الخبراء والمعلومات وأضاف لدينا ورشة تخصصية أخرى لمدة ثلاثة أيام في الحماية الاجتماعية و العنف الأسري والبطالة والفقر وعدم التعلم مشيراً إلى أن الحماية الاجتماعية ليست العنف الأسري فقط ولكنها مفهوم أكبر من ذلك.

وأشار الحربي في حديث ل(الجزيرة) أن العنف الأسري مع الأطفال نقوم بمعالجته توعوياً من خلال الأسرة والمدرسة والمجتمع والحي. كما أن للوزارة دورا رئيسيا.. فالطفل يتم التعامل معه من الولادة إلى سبع سنوات هي الأسرة ومن ٧ سنوات إلى فوق سن المدرسة

مُطلقات هاربات من عنف الأزواج إلى ضيم الآباء والإخوة

المصدر: جريدة الحياة الجمعة، ٢٣ أبريل ٢٠١٠
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/١٣٣٥٠٦/

أقرت دراسة سعودية حديثة، أن النساء اللاتي تعرضن إلى العنف، وضعن اللجوء إلى الجهات الرسمية، مثل الشرطة وأجهزة التحقيق، في ذيل قائمة خياراتهن للحصول على الحماية. وأضافت الدراسة أنه «عادة ما تتحاشى المرأة هذا السبيل، لما فيه من نَيْلٍ من زوجها، أو من أبيها، أو أخيها، وإساءة إلى سمعتهم.«

وبينت الدراسة التي أجراها مركز «رؤية للدراسات الاجتماعية»، أن «تحديد الجهة التي تلجأ إليها المرأة عندما تتعرض إلى العنف، يتوقف على مدى وعيها بنوع المساعدة التي يمكن أن تتلقاها». وأشارت إلى أن إحدى الحالات ذكرت أنها «لم تلجأ إلى أحد، لكونها لا تعرف حقوقها». وأثبتت نتائج الدراسة أن «٨٧ في المئة من المُعنفات غالباً ما يلجأن إلى أهلهن، أو إلى ذوي أزواجهن، إذ كانت تتوقع أن تجد لديهم نوعاً من الإنصاف.«

وأفادت ٢٧ في المئة ممن أجريت معهن مقابلات، أن «الآباء أو الإخوة الذكور قد يساعدون الزوج في بعض الأحيان، في توجيه العنف إلى الزوجة؛ إذا خارت قوى التحمل عند الضحية، وحاولت الهروب من العنف إلى الطلاق، معتقدة أنها ستجد رياضاً غناء في بيت أهلها. لكنها تُفجع بأن إخوتها الذكور يمارسون عليها العنف، بموافقة الأب بالدرجة الأولى. وقد يقوم هو بذاته بتحريضهم على هذا العمل، ومراقبة ما يقومون به من ممارسات. كما أن الأم قد تشارك في تعنيف ابنتها المطلقة. وينظر كل هؤلاء إلى المطلقة على أنها عبء عليهم، وأن مكانها الأساس كان منزل زوجها. بل وقد يتهمونها بأنها هي التي خربت بيتها بأيديها، نتيجة سوء معاملتها لزوجها». وتضيف الدراسة أن الأمر «لا يتوقف عند تعنيف الأهل لها، بل يتعداه إلى أنها لا تسلم من العنف عليها من زوجها السابق، وبخاصة عند المطالبة بالنفقة لأبنائها.«

وأوضحت نتائج الدراسة أن لجوء الضحية إلى الأهل، أو إلى غيرهم، لطلب المساعدة» مرهون بقدرتها على عرض قضيتها على الجهة التي تطلب تدخلها. فإذا كانت لا تجيد الجدل والنقاش، وتوضيح مطالبها؛ فإنها تحجم عن طلب العون من الآخرين. وقد يؤدي شعور الضحية بالإحباط، وعدم توقع التعاطف معها من جانب الأهل، سواءً أهلها، أو ذوي الزوج، إلى تحمل نتائج العنف، من دون أن تخبر أحداً». وأشارت إلى حالات ممن تعرضن إلى إصابات «بليغة» من جراء العنف الذي تمت ممارسته عليهن، تلقين شكلاً من أشكال المساعدات، مثل الإيواء في سكن جمعية النهضة، كملاذ آمن للمرأة، وتقديم المساعدات العينية للأطفال، إذا صحبتهم معها إلى الجمعية. وذكرت إحدى الحالات أن الجمعية» تولت عنها مهمة مقاضاة الزوج، ورفع الأمر إلى المحكمة، لتبت في طلاقها». وأشارت حالة أخرى، إلى أن الشرطة «أخذت على الزوج تعهداً بعدم التعرض لها، ثم عهدت بها إلى إدارة الحماية الاجتماعية التي قامت بنقل أطفالها إلى مدارس أخرى، غير التي كانوا يدرسون فيها، كي يبقوا تحت إشراف أمهم.«

المرحلة الأولى بالرياض والشرقية وبقية المناطق لاحقاً

تصريح إلكتروني لتسهيل سفر المرأة للخارج بدون محرم

المصدر: جريدة اليوم السبت، ٢٤ أبريل ٢٠١٠
http://www.alyaum.com/issue/article.php?IN=١٣٤٦٢&I=٧٥٣٧٣٠&G=١

يظل ملف سفر المرأة السعودية إلى الخارج إحدى الأوراق المهمة بالشأن العام السعودي ويحظى بحراك مجتمعي واسع يمكن أن نصفه بتوجه صحي تحتاجه المجتمعات الإنسانية بكل تأكيد وقد يخبو ويشتعل من وقت لآخر فعندما حسمت الدولة موضوع قيادة المرأة للسيارة بتأكيدها أن الأمر لا يرتبط بصدور قرار سياسي وإنما الحسم في يد المجتمع ومدى إمكانية تقبله للوضع، تراجع الموضوع وهدأت المطالبات المتسرعة، أما في موضوعنا المفتوح فقد بدا أن الحسم أيضا متعلق بالمجتمع كونه يختلف عن غيره من المجتمعات بما تحيط به من خصوصيات لاتغيب عن فطنة أي متابع .. ومثلما يحدث في قضية تثار للنقاش فإن هناك رأيين أحدهما يطالب أصحابه بضرورة السماح للمرأة بالسفر دون إذن ولي أمرها مع وضع بعض الشروط كالعمر وتنحصر تلك المطالب أحيانا في التساهل مع النساء القياديات كالأكاديميات وسيدات الأعمال والمشاركات في العمل العام أو لأمور تبدو مهمة كالدراسة أو العلاج.

مطالب ومساومات

ويرى أصحاب هذا التوجه أن مسألة إذن السفر تجر معها مشكلات من بعض أولياء الأمور تتمثل في مطالب ومساومات في مقابل توقيع "الورقة الصفراء" غير أن هناك من يتمسك بضرورة عدم التساهل في هذا الموضوع التزاما بالشرع والنصوص الواضحة وأيضا ما يحيط بالمجتمع السعودي من عادات وتقاليد .. "اليوم" جمعت أطراف الشأن في هذا التحقيق وخرجت بعدة نقاط وتوجهات تثار حول الموضوع.

بروز وخبوء

وسط مناقشات مسألة سفر المرأة السعودية للخارج راجت فتوى دينية قبل فترة قليلة وتداولها الجميع خاصة عبر الانترنت بجواز سفر المرأة من دون محرم، وكان احد الدعاة المعروفين في السعودية أجاز للنساء السفر وحدهن من دون محرم سواء في المسافات القصيرة أو البعيدة، شريطة أن يكنّ آمنات على أنفسهن وأعراضهن، شارحا خلفية فتواه في بحث فقهي نشر على موقعه الإلكتروني، أخرجه عن سفر المرأة من دون محرم استعرض فيه الأحاديث النبوية المتعلقة إلى جانب آراء داعمي رأيه، والمختلفين معه. وخلص إلى اعتبار أنه لا يجوز للمرأة أن تسافر من دون محرم إذا لم تكن آمنة على نفسها، مشيرا إلى أن علة تحريم سفر المرأة من غير محرم هي الخوف على المرأة من الاعتداء على شرفها، خصوصا في السفر قديما بوسائله التي يحصل فيها الخوف، على عكس وضع الوسائل الحديثة في هذا العصر ، لكن اللواء منصور التركي المتحدث الأمني الرسمي باسم وزارة الداخلية أوضح في تعليقه للصحف على هذا الموضوع أن النظام لا يمكن تغييره لمجرد صدور فتوى، باعتباره موضوعا من قبل السلطات التشريعية. وقال إن وزارة الداخلية والأجهزة التابعة لها تعد سلطات تنفيذية لا يمكنها تغيير الوضع إلا بقرار من السلطة التشريعية يغير المادة النظامية التي تلزم المرأة بموافقة ولي الأمر عند سفرها للخارج. وأكد أن خروج المرأة من بلدها يحتم مرافقة محرم لها أو موافقة من ولي أمرها، غير أنه من حق كل شخص يمتلك جواز سفر أن يستخدمه مثلما يريد، لافتا إلى أن إجراءات تجديد جوازات النساء مرتبطة بالصلاحية، إذ أن تلك الإجراءات لا تختلف باختلاف الجنس.

لا استثناءات

وفي البداية يوضح مدير إدارة الشؤون الإعلامية والمتحدث الرسمي بالمديرية العامة للجوازات المقدم بدر المالك ماهية القرارات الحكومية الصادرة بشأن متطلبات سفر المرأة السعودية للخارج مؤكدا ان هذه القرارات تتلخص في ضرورة موافقة ولي أمر المرأة الشرعي وذلك من خلال مراجعته لإدارات المناطق والحصول على إذن السفر، وفيما يتعلق بوجود استثناءات لبعض النساء في هذا الموضوع مثل سيدات الأعمال والأكاديميات والطالبات والمرضى والنساء

المميزات والبارزات في مجالات تخصصاتهن العلمية، أكد أن ليس هناك أي استثناءات حيث يظل ولي الأمر الشرعي هو المخول بإصدار تصريح السفر الخاص بها سواء كانت سيدة أعمال أو أكاديمية أو أي مجال آخر.

عمر محدد

وحول إمكانية إحداث اختراقات في هذا الجانب مثل أن يراعى عمر المرأة مثلا من ٤٠ عاما فما فوق، قطع المقدم المالك بعدم وجود عمر محدد يسمح للمرأة فيه بالسفر بدون إذن ولي أمرها فموافقة ولي الأمر هي الأساس لسفر المرأة السعودية حسب التعليمات الصادرة من وزارة الداخلية بهذا الشأن.

إجراءات تسهيلية

وحول ما يتردد عن إجراءات تسهيلية جديدة سيتم اتخاذها لتسهيل سفر المرأة للخارج بدون إذن ولي أمرها.. قال المقدم المالك إن العمل بدأ الآن بتصريح السفر الالكتروني الذي يمكن ولي الأمر من مراجعة إدارة جوازات المنطقة التي يقيم فيها وتسجيل موافقته على إصدار إذن السفر لأحد أفراد أسرته سواء زوجته أو أبنائه المرافقين معه كما يستطيع ولي الأمر حسب رغبته أن يحدد سفرة واحدة أو عدة سفرات وأيضاً إلى مكان محدد أو لجميع الدول .

دون محرم

وترى الأستاذة المحاضرة بقسم الإدارة العامة في جامعة الملك سعود والأخصائية الأولى في مستشفى الملك خالد الجامعي والعضوة في الجمعية الصحية السعودية للوبائيات حنان الرميان، أنه لا مانع من سفر المرأة للخارج بدون محرم ضمن ضوابط معينة إذا كان الهدف من السفر سوف يخدم المرأة ويطور من شخصيتها ويوسع نطاق تفكيرها ويعزز دورها في المجتمع كعضو فعال.. وأضافت: لا مانع من سفرها سواء كان لأغراض أكاديمية تعليمية أوعملية كإكمال مسيرتها التعليمية والإطلاع على ما يستجد في مجال تخصصها وحضورها للمؤتمرات والدورات الخارجية التي تخدمها في مجال عملها، وكما نعلم أن المملكة حالياً تشهد أقوى عصر للنهضة التعليمية وارتفاع مستوى التعليم في كافة مجالاته مما يتيح فرصة أكبر للمرأة للسفر وتحقيق ذاتها وتحمل مسئولية نفسها مع الأخذ بالاعتبار أنها تمثل وطنها وتعكس صورة عن نساء مجتمعها فهي ليست بحاجة لزواج المسفار حتى تحقق طموحها وتكمل تعليمها أو حتى تحضر دورة تخص مجال عملها.

فكرة البطاقة

أما هدى الجريسي"سيدة أعمال" فتقول: في السابق كان يتحتم علينا إحضار "الورقة الصفراء" في كل سفرة عندما كانت فكرة البطاقة غير موجودة أما الآن فالبطاقة سهلت الأمور ويتم إصدارها وتجديدها مع الجواز تلقائياً وتنتهي بانتهاء مدته"٥ اعوام " وتقول إن سفر المرأة للخارج في الأساس علاقة بين المرأة وولي أمرها فإذا كان داعماً لها وموافقاً على عملها فسيمنحها البطاقة .. وتضيف أنا لا أواجه الحمد لله أي مشكلة ومن معرفتي بسيدات الأعمال لا يعانين أي مشاكل بخصوص سفرهن للخارج حيث العلاقة بينهن وبين أولياء أمورهن سواء كان زوجا أو والدا هي علاقة مكاشفة ومعروف لديهم أين سيذهبن ومتى .

همزة وصل

وفيما يتعلق بالإجراءات التي اتخذتها الغرفة التجارية بالرياض بشأن تسهيل سفر المرأة للخارج .. قالت الجريسي إن الكثيرين يظنون أن الغرفة التجارية "حلالة المشاكل" فيما يخص سيدات الأعمال ولكن كل ما تفعله الغرفة هو أن تكون همزة وصل تقوم بإيصال وجهة نظر السيدات للمسؤولين فهي لاتملك صلاحيات كالضغط عليهم مثلا أو إجبارهم والفرض عليهم وقد أوصلت طلب سيدات الأعمال بسفرهن للخارج بدون إذن ولي أمرهن

سفر معصية

وفيما يتعلق بالرأي الديني وحكم سفر المرأة للخارج بدون محرم، اكد الشيخ عبدالله المنيع أنه لا يجوز أن تسافر المرأة بدون محرم سواء داخلياً أو خارجياً لحديث الرسول صلى الله عليه وسلم"لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر تسافر مسيرة ثلاثة أيام إلاّ ومعها ذو محرم" وسفرها يعتبر سفر معصية ولا يجوز لها ذلك ولا يجوز لها أن تقصر أو تجمع الصلاة لأن من شروط الجمع والقصر أن لا يكون السفر سفر معصية وعليها أن تصلي الصلاة كاملة ولا تقصر أو تجمع وتستغفر الله وتتوب إليه لعل الله سبحانه وتعالى يغفر لها.

صمت الشورى

ويقول رئيس لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب بمجلس الشورى الدكتور طلال البكري إنه لا يوجد في مجلس الشورى أي نقاشات مدروسة بخصوص سفر المرأة للخارج وعن رأيه الشخصي يقول د. البكري: يفترض أن تتمتع المرأة بنفس الصفات التي يتمتع بها الرجل خاصة إذا كان سفرها من أجل غرض علمي أوطبي وما إلى ذلك فلماذا لا

يكون لديها نفس الإمكانية التي لدى الرجل في السفر ويجب أن تكون حقوق المرأة متساوية مع حقوق الرجل سواء كانت من النساء اللواتي يتمتعن بمكانة مرموقة في المجتمع أولا إذا لم تذهب للعبث أو اللهو فإذا كان الغرض والقصد من السفر هو نفس الغرض والقصد الذي يقصده الرجل لم لا يوازى بينهما في هذه الحقوق .وأعدكم بأن يتم مناقشة الموضوع في المجلس.

قانوني يطالب بمعاقبة الفتاة المبلغة عن ابتزازها

المصدر: جريدة الوطن السبت١٠ جمادى الأولى ١٤٣١ـ ٢٤ أبريل ٢٠١٠ العدد 3494 ـ السنة العاشرة
٠&groupID=١٤٥٦٢٤&id=٣٤٩٤http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=

الدمام: منى الشهري

دعا باحث قانوني سعودي إلى ضرورة إعادة النظر في الأنظمة التي تتعلق بما يُعرف بـ"جرائم ابتزاز الفتيات" في المملكة، مؤكدا أن اللوائح التي تخصّ مفهوم "الستر" على الفتاة ساهمت في تكرار مثل هذه الجرائم. وأشار إلى أن التعليمات المعمول بها حالياً تقضي بالتحفظ على معلومات الفتاة وعدم معاقبتها في حال إبلاغها هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر عن شاب يقوم بابتزازها، مؤكداً أنه يجب محاسبة الفتاة، كما يتم ذلك مع الشاب حتى لا يقع ظلم.

وأكد الباحث القانوني ناصر المري لـ"الوطن" أنه وقف على عدد من القضايا كان الضحية فيها الشاب عكس ما يتصوره البعض حيث تقوم الفتاة بتلفيق التهمة له بعد أن تترك صوراً إباحية لها في سيارة الشاب أو شقته، وتقوم هي بابتزازه بحيث تطلب منه دفع مبلغ مالي لها، وفي حال رفضه تقوم بإبلاغ الهيئة، بأنه يحتفظ بصورها، ويبتزها، فتحقق الجهات المعنية مع الشاب وتحاكمه، ويتم التحفظ على معلومات الفتاة من باب "الستر".

وأضاف الباحث أن هذا بدوره يساهم في تكرار الجريمة لأنها لم تجد نظاماً يردعها ويُعاقبها، مؤكداً أن إحدى الفتيات كانت ملمّة بشكل تام بحيثيات النظام واستغلت ذلك لتنفيذ جرائمها وابتزازها للشباب بطلب مبالغ مالية ضخمة.

وقال المري: حتى لو كان القاضي يعلم علم اليقين بأن الشاب بريء، فإنه يعاقبه لأن الأدلة الخاصة بذاكرة الصور وغيرها يتم العثور عليها في سيارته أو شقته دون علمه بوجودها أصلاً. ويرى المري ضرورة وضع أنظمة واضحة وصارمة، تعاقب الفتاة المُبلّغة أولاً كونها اعترفت بوجود علاقة مشبوهة مع الشاب، فالاعتراف يوجب العقاب ليس لأجل العقوبة فقط بل منعاً لتكرار الجريمة لأن من أمن العقوبة أساء الأدب، كما يُعاقب الطرف الآخر معها.

الحياة
AL HAYAT

جمعية الأيدز تطلب مقاضاة من يضايق المصابين أو يفصلهم

المصدر: جريدة الحياة السبت، ٢٤ أبريل ٢٠١٠
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/١٣٣٨٦٨

طالب أعضاء في الجمعية السعودية لمرضى الإيدز عبر «الحياة»، المصابين الذين يفصلون من أعمالهم أو يجدون مضايقات فيها بسبب إصابتهم بـ «الفايروس»، برفع دعاوى قضائية ضد من يفصلهم أو يضايقهم، مؤكدين في الوقت ذاته أن المريض الذي يرفع مثل هذه القضية سيكسبها ويعود إلى عمله «معززاً.«

وفي غضون ذلك، شكا مبعوث الأمم المتحدة مستشار مكتبها الإقليمي لمكافحة الإيدز الدكتور حميد راز من عدم توافر العلاج الكافي لتغطية الأعداد المصابة بالإيدز في منطقة الشرق الأوسط، مرجعاً سبب ذلك إلى «قلة أعداد المصابين المسجلة لدى الأمم المتحدة مقارنة بالأعداد الحقيقية غير المسجلة لأسباب مختلفة، وهي معضلة حقيقية بحاجة إلى تكاتف الجميع لحلها.«

وقالت استشارية الأمراض المعدية عضو الجمعية السعودية لمرضى الإيدز الدكتورة بتول علي لـ «الحياة» إن الجمعية ناقشت مع عضوها المحامي قضية وجود قوانين تفرق بين مريض الإيدز والشخص العادي في العمل، وذكر لنا المحامي أنه لا يوجد قانون يجيز التفرقة بين المصابين بالإيدز وغير المصابين به في مسائل العمل.

وأضافت: «القوانين كذلك تؤكد أنه ليس من حق الشركات المطالبة بفحص طبي يتعلق بالإصابة بمرض الإيدز قبل التوظيف، ولا يوجد نص قانوني يجيز لها ذلك أو يجبر الموظف عليه، خصوصاً إذا كان الموظف لا يتعامل مع مرضى أو عمليات جراحية أو بعض الوظائف المحددة، كما أنه ليس على مريض الإيدز أن يصرح بإصابته إذا لم تكن هناك حال تستدعي ذلك، وطالما كانت طبيعة عمله لا تتطلب ذلك، كأن يكون موظفاً إدارياً يؤدي عملاً مكتبياً أو ما شابهه.«

وأكدت الدكتورة على وجود مرضى مصابين بالإيدز في السعودية يشكون معاناتهم من بعض الشركات التي يتقدمون للتوظيف لديها، إذ تطالبهم تلك الشركات بفحص الإيدز، وبعد أن تكشف التحاليل إصابتهم بـ «الفايروس» يتم رفضهم لهذا السبب، «وهذه مخالفة صريحة للقانون يجب التصدي لها وتوعية الجميع من سليمين ومصابين بعدم نظاميتها وسلبياتها.«

وعلق عضو الجمعية المحامي السعودي خالد أبو راشد على هذه القضية بقوله «إن مشكلة مريض الإيدز اجتماعية بالدرجة الأولى، لأننا لم نجد أن مريض الإيدز يعاني من قوانين مجحفة، أو مظلوم تنظيمياً بل على العكس تماماً، مريض الإيدز يعطيه القانون حقوق الإنسان غير المصاب، فيتزوج ويشتري ويبيع ويبني وغيرها، لكن مشكلته في نظرة المجتمع المتخوفة القلقة منه.«

وزاد المحامي أبو راشد: «حين يرفض صاحب العمل توظيف مريض الإيدز فإن السبب يكون اجتماعياً نفسياً لا قانونياً، لأن صاحب الشركة يعتبر من الناحية القانونية مخالفاً للنظام بهذا الرفض، ولو رفع المريض قضية ضد من رفضه أو فصله فإن القانون سيحمي حقه الكامل في العمل، إذ الأنظمة القانونية عامة تقف في صف مريض الإيدز أولاً وأخيراً، ومن حق المريض بل من واجبه مقاضاة من يتعدى على حق العمل الذي تكفله له القوانين الدولية والمحـــلية، وسيكسب القضية التي يرفعها ويستعيد حقوقه كاملة.«

وبالعودة إلى مشكلة عدم توافر العلاج الكافي لتغطية أعداد المصابين بمرض الإيدز في منطقة الشرق الأوسط قال الدكتور راز «إن حكومات المنطقة توفر العلاج للمصابين بالمرض، وكذلك منطقة الشرق الأوسط تمثل على رغم حجمها وعدد الإصابات فيها نسبة قليلة من المصابين بالفيروس في العالم، إلا أن نسبة علاج الحالات المصابة في المقابل تعد أيضاً من أقل النسب في العالم، والسبب في هذا أن الأرقام التي تقدرها الجهات المختصة وبالتالي يتم توفير العلاج لها أقل كثيراً من الأرقام الحقيقية، إذ إن الكثير من حالات الإصابة لا تعلم عن إصابتها أو تشعر بالعار من الإعلان عنها.«

وفي وقت طالب الدكتور راز بنشر ثقافة إجراء فحوصات الإيدز بين جميع أفراد المجتمع، أكد أن قضية نقص العلاج تعيد الجهود الشرق أوسطية في مكافحة المرض إلى المشكلة الأولى التي يواجهها المصابون بـ «فايروس» الإيدز، وهي

وصمة العار التي يطارد بها المجتمع المصاب بلا رحمة، مشدداً على ضرورة تعاون المجتمعات والمنظمات لتجاوز هذه الوصمة الظالمة، وبالتالي إتاحة الفرصة لعلاج جميع المصابين، وحث الناس على إجراء الفحوصات اللازمة.«
واتفق استشاري طب الأسرة والمجتمع عضو هيئة التدريس في برنامج الدراسات العليا لطب الأسرة والمجتمع في جدة ونائب رئيس الجمعية السعودية لمرضى الإيدز الدكتور مروان باكرمان مع الدكتور راز والمحامي أبو راشد في أن مشكلة مريض الإيدز الأولى والأخيرة هي نظرة المجتمع وتخوفهم من انتقال العدوى إليهم منه.
وقال باكرمان لـ «الحياة»: «لو أمعنا النظر بمنطقية لوجدنا أن مريض الإيدز هو من يجب عليه الخوف من الناس، والآخرين غالباً يعدون مريض الإيدز، كون الإيدز هو مرض نقص المناعة، والمصاب به لا يملك مقاومة للأمراض وبسهولة يلتقط أي عدوى وستؤثر عليه كثيراً وإن كانت بسيطة.«
وكشف المستشار الإقليمي لمكتب الأمم المتحدة لمرض الإيدز وجود ٣٣ مليون مصاب بالمرض في العالم نصفهم من السيدات، موضحاً أن المكتب لا يهتم كثيراً بعدد الحالات بقدر ما يهتم بالعمل على مساعدة الناس الذين هم في دائرة خطر الإصابة. وأكد أن العالم بأكمله مسرح لمرض الإيدز، ولا توجد مدينة أو دولة محصنة ضد الإصابة به، والواجب التوعية بالمرض وحصر المصابين به في كل مدينة ومنطقة ومن ثم بدء العلاج، إذ توجد بعض الأودية والعقاقير التي تساعد في العلاج، وإذا أخذها الشخص في وقت باكر وانتظم في تناولها فإنها تجعل دمه خالياً من الـ «فايروس»، ولكن هذا لا يعني بالطبع أن جسمه سيكون خالياً منه. وشدد على أهمية الفحص الباكر في العلاج، وضرورة نشر ثقافة الفحص في المجتمعات، وتخطي مشكلة وصمة العار والتمييز التي يعانيها مريض الإيدز في الشرق الأوسط.

محاضرة عن حقوق المرأة الصماء.. اليوم

المصدر: جريدة الرياض السبت٢٤-٤- ٢٠١٠
http://www.alriyadh.com/2010/04/24/article519325.html

الرياض- فردوس ابو القاسم

تحتفي الإدارة العامة للتربية الخاصة للبنات بالأسبوع العالمي الخامس والثلاثين للإعاقة السمعية بمحاضرة توعوية بعنوان (لغتي تعرفوا عليها) اليوم في قاعة الزهراء بمبنى الإدارات النسائية بوزارة التربية والتعليم. تقدمها الأستاذة هدى محمد النوح المشرفة المركزية المختصة في مجال العوق السمعي حيث يحمل هذا الأسبوع للعام الحالي شعار (تمكين المرأة الصماء في ظل اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة) تتناول المحاضرة حقوق المرأة الصماء وعرض أساليب لغة الإشارة وأهميتها للصم وللتواصل معهم والاعتراف دوليا بلغة الإشارة. وتأتي هذه المحاضرة ضمن البرامج التنفيذية للإدارة العامة للتربية الخاصة لتفعيل المناسبات العالمية والعربية والخليجية الخاصة بالإعاقة وللأشخاص ذوي الإعاقة بهدف نشر ثقافة التعامل الايجابي والمناسب مع الفئات الخاصة ضمن الحقوق والواجبات والمواثيق الدولية والإنسانية لجميع الاطراف. الجدير بالذكر أن الإدارة العامة للتربية الخاصة قد عممت على جميع أقسام وإدارات التربية الخاصة في جميع إدارات التعليم في المحافظات والمناطق بتفعيل هذه المناسبات من خلال برامج منظمة لذلك تهدف لتعزيز الوعي المجتمعي بحقوق هذه الفئات في المجتمع كونها فئات فاعلة ومؤثرة فيه.

مرضى مدينة سلطان الإنسانية يتمتعون بحقوقهم في العيش والصحة والكرامة

المصدر: جريدة الجزيرة السبت١٠ جمادى الأول ١٤٣١ العدد ١٣٧٢٢
http://www.al-jazirah.com/٢٠١٠٠٤٢٤ln١٨/htm.d

أعربت معالي السيدة نافانيثم بيلاي مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان والتي تزور المملكة حالياً عن شديد إعجابها بما شاهدته من تجهيزات ومرافق متعددة ضمتها مدينة سلطان بن عبد العزيز للخدمات الإنسانية.

وقالت في تصريحات صحافيه عقب زيارتها للمدينة أمس: «أعجبت أنا وزملائي كثيراً بمدينة سلطان بن عبدالعزيز للخدمات الإنسانية، وأحيي سمو ولي العهد الأمير سلطان بن عبد العزيز على عظيم كرمه وإنسانيته، المرضى الذين يتم تأهيلهم هنا يتمتعون بحقوقهم الإنسانية في العيش والصحة والكرامة».

وجالت السيدة نافانيثم بيلاي يرافقها معالي الدكتور بندر بن محمد العيبان رئيس هيئة حقوق الإنسان في أرجاء مدينة سلطان بن عبدالعزيز للخدمات الإنسانية ، وقدم كل من الدكتور ماجد بن عبد الله القصبي مدير عام مؤسسة سلطان بن عبدالعزيز آل سعود الخيرية والدكتور عبدالعزيز بن عبدالرحمن الشامخ الرئيس التنفيذي لمدينة سلطان بن عبدالعزيز للخدمات الإنسانية عرضاً حول الخدمات المقدمة بالمدينة من خلال عرض مرئي وفيلم وثائقي عن المدينة، وشاهدت أقسام المدينة وأبرزها مركز الأطراف الصناعية والأجهزة التعويضية، ومركز تنمية الطفل حيث اطلعت على البرامج المتخصصة في رعاية وتأهيل الأطفال.

وأوضح الدكتور الشامخ في تصريحات صحافية أن زيارة معالي السيدة نافانيثم بيلاي مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان للمدينة يأتي كونها أحد أهم المراكز التأهيلية على مستوى العالم والأولى من نوعها في الشرق الأوسط لما تمتلك من إمكانيات ذات مستوى عالٍ، مشيراً إلى أن المدينة تسعى دائماً لمد جسور التعاون والتكامل مع كل الجهات العالمية ذات الخبرة في هذا المجال وتأتي هذه الزيارة تأكيدا لأهمية هذا الصرح الطبي في خدمة الإنسان.

وفي نهاية الزيارة تسلمت معاليها هدية تذكارية باسم المدينة وهي عبارة عن لوحة من عمل أطفال المدينة من ذوي الاحتياجات الخاصة تشتمل على رسومات يدوية.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

إطلاق حملة ادعمهم لصالح الأطفال المعوقين

المصدر: جريدة الاقتصادية الاحد ٢٥-٤- ٢٠١٠
http://www.aleqt.com/٢٠١٠/٠٤/٢٥/article_٣٨٣٩٢٧.html.

ثمَّن الأمير سلطان بن سلمان بن عبد العزيز رئيس مجلس إدارة جمعية الأطفال المعوقين مبادرة شركة مايكروسوفت العربية في المملكة بمساندة رسالة الجمعية وأهدافها الخيرية من خلال تخصيص نسبة لصالح الجمعية من قيمة مبيعات برنامج» مايكروسوفت أوفيس ٢٠٠٧»عند شرائه محملاً على الأجهزة الجديدة .

وأعرب سمو رئيس مجلس إدارة الجمعية عن تقديره البالغ لمبادرة المسؤولين في شركة مايكروسوفت العربية، مشيراً إلى أن ذلك يعد تميزاً جديداً لشركة رائدة حلقت في العالم أجمع بنجاحاتها المتوالية والمتفردة .

وقال: «أود أن أعرب عن تقديري الشخصي وجميع منسوبي الجمعية لهذا التوجه المتميز الذي بعكس التزام الشركة بمسؤولياتها تجاه المجتمع، وحرصها علي أداء دورها في التنمية الاجتماعية والعمل الخيري جنباً إلي جنب مع أدائها المتفوق في مجال الحاسبات والبرمجيات علي مستوي العالم .«

وأعلن الأمير سلطان بن سلمان في مؤتمر صحافي عقده أمس مع سمير نعمان رئيس شركة ميكروسوفت السعودية، عن انطلاقة شراكة مستقبلية بين الجمعية والشركة تحقق الفائدة للطرفين، وإطلاق حملة مايكروسوفت لدعم جمعية الأطفال المعوقين تحت اسم «ادعمهم»، في بادرة تمهد الطريق نحو شراكة نوعية بين جمعية الأطفال المعوقين وشركة مايكروسوفت، دعما منها لرسالة الجمعية ورؤيتها الشمولية لحل القضايا المرتبطة بالإعاقة. حيث تستهدف الحملة تقديم مبلغ ٢٥ ريالا عن كل نسخة مباعة من إحدى برامج شركة مايكروسوفت المخصصة لهذه الحملة. من جهة أخرى، أشاد الأمير سلطان بن سلمان بجهود الدكتور عبد الرحمن العريني رئيس لجنة تقنية المعلومات في جمعية الأطفال المعوقين في التواصل مع الشركة واستقطاب مبادرة التعاون، مشيراً إلي أن الجمعية، وفي إطار خططها لتطوير أدائها الإداري بما يتواكب مع برامج التوسع في الخدمة وتعدد مراكزها تتبنى الآن بالتعاون مع إحدى الشركات المتخصصة في برنامج متكامل لإعادة الهيكلة وتقييم الأداء وفقاً لأرقى المعايير العالمية المطبقة في المراكز والمؤسسات المشابهة في العالم.

استجواب ٣٢ نزيلة واختصاصية ..الرباعية تكشف خفايا دار فتيات مكة:

مراقبة تعمل بدلاً من اختصاصية.. محاضر غير موثقة

المصدر: جريدة عكاظ الأحد ١٤٣١/٠٥/١١ هـ ٢٥ أبريل ٢٠١٠ م العدد : ٣٢٣٤
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١٠٠٤٢٥/Con٢٠١٠٠٤٢٥٣٤٦٤٠٨.htm

كشفت تحقيقات أجرتها اللجنة الرباعية التي أمر بتشكيلها صاحب السمو الملكي الأمير خالد الفيصل أمير منطقة مكة المكرمة مع نزيلات واختصاصيات ومراقبات دار رعاية فتيات مكة المكرمة، عن وجود مخالفات وتجاوزات عديدة في الدار، منها إرهاق النزيلات بأعمال مرهقة، سوء تغذية، معاملة سيئة، فضلا عن مخالفات إدارية.

ورصدت اللجنة خلال استجوابها ٣٢ فتاة ما بين نزيلة واختصاصية ومراقبة في الدار وعدد من المناطق التي نقل إليها عدد من النزيلات، تجاوزات على النزيلات مثل إرهاقهن بغسيل الملابس بأيديهن وتنظيف المؤسسة، بالإضافة إلى المعاملة السيئة من قبل بعض الاختصاصيات ومديرة الدار من حجز انفرادي لبعض النزيلات.

وبحسب التحقيقات، فإن اللجنة التي سترفع تقريرها لإمارة المنطقة الأسبوع المقبل، رصدت سوءا في الإدارة، التي «تعتمد على العشوائية في بعض أعمالها، كما أظهرت التحقيقات أن الكثير من اجتماعات الإدارة كانت تعتمد على العشوائية في بعض أعمالها، واتضح للجنة أن الكثير من اجتماعات إدارة الدار كانت غير مثبتة رسمياولا يوجد محاضر لها، كما كشفت اللجنة أن نائبة مديرة الدار تمارس عملا مخالفا لمسمى عملها».

وأبرز التقرير المخالفة التي وقعت فيها نائبة مديرة الدار «والمتمثلة في ممارسة عمل الاختصاصية منذ عشر سنوات بينما وظيفتها مراقبة».

وذكر تقرير اللجنة وجود خلافات في وجهات النظر حول تحديد المسؤولية عماحدث في الدار، «حيث يرى عضو الشؤون الاجتماعية أن هناك عددا من الفتيات هن مسوؤلات عن ذلك، فيما يرى أعضاء آخرون أن ما قامت به الفتيات من عنف واحتجاج كان نتيجة طبيعية للرد على القسوة في التعامل التي تعرضن لها».

وترأس فريق التحقيق ــ الذي يضم إلى جانب الشؤون الاجتماعية والتحقيق والادعاء العام إلى جانب ممثلين من الشرطة ــ إمارة منطقة مكة المكرمة. وأوضح التقرير أن مبنى الدار مهجورة لانعدام وسائل السلامة والخدمات فيها «وكان المقاول يعمل ببطء في العمل، حيث أمضى أربعة أعوام دون إنجاز ما هو مأمول وفق البرنامج الزمني».

وأفصح التقرير عن امتناع خمس فتيات في الدار عن الذهاب لحلقات تحفيظ القرآن الكريم، بسبب نقل المشرفة الدينية وتعيين أخرى بديلة لها.

السجن ٢٤ ساعة لمخالفي أنظمة التقاضي

المصدر: جريدة عكاظ الأحد ١٤٣١/٠٥/١١ هـ ٢٥ أبريل ٢٠١٠ م العدد : ٣٢٣٤
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١٠٠٤٢٥/Con٢٠١٠٠٤٢٥٣٤٦٤٠٠.htm.

أبلغت «عكاظ» مصادر قضائية، أن ممثلي هيئة التحقيق والادعاء العام تحفظوا على مقترح تدرسه لجنة في هيئة الخبراء في مجلس الوزراء يعالج قضية تغيب الخصوم عن الجلسات القضائية في المحاكم.

ونص المقترح الجديد في أنظمة القضاء على «للمحكمة تعزير المدعى عليه إن غاب عن حضور جلستين أو أكثر دون عذر مقبول، إذا كان الحكم يتوقف على حضوره».

وطالب ممثلو هيئة التحقيق والادعاء العام بحذف الفقرة، مؤكدين أن للقاضي أن يحكم غيابيا، أو يعمد إلى تحضير المتغيب عن الجلسات بالقوة الجبرية.

وأضافت التعديلات الجديدة (حصلت «عكاظ» على مسودتها) فقرة في نظام المرافعات الشرعية تنص على «تنظر المحكمة التي أصدرت الحكم دعوى التعويض عن الأضرار الناتجة عن المماطلة في أداء الحقوق محل الدعوى».

وأبلغت «عكاظ» مصادر مطلعة، أن تعديلا آخر يتيح للقضاة إحالة كل من يرتكب مخالفة خلال الجلسة الشرعية إلى هيئة التحقيق والادعاء العام، لتحرير دعوى ضده وإحالته للمحكمة المختصة.

وجاء في التعديل الذي تدرسه عدة جهات فيما يخص «نظام الجلسة» ما نصه «على رئيس الجلسة أن يأمر بكتابة محضر عن كل جريمة تقع أثناء انعقاد الجلسة، ثم إحالتها إلى هيئة التحقيق والادعاء العام لاستكمال ما يلزم نظاما، وله أن يأمر بالقبض على من وقعت منه الجريمة».

ويأتي المقترح الجديد خلافا للتنظيم المعمول به في السابق والذي كان يتيح للقاضي تعزير من تقع منه جريمة أثناء انعقاد الجلسة مباشرة، دون إحالة المخالف للادعاء العام.

وأكد التنظيم الجديد «أن إدارة الجلسة وضبطها منوطان برئيسها، وله في سبيل ذلك أن يخرج من قاعة الجلسة من يخل بنظامها، فإن لم يمتثل كان للمحكمة أن تأمر ــ على الفور ــ بحبسه مدة لا تزيد على ٢٤ ساعة، ويكون أمرها نهائيا، وللمحكمة أن ترجع عن ذلك الأمر».

عقب ترؤسه اجتماع المجلس الأعلى للقضاء ابن حميد لـ اليوم:

الانتهاء من اللائحة الداخلية للملازمين القضائيين

مصادر تؤكد: التنظيم الجديد للقضاء سيخرج قريبا وسيكون شاملا

المصدر: جريدة اليوم الاحد٢٥ أبريل ٢٠١٠
http://www.alyaum.com/issue/article.php?IN=١٣٤٦٣&I=٧٥٣٨٢٥&G=١

قال الشيخ الدكتور صالح بن حميد رئيس المجلس الأعلى للقضاء إن» نظام القضاء كلف المجلس بدراسة تنظيم في شؤون الملازمين» واضاف بن حميد في تصريح لـ"اليوم": إننا بصدد وضع تنظيم على شكل لائحة داخلية تتعلق بمتابعة الملازمين من ترشيحهم في دراستهم وكذلك تفرغهم ومتابعتهم أثناء الملازمة وكذلك تنظيم إجازاتهم وإلى ذلك من أمور تنظيمية. وأشار إلى أنه تم الانتهاء من نظام الملازمين القضائيين، وكان المجلس الأعلى للقضاء قد عقد اجتماعه الثامن في مقر المجلس أمس بمدينة الرياض، برئاسة رئيس المجلس الشيخ د.صالح بن عبدالله بن حميد وحضور أعضاء المجلس، وذلك بناءً على المادة السابعة من نظام القضاء الصادر بالمرسوم الملكي ذي الرقم (م/٧٨ (والتاريخ ١٤٢٨/٩/١٩هـ والتي تنص على انعقاد المجلس الأعلى للقضاء برئاسة رئيسه مرة كل شهرين على الأقل وكلما دعت الحاجة لذلك. لائحة الملازمين:

وقال الأمين العام للمجلس والمتحدث الرسمي للمجلس فضيلة الشيخ عبد الله اليحيى: إن المجلس ناقش النظر في اعتماد مشروع لائحة تنظيم أعمال الملازمين القضائيين.

وأوضح اليحيى أن مشروع لائحة تنظيم أعمال الملازمين تتكون من (٢١) مادة تهدف إلى تنظيم أعمال الملازمين القضائيين وإنشاء إدارة عامة للملازمين في المجلس الأعلى للقضاء تتولى متابعة شؤون الملازمين القضائيين الوظيفية أثناء مرحلة الملازمة وتأهيلهم ومن ثَمَ تقييم نتائج الملازمة والعرض على المجلس عن مدى صلاحيتهم للقضاء.

واشار الى انه تم النظر في اعتماد مشروع لائحة تحديد الأعمال النظيرة لشغل الدرجات القضائية، وبين أمين عام المجلس أن هذه اللائحة تحدد الأعمال النظيرة المؤهلة لشغل الدرجات القضائية وذلك عند الترشيح ممن تتوفر لديهم الخبرة القضائية التي نصت عليها هذه اللائحة من غير القضاة وشروط التعيين في سلك القضاء وفقا للنظام.

وبين أن المجلس سوف ينظر في هذين المشروعين ضمن اللوائح والقواعد التي يختص المجلس بإصدارها وفقاً للمادة السادسة من نظام القضاء، إلى جانب اعتماد تقارير الكفاية للقضاة والدرجة الممنوحة للقاضي المُفتش عليه من قبل إدارة التفتيش القضائي وفقا لنظام القضاء، والنظر في حركة التنقلات لأصحاب الفضيلة قضاة الاستئناف وقضاة محاكم الدرجة الأولى، وايضا النظر في الترقية إلى درجتي قاضي استئناف ورئيس محكمة استئناف للقضاة شاغلي درجتي رئيس محكمة (أ) وقاضي استئناف ممن تتوفر لديهم مسوغات الترقية.

التفتيش القضائي:

كما يتم النظر في دعم إدارة التفتيش القضائي بالمفتشين القضائيين بما يؤهل الإدارة للقيام بالمهمات والاختصاصات المسندة إليها وفقاً لنظام القضاء ويسهم في تطوير أداء العمل في إدارة التفتيش، وفي ترقية الملازمين القضائيين الحاصلين على درجة الماجستير إلى درجة قاضي (ب) وفقاً لنظام القضاء، وتوجيه الملازمين القضائيين الذين أكملوا المدة النظامية في الملازمة وذلك إلى المحاكم الشاغرة.

من جهة أخرى علمت اليوم أن اللائحة الجديدة للنظام القضائي في طريقها للخروج الي النور في القريب العاجل ومن شأنها التسريع بعمليات التقاضي بين المواطنين خاصة في القضايا المستعجلة، كما يمكن النظام الجديد من تعريف المتهم بحقوقه وإمكانية استئناف الاحكام، وأيضا صدور أنظمة المحاكم المتخصصة التي تؤدي إلى سرعة الانجاز، وجودة العمل، وإراحة القاضي، وزيادة الخبرات، وإيجاد التدريب لتدخل المملكة في عصر جديد من القضاء، يذكر ان خادم الحرمين الشريفين خصص ٧ مليارات ريال لتطوير مرفق القضاء.

تدريب العاملات في سجون المملكة على المعاملة الإنسانية للنزيلات

المصدر: جريدة الرياض الاحد ٢٥-٤-٢٠١٠
http://www.alriyadh.com/٢٠١٠/٠٤/٢٥/article٥١٩٦٦٩.html.

الرياض - مناحي الشيباني

بدأت صباح أمس السبت أعمال الدورة التدريبية الخاصة (تنمية مهارات العاملات في السجون) التي تنظمها كلية التدريب بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية بالتعاون مع المديرية العامة للسجون بالمملكة العربية السعودية ويشارك فيها متدربات من العاملات في السجون بالمملكة وذلك خلال الفترة من ١٠٢١/٥/١٤٣١ه الموافق من24/45/5/2010 م بمقر الجامعة بالرياض .

وأوضح الدكتور خالد بن عبدالعزيز الحرفش مدير إدارة العلاقات العامة والإعلام أن الدورة التي تبرز اهتمام الأنظمة في المملكة بحقوق السجينة وصيانتها لحقوقها التي كفلتها الشريعة الإسلامية والقوانين الدولية تهدف إلى تعريف المشاركات بالمؤسسات الإصلاحية (السجون) كمؤسسات اجتماعية ضرورية ذات فوائد وأهداف مماثلة للمؤسسات الاجتماعية الأخرى ، وكذا التعريف بقواعد الأمم المتحدة للحد الأدنى لحقوق المسجونين ومبادئ الأمم المتحدة لحمايتهم .

وأضاف د. الحرفش أن تنظيم الجامعة لهذه الدورة يأتي استجابة لرغبة المديرية العامة للسجون بالمملكة في توطيد أواصر التعاون وكذلك إدراكاً من الجامعة لأهمية موضوعها الذي يستقى محاوره من قيم الدين ومبادئه ومن الخصوصيات الثقافية والحضارية التي ترتكز عليها برامج الإعداد المتكاملة للنهوض بالرسالة الأمنية ، و يغطي المنهاج العلمي للدورة جملة من الموضوعات المهمة منها :المبادئ العامة للتعامل مع السجينة والموقوفة في ظل نظام السجن والتوقيف الصادر في المملكة العربية السعودية ، والخصائص النفسية والاجتماعية للسجينات ، ومهارات التفتيش والضوابط القانونية لها وكتابة تقارير الضبط والتفتيش والعقوبات والجزاءات ،وحقوق النزيلة المستحقة بموجب التشريع السعودي (الحق في الزيارة، التشغيل، التعليم، اليوم العائلي، الخلوة الشرعية) والرعاية المصاحبة، ومكافحة المخدرات، والسلامة(الأخطار والكوارث على السجينات) والإسعافات الأولية ، وغيرها من الموضوعات ذات الصلة.

التربية تشارك العالم الاحتفاء بالأسبوع ٣٥ للإعاقة السمعية

د.وفاء : القوانين الوطنية والتشريعات الخاصة بالإعاقة في الأقطار العربية لا تزال بحاجة لتفعيل أفضل

المصدر: جريدة الرياض الاحد ٢٥-٤- ٢٠١٠
http://www.alriyadh.com/٢٠١٠/٠٤/٢٥/article٥١٩٧٦٨.html

الرياض-راشد السكران

تشارك وزارة التربية والتعليم بالاحتفاء بالأسبوع العالمي الخامس والثلاثين للإعاقة السمعية تحت شعار (تمكين المرأة الصماء في ظل اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة) والذي نظمته الإدارة العامة للتربية الخاصة للبنات .

وأكدت د.وفاء بنت حمد الصالح مديرة عام الإدارة العامة للتربية الخاصة بأن احتفاء المؤسسات و الهيئات العاملة مع الصم كل عام بأسبوع الأصم في الفترة٢٠-٢٧ أبريل من كل عام هو تظاهرة اجتماعية وإعلامية للتعريف بالصم، وواقعهم وقدراتهم ووسائل رعايتهم وتربيتهم وكيفية تواصلهم اللغوي مع المجتمع.

و أشارت د.الصالح إلى أن الإدارة العامة للتربية الخاصة دائما تسعى لتفعيل مثل هذه المناسبات العالمية والعربية إيمانا منها بدورها في ضرورة نشر ثقافة التعامل الراقي والواعي مع هذه الفئات من ذوي الاحتياجات الخاصة . وهذا ما تم التأكيد عليه في اللقاء التربوي الرابع للإدارة المقام في المدينة المنورة حول العوق السمعي وما نتج عن توصيات فاعلة ، إضافة إلى عقد هذا اللقاء التعريفي بحقوق المرأة الصماء وأهمية التواصل الفاعل بلغة الإشارة هو دليل على تعزيزنا للشراكة الفاعلة من المجتمع ككل في إبراز حقوق هذه الفئة وإبداعاتها،لاسيما وأنها فئة تتميز بالحس الفني المرهف والتعبير التشكيلي الذي يبهر الجميع من خلال رسوماتهم والأعمال الفنية الدقيقة .

وأضافت الصالح بأن أسبوع الأصم العربي يأتي استجابة لاتفاق هيئة الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة التي صادقت عليها كل من سورية والسعودية والسودان واليمن وتونس والمغرب.

ورغم هذه الاستجابات الجيدة إلا أن القوانين الوطنية والتشريعات الخاصة بالإعاقة في الأقطار العربية لا تزال بحاجة لتفعيل أفضل من حيث الحقوق ومعالجة العوامل الاجتماعية والثقافية وضعف الوعي المجتمعي وتأتي أهمية هذه المناسبة من خلال تخصيصها للمرأة الصماء كموضوع رئيس لفعاليات الأسبوع وهو ما يحمل المجتمع العديد من المسؤوليات تجاهها بالنهوض الدائم بواقعها بعد أن تحقق الكثير من الانجازات في الدولة للمرأة بصورة عامة في مختلف المجالات .

الجدير بالذكر أن الإدارة العامة للتربية الخاصة قد عممت على جميع أقسام وإدارات التربية الخاصة في جميع إدارات التعليم في المحافظات والمناطق بتفعيل هذه المناسبات من خلال برامج منظمة تهدف لتعزيز الوعي المجتمعي بحقوق هذه الفئات في المجتمع كونها فئات فاعلة ومؤثرة فيه.

شراكة مجتمعية لإبراز حقوق المرأة الصماء

المصدر: جريدة الوطن الاثنين ١٢ جمادى الأولى ١٤٣١ـ ٢٦ أبريل ٢٠١٠ العدد 3496 ـ السنة العاشرة
http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=٣٤٩٦&id=١٤٥٩١٣

الرياض: فاطمة باسماعيل

طالبت المشرفة المركزية المختصة في مجال العوق السمعي بوزارة التربية والتعليم هدى محمد النوح بتذليل المعوقات التي تواجه المصابات بالصمم، خصوصا في مجال التوظيف وقالت إن ١٣ فتاة صماء تم تدريبهن في مبنى الادارات النسائية بوزارة التربية والتعليم على أعمال إدارية، وأثبتن كفاءتهن، ورغم الحاجة إليهن إلا أن الباب لا يزال موصدا أمامهن، ولم يتم توظيفهن، وهو حال كثيرات من المعاقات سمعيا، حيث يتم تأهيلهن، جاء ذلك على هامش المحاضرت التوعوية التي أقيمت صباح أول من أمس بمبنى الإدارات النسائية بالوزارة بشارع الوشم، والتي تحدثت فيها النوح عن حقوق المصابات بالصمم بمناسبة الأسبوع العالمي الخامس والثلاثين للإعاقة السمعية والذي يحمل شعار (تمكين المرأة الصماء في ظل اتفاقية الأمم المتحدة). وتأتي هذه المحاضرة ضمن البرامج التنفيذية للإدارة العامة للتربية الخاصة لتفعيل المناسبات العالمية والعربية والخليجية الخاصة بالإعاقة، وللأشخاص ذوي الإعاقة، بهدف نشر ثقافة التعامل الإيجابي والمناسب مع الفئات الخاصة ضمن الحقوق والواجبات والمواثيق الدولية والإنسانية لجميع الأطراف وذكرت النوح عددا من الحقوق المفترض توفيرها منها توفير مترجمة إشارة في المرافق النسائية مثل البنوك والمستشفيات والأندية النسائية والأقسام النسائية في الوزارات، كذلك من حقوق الحوامل منهن الفحص الطبي على الجنين ليسهل عمليه التدخل المبكر بسبب احتمال إصابة الأبناء بالصمم، كذلك توفير رعاية صحية وفحص للسمع سنويا، وصيانة السماعة دوريا، كذلك دعم إكمال الدراسة الجامعية والعليا وحضور الدورات التأهيلية.

وأوضحت مديرة عام الإدارة العامة للتربية الخاصة الدكتورة وفاء بنت حمد الصالح "أن عددا من الدراسات أشارت إلى أن الخدمات الضرورية المقدمة للمرأة الصماء غير كافية، وهذا ما دعى الهيئات والمنظمات للوقوف على وضعها الاجتماعي العام من خلال تخصيص هذا الأسبوع الخامس والثلاثون ليكون بعنوان (تمكين المرأة الصماء) في ضوء اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وهذا يؤكد خصوصية التمكين المطلوب بفتح الآفاق في جميع الجوانب للمرأة الصماء. ونوهت بالقول "لعلها في مجتمعنا تحظى بخدمات عديدة منها الصحية والتعليمية والاجتماعية والتأهيلية، ونسعى إلى تمكينها بشكل أكثر فاعلية، وتأثيرا في المجتمع، وأن تكون صورتها المنتجة والمؤثرة أكثر وضوحا، مثلها مثل قريناتها في المجتمع عامة. وعن الجانب التعليمي والتربوي أشارت الصالح إلى أن الإدارة العامة للتربية الخاصة دائما تسعى لتفعيل مثل هذه المناسبات العالمية والعربية؛ إيمانا منها بدورها في ضرورة نشر ثقافة التعامل الراقي والواعي مع هذه الفئات من ذوي الاحتياجات الخاصة، وهذا ما تم التأكيد عليه في اللقاء التربوي الرابع للإدارة المقام في المدينة المنورة حول العوق السمعي، وما نتج عنه من توصيات فاعلة، إضافة إلى أن عقد هذا اللقاء التعريفي بحقوق المرأة الصماء، والتأكيد على أهمية التواصل الفاعل بلغة الإشارة دليل على تعزيزنا للشراكة الفاعلة من المجتمع ككل في إبراز حقوق هذه الفئة وإبداعاتها، لا سيما أنها فئة تتميز بالحس الفني المرهف والتعبير التشكيلي الذي يبهر الجميع من خلال رسوماتهم والأعمال الفني الدقيقة.

وأشارت الصالح إلى ضرورة تكاتف تتضافر جميع الأطراف لتمكين المرأة الصماء من حقوقها، ومن الضروري تعزيز الدراسات حول واقعها، وتذليل المعوقات في طريق تقدمها للنهوض بها نحو الأفضل.

مؤسسة الملك خالد الخيرية تنظم الملتقى الفكري حول التنمية الاجتماعية

الأميرة البندري: نظام حماية المرأة من الإيذاء في مراحله النهائية.. ونعمل على تقليل الحاجة وليس سدها

المصدر: جريدة الرياض الاثنين٢٦-٤- ٢٠١٠
http://www.alriyadh.com/٢٠١٠/٠٤/٢٦/article٥٢٠١٠٥.html.

الرياض – محمد الحيدر

كشفت صاحبة السمو الملكي الأميرة البندري بنت عبدالرحمن الفيصل المديرة العامة لمؤسسة الملك خالد الخيرية عن قرب صدور نظام لحماية المرأة من الإيذاء، مشيرة إلى انه في مراحله الأخيرة ويتم بحثه حالياً في هيئة الخبراء بمجلس الوزراء .وبينت سموها خلال لقائها بعدد من الصحفيين أمس بمقر مؤسسة الملك خالد الخيرية على أن المؤسسة لعبت كجهة من القطاع الخيري في السعي لإصدار نظام يعتمد على مستوى المملكة، والمؤسسة فخورة في هذا الإطار .

وأكدت سموها عدم وجود ازدواجية في عمل المؤسسة نحو إصدار هذا نظام للحماية من الإيذاء مع برنامج الأمان الأسري الوطني، وقالت في ردها على سؤال ل «الرياض»: نعمل جنب إلى جنب مع البرنامج الوطني ولا يوجد تعارض والعمل مكمل بعضنا لبعض وهدفنا الواحد هو ظهور نظام دوله.إلى ذلك أعلنت مؤسسة الملك خالد الخيرية عن تنظيم ملتقى فكري أول من سلسلة ملتقيات «حوارات تنموية»، وذلك في الثالث من جمادى الآخرة ١٤٣١ه، الموافق للسابع عشر من مايو ٢٠١٠، تحت عنوان «كيف يمكن للمنظمات غير الربحية أن تؤدي دوراً فعالاً في مجال التنمية الاجتماعية في المملكة، وإلى رفع مستوى الوعي وتسليط الضوء على القضايا التنموية والبحث عن حلول .

أكد صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن خالد بن عبدالعزيز، أمير منطقة عسير، نائب رئيس مجلس أمناء «مؤسسة الملك خالد الخيرية» في بيان صحافي وزع أمس، أن المؤسسة تهدف في عملها، كإحدى المؤسسات غير الربحية الرائدة في مجال العمل الخيري والتنموي، إلى مساندة جهود الدولة الرامية إلى النهوض بالمجتمع والارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة إلى أفراده من خلال المساهمة في زيادة الوعي بأهمية العمل والإنتاج والاعتماد على الذات لتطوير المجتمع، وإحداث تأثير ايجابي في حياة الناس من خلال توفير حلول مبتكرة لمواجهة التحديات الاجتماعية والاقتصادية المهمة في المملكة .وأشار سموه إلى أن من الأهداف العامة لخطة التنمية الخمسية التاسعة، التي يتم تنفيذها حالياً، تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة وتعزيز التنمية البشرية وتوسيع الخيارات المتاحة للمواطنين في اكتساب المعارف والمهارات والخبرات، وتمكينهم من الانتفاع بهذه القدرات المكتسبة لرفع مستويات المعيشة وتحسين نوعية الحياة لجميع المواطنين .

وأوضح ان تحقيق هذه الأهداف جميعها يتطلب مؤازرة مؤسسات العمل الخيري والتنموي للجهود الحكومية والمساعدة على خلق مبادرات تنموية يلعب فيها الفرد والمجتمع المحلي الدور الأساسي في إحداث اثر إيجابي. ومن جانبها، أوضحت صاحبة السمو الملكي الأميرة البندري بنت عبدالرحمن الفيصل، المدير العام لمؤسسة الملك خالد الخيرية أن المؤسسة تسعى إلى تغيير مفهوم العمل الخيري الأهلي من مجرد تقديم المساعدة إلى المحتاجين من أفراد المجتمع إلى

تـأهيلهم للاعتمـاد علـى أنفسهم وتمكينـهم اقتـصاديا واجتماعيـا للمـساهمة فـي تنميـة أنفسهم ومجـتمعهم. وأشـارت إلـى أن الدراسـات التـي أجريـت فـي المملكـة بينـت أن الغالبيـة العظمـى مـن المـساعدات تقدم فـي صـورة عينيـة سـرعان مـا يـتم استهلاكها لتظل الحاجة إليها قائمة، وهو ما يوجب استمرار تدفق المساعدات على المحتاجين من دون التوصل إلى حلول تقضي على ظاهرة الاعتماد على «أهل الخير» لمواجهة أعباء الحياة .

ومن هذا المنطلق، فإن «مؤسسة الملك خالد الخيرية» وضعت نصب أعينها العمل على تقليل الحاجة وليس سدها، وذلك بتوجيه مواردها المالية إلى المساعدة على بناء قدرات المنظمات غير الربحية وتغيير منهج عملها من مجرد الرعاية إلى العمل التنموي المستدام .

وأضافت الاميرة البندري: (نظراً لأهمية تبادل الخبرات المحلية والعالمية، فإن» مؤسسة الملك خالد الخيرية» قررت عقد هذا الملتقى نصف السنوي، الذي سيكون منبرا لرفع وعي المواطن بدور المنظمات غير الربحية والعمل على تغيير السياسات المتبعة للعمل الخيري في المملكة، وتسليط الضوء على التجارب السعودية في مجال التنمية والعقبات التي تقف في طريقها.

مكة: ملاسنة تثير معركة تعيد الفوضى إلى دار الفتيات

المصدر: جريدة الحياة الإثنين، ٢٦ أبريل ٢٠١٠
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/١٣٤٥٦٢

اختلط حابل الأمور بنابلها في دار رعاية الفتيات في مكة المكرمة مرة ثانية، حيث أحدثت النزيلات فوضى عارمة تلت حالاً من الفوضى أحدثنها في ذات الدار قبل أسابيع عدة (لا تزال تحقيقاتها جارية). وكشفت مصادر موثوقة لـ«الحياة» الاستعانة بسجانات يتبعن إلى شرطة العاصمة المقدسة لفض شجار عنيف شاركت فيه ست نزيلات، بعد أن رسمت الفوضى علامات استغراب وتعجب في الدار، التي شهدت معركة تلت سلسلة ملاسنات كلامية أجبرت القائمات على الدار على الاستعانة بالأجهزة الأمنية التي انتقلت بسرعة إلى موقع الدار في حي العمرة.

وأمام دار رعاية الفتيات في مكة، اكتظت جنبات الطرق المحيطة بسيارات وعناصر الأجهزة الأمنية الذين هرعوا إلى الموقع بعد ورود البلاغ.

وكشفت مصادر مطلعة لـ «الحياة» اشتعال فتيل المشاجرة عقب تراشق لفظي بين سجينة عشرينية وأخرى «حامل»، شاركت فيه جملة من نزيلات الدار اللائي اشتبكن بالأيدي، وطوّرن التراشق إلى شجار.

بدوره، أبان الناطق الإعلامي في شرطة العاصمة المقدسة الرائد عبدالمحسن الميمان إحالة ملف القضية إلى هيئة التحقيق والادعاء العام بغية استكمال إجراءات التحقيق كافة، بعد أن تشاجرت ست من نزيلات الدار مع بعضهن.

يذكر أن شجار فتيات الدار الأخير تلا حادثة شغب أحدثتها زميلاتهن (لا تزال تحقيقاتها منظورة) اللائي امتعضن بشدة من رفض وزارة الشؤون الاجتماعية تنفيذ مطالبهن بتغيير جل القائمين على الدار، وعبرن عن استيائهن من طريق فوضى عارمة أحدثنها في أرجاء وجنبات وساحات الدار كافة.

تكافؤ النسب تحولت إلى تزوير أوراق رسمية.. المحامي الشمري:
قاضي محكمة القطيف يعد برفع الحظر عن سفر عبدالله وسميرة
مطالب بتشكيل لجنة لإنصاف الزوجين وحمايتهما

المصدر: جريدة اليوم الاثنين٢٦ أبريل ٢٠١٠
http://www.alyaum.com/issue/article.php?IN=١٣٤٦٤&I=٧٥٤٢٢٣&G=١

جعفر الصفار – القطيف

ما زالت قضية الزوجين "عبدالله وسميرة" اللذين ينتظران صدور حكم قضائي في قضيتهما التي رفعها والد الزوجة مطالبًا بالتفريق بينهما بسبب "عدم تكافؤ النسب" تراوح مكانها رغم مرور نحو عامين ونصف العام من زواجهما الذي أثمر عن إنجاب طفلتهما ريماس ١٦ شهرا.

و ما زال الزوجان عبد الله وسميرة ينتظران وصول أوراق قضيتهما من هيئة التحقيق والادعاء العام إلى محكمة القطيف الكبرى ليتم إعادة النظر فيها وتحديد جلسة قضائية مجدداً على ضوئها يتم النطق بالحكم.

وأكد محامي الزوجة مخلف الشمري أن القاضي بمحكمة القطيف وعد برفع حظر السفر عن الزوجين بشرط حضور كفيل غارم.

وطالب المحامي الشمري إلغاء أمر التفريق بينهما كون الزواج شرعيا ومكتمل الشروط ولا يحق لأحد فسخه إلا بمبرر شرعي أو رغبة احد الزوجين بالطلاق أو الخلع .

وأضاف رغم اتضاح الصورة للجهات الأمنية بأن الزواج شرعي وأن الزواج تم برضا الطرفين ووالد وأشقاء الزوجة إلا أن القضية تم تحويلها إلى القضاء في محكمة القطيف منوها الى ان الترافع فيها يتم عن قضية تزوير يجهلها الزوج والزوجة وليس عن قضية خطف أو تكافؤ النسب مشيرا إلى أنه تطوع للدفاع عن الأسرة الصغيرة بعد اتضاح الصورة الحقيقية للقضية.

ونوه الشمري إلى أن التضييق الذي يتعرض له الزوجان والمتمثل في إخضاعهما للتحقيق لفترات طويلة في مراكز الشرطة نتيجة بلاغات وصفها بالكاذبة مثل ادعاء الخطف وعدم تكافؤ النسب تسببت بأضرار نفسية ومادية جسيمة لهما واعتبر إصدار قاضي محكمة القطيف أوامر بمنع الزوجين من السفر انتهاكاً لحقوقهما دون مبرر شرعي أو سند نظامي مؤكدا بأن منع السفر حرم أبناء الزوج عبد الله آل مهدي من إكمال دراستهم في أمريكا بناء على رغبة أمهم وضياع سنة دراسية وتوقف عدد من الوكالات التجارية من شركات في الخارج يملكها آل مهدي وتحمله خسائر كبيرة.

وناشد المحامي الشمري الجهات المختصة بتكوين لجنة لإنصاف الزوجين وحمايتهما مما يتعرضان له من مضايقات والذي انعكس سلبا على حياتهما الشخصية وحياتهما العملية.

وأضاف: للأسف الشديد تم قبول صور مستندات من المدعي ضد موكلي عبد الله واتهامه بتزويرها وغريب جدا أن يتم التحقيق بها من قبل الشرطة وهيئة الرقابة والتحقيق ومن ثم تحال لديوان المظالم والموجود هو فقط صور مستندات ولم يتم تقديم أصول المستندات محل الشك وهذا خطأ ثالث تم ارتكابه بحق الزوجين، لافتا إلى انه في عصر التقنية الحديثة يستطيع أي شخص العبث بالمحتويات لأي مستند ولكن العبرة بأصل المستند وهذا هو الدليل القاطع.

وقال الزوج عبدالله آل مهدي ما يثير الدهشة ان التحقيقات المتكررة التي أجريت معي ومع زوجتي في شرطة محافظة القطيف بحضور محاميّ لم تثبت أنني زورت ورقة واحدة من أوراق الزواج التي قدمتها إلى أسرة زوجتي،مؤكدا بأنه لم يقدم لهم سوى ورقة واحدة من إمام المسجد الذي يصلي فيه وبقية الأوراق التي قُدمت إلى المحكمة هي صور وليست أصولاً، ولم أقدمها مطلقاً، ولم أرها إلا في المحكمة والشرطة.

وأضاف: طلبت أن يقدم المُدعي الأوراق الأصلية ليتم فحصها والتحقيق فيها لإثبات مدى صحتها وهو ما طلبه عمدة الحي أيضاً عندما أستدعي للشهادة بالقضية لكن المُدعي عجز عن إحضارها مؤكدا ثقته بالقضاء فالحق واضح وبيّن والدعوى يجب رفضها لعدم عدالتها حيث تثبت الوثائق موافقة والد زوجتي السابقة والتي نقضت بعد نحو عام من الزواج. وقالت الزوجة سميرة: ما أريده أن أكمل حياتي ولا أريد الطلاق وأرفضه وكل ما أطمح إليه هو فرصة العيش سوياً بسلام، مضيفة كيف لي أن أترك أسرتي التي كونتها واخترتها بحجة "عدم تكافؤ النسب"؟

الهدلق: الأمن الفكري ضرورة لـ الوقاية من الغلو و الانحراف

المصدر: جريدة الحياة الإثنين، ٢٦ أبريل ٢٠١٠
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/١٣٤٥٥٣

اعتبر المدير العام للإدارة العامة للأمن الفكري في وزارة الداخلية الدكتور عبدالرحمن بن عبدالعزيز الهدلق مفهوم الأمن الفكري مفهوماً جديداً أطلقته السعودية لبقية الدول الإسلامية، لافتاً إلى أنه نبع من الحاجة الماسة إليه، وعدّ شبكة »الإنترنت» بيئة خصبة للانحراف ومصدراً رئيساً لـ«التطرف.«

وبين أن الأمن الفكري لا يعدو كونه سلسلة إجراءات وأنشطة تؤدي إلى سلامة أفكار أفراد المجتمع من الانحراف أو الخروج من الوسطية والاعتدال في فهم الأمور الحياتية) الدينية، والسياسية، والاجتماعية) ما يشكل خطراً على نظام الدولة وأمن المجتمع وبالتالي يهدف المفهوم الجديد إلى حفظ النظام العام وتحقيق الأمن، وقال خلال انطلاق النسخة الأولى من برنامج تعزيز الأمن الفكري الذي نظمته الإدارة العامة لجمعيات تحفيظ القرآن الكريم في السعودية بالتعاون مع إدارة الأمن الفكري في وزارة الداخلية في مقر جمعية تحفيظ القرآن الكريم في جدة مساء أمس ويستمر لثلاثة أيام: «إن كل تيار يريد أن يؤثر على المجتمع، وكلاً يدعي أنه وسطي، ولكن لا بد أن نعتمد على الشرعية كضابط للوسطية، على أن تكون مرجعيتها (الشريعة) للكتاب والسنة بينما تمثل هيئة كبار العلماء المرجعية الشرعية لدينا.«

وذهب الدكتور الهدلق إلى أن الغلو والتطرف يشكلان خطراً على الثوابت الوطنية والدينية، قبل أن يعرّج على مصادر الأطياف الفكرية في المجتمع السعودي، مؤكداً أن المقرر المدرسي ليس من مصادر الانحراف، «بل إن مناهجنا تعزز الأمن الفكري». وشدد الهدلق على أهمية دور المعلم والمشرف في تعزيز الأمن الفكري للطالب في حلقة تحفيظ القرآن الكريم قبل أن يعدد مصادر الفكر المتطرف المعاصر، معتبراً «الإنترنت» المصدر الرئيسي للانحراف والتطرف.

من جانب آخر، أكد عضو هيئة التدريس في قسم العقيدة في جامعة أم القرى الدكتور عبدالله محمد القرني أن قضية الولاء والبراء أمست مسار إشكال كبير عند الجماعات المنحرفة، عازياً كثيراً من الفتن إلى عدم فهم مسائل الولاء والبراء، وأرجع ذلك إلى بعد الشبان عن العلماء واعتمادهم على «الإنترنت» في المسائل العلمية. وأكد أنه لا مخرج من هذه الفتنة إلا بالتأصيل العلمي.

وقال الدكتور القرني: «هناك من لا يفرق بين موالاة الكفار ومعاملتهم!، إذ إن الموالاة هي محبة الكفار من أجل دينهم، وإعانتهم على المسلمين من أجل دينهم، أو إعانتهم من أجل غرض دنيوي». وشدد على أهمية التفريق بين الصور الثلاث، وبين أن التعامل مع الكافر لا يدخل في النصرة والمحبة .

وفي سياق متصل، عبر رئيس الجمعية الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم في محافظة جدة المهندس عبدالعزيز بن عبدالله حنفي عن سعادته باختيار الجمعية لانطلاق النسخة الأولى من برنامج تعزيز الأمن الفكري الذي تبنته الإدارة العامة لجمعيات تحفيظ القرآن الكريم في السعودية بالتعاون مع إدارة الأمن الفكري في وزارة الداخلية. وأكد أن الجمعية تسخر كل إمكاناتها وخبراتها لإنجاح هذا البرنامج، ملمحاً إلى أنها على استعداد للمساهمة في تنفيذ المرحلة الثانية من البرنامج.

دراسة: ٩٨ في المئة من المؤهلين قبل الزواج ينعمون بحياة أسرية مستقرة

المصدر: جريدة الحياة الإثنين، ٢٦ أبريل ٢٠١٠
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/١٣٤٥٥٧

خلصت دراسة عملية حديثة إلى أن نسبة الطلاق لدى الشبان الذين خضعوا لبرنامج التأهيل للزواج خفضت بشكل ملحوظ، إذ بلغت ١,٧ في المئة مقابل أن ٩٨,٣ في المئة من نفس الشريحة يتمتعون بحياة أسرية مستقرة .

وأكد رئيس قسم الدراسات والتطوير بمركز المودة الاجتماعي الدكتور علي بن محمد آل درعان المشرف على الدراسة التي عنونت بـ «فاعلية برنامج التأهيل الأسري»، أنها تهدف إلى توضيح أهمية التأهيل الأسري لاستقرار الأسرة وسعادتها، واستقراء دور مركز المودة الاجتماعي تجاه المجتمع في تأهيل المقبلين على الزواج، والتعرف على الإجراء الوقائي قبل حدوث المشكلات الزوجية وتقديم الحلول المناسبة لهذه المشكلات لخفض نسب الطلاق، فضلاً عن السعي إلى وضع نموذج للممارسة العملية في التأهيل والتدريب الأسري والاستفادة منها في استقرار المجتمع.

وقال: «أجريت الدراسة للحاصلين على الدورة التدريبية للمقبلين على الزواج في مركز المودة الاجتماعي خلال الأشهر الثلاثة الأولى من العام الهجري ١٤٢٩ في جدة، الذين مضى على زواجهم أكثر من عام، إذ بلغ عدد العينة ٣٠٠ شخص من الأزواج.

وأوضح أن متوسط العمر في الشريحة المستهدفة بين ٢٠و٣٠عاماً، وأن المؤهل العالمي للمبحوثين توزع ما بين المتوسط والثانوي والجامعي، وأن متوسط الدخل الشهري أقل من 6000 ريال، في حين يقطن جميع المبحوثين في محافظة جدة وضواحيها.

واستعرض رئيس قسم الدراسات والتطوير في مركز المودة نتائج الدراسة، «إذ نصح ٩٤ في المئة من المبحوثين الشبان المقبلين على الزواج بحضور دورات التأهيل الأسري وذلك للأثر الإيجابي الذي تركته هذه الدورة في حياتهم الزوجية ورغبتهم في أن تعم الفائدة، مقابل أن ستة في المئة يرون أن تأثير هذه الدورة متوسط.»

وبين الدرعان أن الدراسة أوضحت أن ٧٤ في المئة من عينة الدراسة استفادت من هذه الدورة بدرجة عالية لا سيما في العلوم والمعارف والمهارات في الجوانب الأسرية والنفسية والاجتماعية وتمكن كوادر التدريب من أساليب التدريب ومهاراته، مقابل ٢٣ في المئة يرون أن الاستفادة متوسطة، في حين أجاب ثلاثة في المئة من عينة المبحوثين أن الاستفادة ضعيفة من هذه الدورة.

وكشفت نتائج الدراسة جزم ٨٧ في المئة بنجاح زواجهم بكل المقاييس، مقابل رؤية ١٠ في المئة أن زواجهم مستقر، في حين أن ثلاثة في المئة يرون أن مستوى استقرار زواجهم ضعيف.

وذهبت نتائج الدراسة إلى ارتفاع نسب السعادة بين المتدربين، «كونهم اكتسبوا فن التعامل والإقناع والحوار بنسب متفاوتة بين المتوسطة والعالية، ومن خلال إجاباتهم تبين أن لديهم مهارات عالية في حل المشكلات الزوجية من خلال ما تلقوه من تدريب ومهارات ومعارف كان لها الأثر في خفض نسبة المشكلات إلى درجة ضعيفة والوقاية منها قبل وقوعها، وكان لذلك أثر في خفض نسب الطلاق في أولى سنوات الزواج ما يدل على فاعلية برامج التأهيل للزواج ونفعها المتعدي.»

وخلصت الدراسة إلى أن البرنامج التدريبي للمقبلين على الزواج حقق أهدافه بدرجة عالية، وأن دورة التأهيل الأسري ذات أثر جلي في خفض نسب الطلاق، إلى جانب الإقرار بأن الدورات التأهيلية للمقبلين على الزواج لها الأثر في تغيير السلوك الاجتماعي، فضلاً عن ارتفاع نسبة رضا المستفيدين من البرنامج عنه، وأن كوادر التدريب تركت أثراً إيجابياً في المستهدفين. وفي ختام الدراسة، أوصى الباحث بتوفير بيئة تدريبية جاذبة تتوافر فيها مقومات التدريب بهدف استقطاب أكبر شريحة من المقبلين على الزواج وإتاحة الفرصة لمن سبق أن تزوج ممن يحتاجون إلى التأهيل الأسري عبر دورات

متقدمة، وأوصى الباحث بتوثيق الصلة بين من حصلوا على الدورة ومنسوبي المركز من كوادر التدريب والمصلحين والمرشدين للتواصل وحل المشكلات الأسرية التي تستجد مستقبلاً، كما أوصى بضرورة حضور الزوجات للبرامج المشتركة (مثل: فهم النفسيات، موازنة الأسرة، تربية الأبناء وغيرها) مع الأزواج، فضلاً عن تنظيم برامج التأهيل الأسري للفتيات بشكل منفرد.

وتضمنت توصيات الدراسة أهمية إجراء دراسة مماثلة للذين لم يحصلوا على دورات تأهيلية لمعرفة الفروقات والدلالات الإحصائية بين نسبة الطلاق عند من حصلوا على دورة تأهيلية والذين لم يحصلوا على الدورة، إلى جانب إجراء دراسة إلحاقية لمعرفة أسباب الطلاق لمن حصل على دورة ومن ثم وضع برامج علاجية، وكذلك إجراء دراسة مقارنة لبرامج التدريب والتأهيل الأسري في مركز المودة ومراكز التنمية الأسرية الأخرى في مدن السعودية لمعرفة الفروقات بين هذه المراكز والدلالات الإحصائية بين مستوى الأداء للقائمين على هذه المراكز ومستوى التحصيل لمن حصلوا على الدورات.

أب يزوج ابنته دون موافقتها ويستولي على 200 ألف ريال من مهرها

المصدر: جريدة الحياة الإثنين، ٢٦ أبريل ٢٠١٠
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/١٣٤٦٢٤

اتهمت فتاة سعودية، والدها بتزويجها دون موافقتها، والاستيلاء على مهرها، الذي اشترط ان يكون مئتي ألف ريال. وعلى رغم أنه لم يبق على زفاف الفتاة إلى أحد أقاربها، سوى أيام، إلا أنها تجد نفسها في «مأزق»، بعد استيلاء والدها على المهر، الذي كان يفترض ان تشتري بجزء منه بعض مستلزمات الحياة الزوجية.

وكان الفتاة السعودية (٢٣ سنة)، لجأت إلى إحدى الناشطات الحقوقيات، لمساعدتها في قضيتها، فقامت الأخيرة بنشر قضيتها بتفاصيلها كافة في أحد مواقع شبكة الإنترنت، ما استدعى تدخل أطراف عدة، لفض النزاع، واسترداد حق الفتاة من والدها، الذي رفض التفاوض مع أحد. فيما لا زالت الفتاة «مُعلقة»، تنتظر استرداد ولو جزء بسيط من المهر، «لشراء احتياجات الزواج»، على حد قولها.

وتكشف الفتاة لـ «الحياة»، كيفية بدء الخلاف مع والدها، موضحة «عندما تقدم شاب لخطبتي، وهو من الأقارب، اشترط والدي مهراً يصل إلى مئتي ألف ريال، إضافة إلى مطالب أخرى. وعلى رغم عدم قبولي بهذا الزواج، إلا أنني وافقت لاحقاً. ولكنني طلبت تسلم المهر، للبدء في شراء احتياجات بيت الزوجية، على غرار أية فتاة تستعد لدخول القفص الذهبي. إلا أن والدي رفض ذلك، وقال لي: «لا داعي لشراء كل هذه الحاجات. اكتفي بما لديك. وبقيت أطالبه كلما خرجت إلى السوق. ومع ذلك، لم يبد أي اهتمام». واضطرت الفتاة إلى أن تشكو حالها إلى إحدى المهتمات في القضايا الحقوقية، إذ قامت الأخيرة بمساعدتها، وإرسال قضيتها إلى موقع يُعنى في قضايا المرأة.

وتضيف الفتاة «لم أتسلم من مهري ريالاً واحداً. وحرمت من شراء الذهب ومستلزمات الزواج الأخرى، ومع ذلك لم يكترث والدي. على رغم أنني طالبته بذلك، وأوضحت له في مرات عدة أن المسألة تتعلق في حياتي. ولو علم خطيبي سأكون أنا الضحية، بسبب جشع والدي وطمعه». واعتبرت أن تدخل الناشطة، «أمر عادي، ولا يستدعي هذا الموقف من والدي، الذي اعتقد انه تصرف بالمبلغ كاملاً. وهذا ما قد يؤدي إلى طلاقي من خطيبي مستقبلاً، الذي قرر أن يكون الزواج الشهر المقبل، على رغم أنني لم أبد موافقتي بداية على هذا الزواج. ولازلت ألاحق والدي للحصول على مهري، من دون فائدة». وتبدي الفتاة تردداً في اللجوء إلى جمعية أو هيئة حقوق الإنسان، لأن ذلك «سيحول الأمر إلى قضية.«

وحول قضايا المهور والزواج، ترى الباحثة في علم النفس هيفاء المطرودي، أنها» تتعلق في اعتبارات عدة. إذ لا زالت النظرة إلى المرأة على أنها «ناقصة». وقضية سلب حقوقها الشرعية مرتبطة في الفكر الاجتماعي، فوالد الفتاة يعتبر نفسه متسلطاً وله السيادة على أموال ابنته»، موضحاً أن «مسألة راتب المرأة وسلبه منها بالإجبار أخذت معايير عدة، وتدخلات ومناقشات لا فائدة منها.«

وترى المطرودي، ان مسألة الاستيلاء على المهر «غير مُستبعدة. إلا أن الاختلاف هو الحق الشرعي الذي منحه الله للمرأة. ولها أن تدافع عن نفسها أمام القضاء. فما هو عجيب أن المرأة تسلب من زوجها، إذا طلبت نفقة، وتسلب من والدها في مهرها، ويسلب راتبها من كليهما. وهذا ما لم ينطبق على الجميع، إلا أن القضايا من هذا النوع حاضرة.«

خلال المؤتمر الدولي عن حقوق المسلمين في الغرب

د. التركي: مبادرة المليك للحوار بين أتباع الديانات رسخت مبادئ الحوار بين الشعوب

المصدر: جريدة الجزيرة الثلاثاء١٣ جمادى الأول ١٤٣١ العدد ١٣٧٢٥
d.htm١٢١/ln٢٠١٠٠٤٢٧http://www.al-jazirah.com/

الإسكندرية - سجى عارف

انعقد بالمعهد السويدي بالإسكندرية المؤتمر الدولي عن حقوق وواجبات المسلمين في المجتمعات الغربية الذي ينظمه رابطة العالم الإسلامي والمعهد السويدي بالإسكندرية ومكتبة الإسكندرية وبحضور معالي الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي أمين عام رابطة العالم الإسلامي ورئيس رابطة الجامعات الإسلامية والدكتور عبد الله التطاوي المستشار الثقافي المصري بالمملكة وبحضور نائب مدير المعهد السويدي بالإسكندرية السيدة سيسليان سترنيمو ومستشار مكتبة الإسكندرية الدكتور محسن يوسف.

كما شارك في المؤتمر أساتذة وعلماء من قيادات الجامعات الإسلامية من كل من مصر وليبيا ولبنان وتشاد وإندونيسيا وفلسطين واليمن، إضافة إلى جانب عدد من القيادات الشابة المسلمة وغير المسلمة من النرويج، الدانمارك والسويد حيث بدا المؤتمر بمناقشة مشكلات المسلمين المهاجرين في المجتمعات الأوروبية وذلك من خلال مشاركة فئات منهم في المؤتمر.

وقد أكد د. التركي أن مبادرة خادم الحرمين الشريفين للحوار بين أتباع الأديان والثقافات رسخت مبادئ الحوار بين الشعوب الإنسانية، مشيرا إلى أنها هدفت إلى تقليل الأزمات الإنسانية والابتعاد عن الصراع وتقوية القواسم المشتركة بين الشعوب الإنسانية.

وشدد على أهمية التعايش السلمي للمسلمين في الدول الغربية مع المجتمعات التي يعيشون فيها، مؤكداً أهمية تعزيز الحوار بين الحضارات والعمل على تقارب الشعوب وتعاونها.

وبين د. التركي أن مبادرة الملك عبد الله جاءت في هذا الإطار مشيرا إلى أن الجميع يدرك أهمية هذه الجهود في السلام والاستقرار والتعاون المشترك.

وأوضح أن الندوة تتعرض للمساواة بين الشعوب وحقوق الإنسان مبينا أن هذه القضية تمر بامتحان صعب وتتصل بالقيم التي تبلورت في المواثيق الدولية.

وأكد أن تعايش المسلمين مع غيرهم في العديد من الدول الغربية يعد التقاء حضاري بين الشعوب.

وبين د. التركي أن التمييز ضد المسلمين في الغرب يخالف القوانين الغربية والعدالة الإنسانية، موضحا أن من يدرس الإسلام دراسة حقيقية يجد أن رسالته منفتحة، تحث على التواصل والتعاون الإنساني لمواجهة مشكلات البشرية، وأن من مصلحة الإنسانية التركيز على القواسم المشتركة، مؤكدا أن أصل الرسالات الإلهية جميعا من أصل واحد.

حقوق المرأة في الشريعة والقانون الدولي

حلقة نقاش شهدت مداخلات بناءة وتفاعلاً كبيراً

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء٢٧-٤- ٢٠١٠
.html٥٢٠٢٥٨/article٢٧/٠٤/٢٠١٠http://www.alriyadh.com/

تغطية - هدى السالم

أقام قسم الطالبات في نادي القانون بجامعة الملك سعود بعليشة أمس الأول حلقة نقاش تحت عنوان: "حقوق المرأة في الشريعة والقانون الدولي" بحضور عميدة مركز الدراسات الجامعية للبنات الدكتورة الجازي بنت محمد الشبيكي، ومشاركة كل من الدكتورة نوال العيد الحاصلة على جائزة الأمير نايف لفرع السنة النبوية، والممثل المقيم المساعد لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي بالمملكة ميسم تميم .

وطرحت الحلقة عدة أهداف من أهمها رفع مستوى الوعي الحقوقي للمرأة السعودية ونشر الثقافة القانونية من خلال تعريفها بحقوقها في الإسلام وفي قوانين وأنظمة المجتمع الدولي بشكل متوازن وإيجابي لا يخالف ثوابت الدين وأصوله .

واستعرضت الحلقة بعض النماذج في حقوق المرأة الاجتماعية التي كانت للعادات والتقاليد اليد العليا في سلب الحقوق وظلم المرأة، كما تطرقت الدكتورة نوال العيد لمواضيع مهمة في حياة المرأة من منظور إسلامي منها المفهوم الخاطئ للمساواة وحقوق الحضانة واختيار الزوج وغيرها من قضايا المرأة معتبرة الحصول على الحقوق لا يتحقق دون تثقيف الذات ومعرفة الدين الإسلامي حق المعرفة، مشيرة إلى أن القضاء في المملكة يشهد في الفترة الحالية مرحلة تغيير كاملة في صالح الإسلام والمسلمين .

عقب ذلك تحدثت الدكتورة ميسم بإيجاز عن الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التميز ضد المرأة، مؤكدة أن النساء يشتكين الظلم والاضطهاد والعنف في كل بقاع العالم وأن الطريق الأفضل للحصول على الحقوق المسلوبة في أي مجتمع هي الثقافة والعلم لمعرفة مالنا وما علينا .

من جانبها فقد صرحت مديرة النادي مرفت السجان قائلة: " نحن نسعى كقانونيات من خلال أنشطتنا الحقوقية المختلفة إلى إبراز قيمة مشاركة المرأة السعودية على الصعيد الوطني في تنمية ادوار مؤسسات المجتمع المدني وتمكينها من ممارسة دورها الحقوقي في المجتمع بفعالية وكفاءة احترافية لنشر الثقافة القانونية والتعريف بأهم قضايا المجتمع المعاصرة والتي تلتقي في كثير من الجوانب مع قضايا المجتمع الدولي شريطة ألا تمس ثوابتنا الدينية وأصولنا العقدية بغية عقد شراكات علمية وعملية مع الدولة والهيئات الحقوقية الرسمية للإرتقاء بالوعي الحقوقي للمجتمع ."

كما علقت أصايل العوهلي نائبة المشرفة على أهمية العمل الجماعي لخدمة الدين والمجتمع مشيدة بجهود المشاركات في النشاط، معتبرة عضوات نادي القانون طاقة مشعة تحلم وتخطط وتعمل بخطوات مدروسة لخدمة الدين والمجتمع .

وحول موضوع حلقة النقاش ذكرت مريم بن عمرو أمينة سر النادي، أن الشريعة الإسلامية أعطت المرأة حقوقا وكلفتها بواجبات في حين أن القوانين والمواثيق الدولية تركز على حقوق المرأة دون ذكر للواجبات، وأضافت أن القوانين الدولية تتعامل في تشريعاتها مع المرأة كفرد مستقل خارج إطار الأسرة، بينما الأحكام الشرعية في الإسلام موجهة للمرأة والرجل من خلال مؤسسة الأسرة وأن تشريعات الأسرة ترتبط بالمصلحة العامة للمجتمع وتدور الحريات في فلك حفظ مصالح كل من الأفراد والمجتمع معاً .

وتعتبر رئيسة اللجنة الإعلامية حنان الزهراني أن الحلقة كانت جزءاً من سلسلة انجازات ونجاحات النادي المتوالية والقائمة على أفكار وجهود عضواته البالغ عددهن ٥٨ عضوة يسعين جاهدات إلى إحياء الثقافة الحقوقية الإسلامية والتي شوهت وغيرت منها العادات والتقاليد الخاطئة .

الجدير بالذكر أن نادي القانون للطالبات هو أحد الأندية الطلابية بجامعة الملك سعود وهو نادي طالبات ١٠٠% إدارة وأعضاءً، تشرف عليه الدكتورة نهاد فاروق عباس وترأسه الطالبة مرفت عبدالرحمن السجان والنائبة أصايل العوهلي والطالبة نوال الصوفي كمستشار إداري للنادي والطالبة مريم بنت عمرو أمين سر النادي وتدير لجانه المختصة كل من هدى القحطاني وحنان الزهراني وشادن الخنين وشموخ القحطاي، وأشارت رئيسة اللجنة العلمية هدى القحطاني إلى أن الهدف من إقامة حلقة النقاش توعية المرأة السعودية بحقوقها بأهميتها كعضو بإمكانه المشاركة في مختلف نواحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية.

مسؤول يطالب بتحميل المستشفيات جزءاً من مسؤولية الأخطاء الطبية

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء، ٢٧ أبريل ٢٠١٠
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/١٣٥٠٢٤

طالب مسؤول في مديرية الشؤون الصحية في القصيم بتحميل إدارة المرفق الصحي، جزءاً من المسؤولية في الأخطاء الطبية والمهنية والفنية، التي يرتكبها الممارسون الصحيون في القطاعين الحكومي والخاص.

وقال مدير الإدارة القانونية في «صحة القصيم» المستشار القانوني علي الجمعة» :بعض القرارات الصادرة عن الهيئات الصحية الشرعية في المناطق، التي تحمّل الممارسين الصحيين المسؤولية في معظمها وتتجاهل مسببات أخرى، لو تم التدقيق فيها لوجد أن هناك أخطاء فنية تعتبر من الأسباب المباشرة أو غير المباشرة، التي أدت إلى حدوث الخطأ الطبي، مثل نظام المستشفى، أو نقص في الأجهزة الطبية، أو عدم كفاءة هذه الكوادر حين التعاقد معها، أو الجهة المتعاقدة مع هذا الممارس الصحي.«

وأضاف أن المريض عندما يتعامل مع المستشفى، فإنه يتعامل مع شخص معنوي، ولا يتعامل مع الطبيب بصفته الشخصية، لكن بصفته الاعتبارية، باعتباره موظفاً لدى هذه الإدارة، ولهذا فإن علاقة المريض والممارس الصحي في مستشفى عام لائحية بين المريض والمستشفى، لأن حقوق وواجبات كل من الممارس الصحي والمريض تتحدد بمقتضى اللوائح المنظمة لنشاط هذا المستشفى ولا يوجد عقد بينهما، وبناءً على ذلك لا يمكن مساءلة الأول عن الضرر الذي يصيب الثاني بسبب الخطأ إلا على أساس المسؤولية التقصيرية، لافتاً إلى أن الممارس الصحي يعتبر تابعاً للمستشفى الذي يعمل فيه، لأن استقلاله في عمله الفني لا يمنع من خضوعه لإدارة المستشفى ومراقبتها له في أدائه لواجباته العامة، وبالتالي تسأل إدارته عن أخطائه كمتبوع لها بالنسبة للأضرار التي تقع أثناء تأديته لهذه الواجبات، ما يجعل المسؤولية مشتركة بينه وبين إدارة المرفق الصحي العام.

وذكر أن إدارة المستشفيات مسؤولة عن حدوث خطأ أو تقصير صادر عن تابعيها، لتقصيرها في عملية الرقابة والإشراف والتوجيه والمتابعة والمحاسبة، إذ تتوزع دوائر المسؤولية بحسب نسبة الخطأ الذي حصل من المباشر (الطبيب أو الممرض أو الصيدلي أو فني المختبر)، والتقصير في التجهيز والصيانة والتوجيه والإشراف، والرقابة من إدارة المرفق الصحي.

ولفت إلى العلاقة التبعية التي تكون للمتبوع سلطة فعلية في إصدار الأوامر إلى التابع في طريقة عمله وفي الرقابة عليه ومحاسبته، وكون المرفق الصحي يسأل عن أي خطأ يقع في تنظيم وحسن سير العامل فيه، وتقديم العناية والرعاية اللازمة للمرضى بصفة عامة، وحسن أجهزته، ونظافة آلاته المستعملة، والتزامه بتوفير العدد الكافي من المتخصصين والعاملين، ومراعاة نظافة وصحة الأغذية المقدمة، ومراعاة حيازة الممارسين للشهادات والتخصص والكفاءة والخبرات المطلوبة عند التعاقد معهم.

قضية عدم تكافؤ النسب تدخل منعطفاً جديداً بعد ثبوت تزوير الزوج

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء٢٧-٤- ٢٠١٠
http://www.alriyadh.com/٢٠١٠/٠٤/٢٧/article٥٢٠٢٠٥.html

القطيف- منير النمر:

أكد مصدر قضائي في محكمة القطيف الكبرى بأن ما عرف بقضية "عدم تكافؤ النسب "الخاصة بالزوجين "عبدالله وسميرة" دخلت منعطفا جديدا قد يغير مسار القضية، مشيرا إلى ثبوت الكذب والتزوير على الزوج الذي طالبته المحكمة في وقت سابق بإحضار أحد أمة المساجد الذي قدمه كشاهد له، وبعض المستندات .

وأشار المصدر إلى أن التزوير ثبت بالفعل على الزوج لدى الشرطة ولدى "هيئة التحقيق والإدعاء العام"، وعن آخر مستجدات القضية قال ل"الرياض": "لم تعد المحكمة حاليا الجهة الرسمية التي تنظر في القضية، بل تُنظر حاليا في المحكمة العليا في العاصمة الرياض"، ولم يحدد ما إن كانت القضية ستعاد من جديد للمحكمة في محافظة القطيف أم لا، بيد أنه قال:"طرأت على القضية تطورات هامة، خاصة فيما يتعلق بثبوت كذب الزوج عبدالله.. على القاضي الذي ينظر في القضية، كما أن التزوير ثبت على الزوج في الشرطة، بينما محامي الزوج أحمد النمر طلب إحالة القضية للتحقيق فيما نسب لها من تزوير ل"هيئة التحقيق والادعاء العام"، والتي أثبتت التزوير، فأحيلت القضية حاليا للنظر فيها من ناحية التزوير لديوان المظالم .

وتوقع قضاة أن تتأثر قضية عبدالله المهدي في حال ثبت عليه "التزوير" في ديوان المظالم، إذ سيواجه عقوبة سجن وإدراج سابقة بحقه، كما ستترتب عليه أحكام قضائية خاصة في القضية .

وعن مذكرة المنع عن السفر قال المصدر القضائي: "إن صدور مذكرة المنع من السفر لن ترفع"، نافيا ما تم تناقله في بعض وسائل الإعلام ب"وعد برفع المنع"، مشيرا إلى أن المنع جاء احتياطا خوفا من سفر الزوج بزوجته للخارج قبل انتهاء القضية، خاصة أنه متزوج من امرأة أجنبية .

وتناول تفاصيل جلسات المحكمة الخاصة بالقضية، إذ قال: "طلبنا منه إحضار أحد أئمة المساجد الذي قال أنه شهد له لكنه لم يحضره، كما أن تزويره لوثائق قال أنها عن ذلك الإمام الذي سألنا عنه فلم نجد أنه مسجل بنفس الاسم ثابت لدينا ."

يشار إلى أن عبدالله المهدي وكل محاميا جديدا ليدافع عنه، وهو المحامي مخلف الشمري الذي توجه أمس للمحكمة لرفع حظر السفر عن موكله، وقد حدد القاضي له موعدا لجلسة مختصة في هذا الشأن.

خبراء في الملكية الفكرية يشدّدون على مساهمة المؤسسات في توعية المجتمع

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء، ٢٧ أبريل ٢٠١٠
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/١٣٥٠٠٧

شدّدت مجموعة من الخبراء والمهتمين بمجال الملكية الفكرية على ضرورة مساهمة الجهات الحكومية والخاصة في توعية المجتمع وتثقيفه بكل ما يتعلّق بالملكية الفكرية، والعمل على تحقيق الرقابة والمتابعة الدقيقةوإيجاد أنظمة صارمة تحد من الاستيلاء على الحقوق الفكرية بمختلف أشكالها.

وقال المسؤول في إدارة العلامات التجارية في وزارة التجارة سلطان أبو ردون خلال ورشة العمل التي نظمتها مؤسسة الملك عبدالعزيز ورجاله للموهبة والإبداع (موهبة (بمناسبة اليوم العالمي للملكية الفكرية في مقر المؤسسة أمس، إن العقوبات المتعلّقة بتزوير العلامة التجارية تصل إلى مليون ريال كغرامة مالية والسجن لمدة عام، وتصل لمن قام بتدوين علامته التجارية بشكل غير قانوني، واستخدم علامة غير مسجلة ومعتمدة إلى ٢٥٠ ألف ريال، والسجن لمدة تصل إلى ٣ أشهر، مشيراً إلى أن عدد الطلبات المقدّمة في السعودية لإصدار تراخيص تجارية بلغ ١٥٥ ألفاً، تم تقديمها من مختلف الجنسيات، سُجلت منها ١١٠ علامات.

وأضاف أن مسألة تسجيل العلامة التجارية لا تقتصر على المنتجات التجارية فقط، وإنما بإمكان الشخص العادي القيام بتسجيل علامة تجارية خاصة به، مرجعاً ارتباط مفردة (تجارية) بجانب (علامة) إلى الاعتياد على الجانب التجاري، لافتاً إلى أن صدور ترخيص العلامة التجارية جاء لمواكبة التوسّع الذي يشهده قطاع الأعمال في العالم.

وذكر أن عدد الشكاوى المتعلقة بتقليد العلامات، التي تم تقديمها لوزارة التجارة خلال السنوات الأربع الماضية في ازدياد، إذ وصل في عام ٢٠٠٦ إلى ٨٣٨ شكوى، وفي ٢٠٠٧ وصل إلى ١٠٠٦، وفي ٢٠٠٨ وصل إلى ١٨٠٠، وفي ٢٠٠٩ وصل إلى ٢٨٠٦ شكاوى، مرجعاً هذا العدد إلى وجود كمية كبيرة ممن يقومون بتزوير علامات تجارية معروفة، مبيّناً أن الإدارة تنظر عند طلب تسجيل علامة تجارية إلى ما يلبس على الجمهور المستهلك، فحينما تكون العلامة المطلوبة مشابهة لعلامة سابقة وغير قابلة للإدراك والتمييز فإنها لا تُسجّل.

وشهدت هذه الورقة مداخلة من أحد الحضور أوضح أن أنظمة وزارة التجارة تحتاج لإعادة نظر، وأن كثرة الشكاوى تؤكد ضعف رقابتها وتطبيقها للعقوبات، إذ لم نسمع يوماً ما بسجن تاجر تعدّى على علامة تجارية، ما جعل المسؤول في إدارة العلامات التجارية يلزم الصمت.

من جانبه، ذكر اختصاصي براءة الاختراع هشام العريفي، أن عدد طلبات الحصول على براءات اختراع في السعودية بلغ ما بين العامين ١٩٨٩ و٢٠٠٥ أكثر من ١٥ ألف طلب، مؤكداً عدم إمكان منح أي مخترع أو منتج يخالف الشريعة الإسلامية براءة اختراع كشركات التبغ ونحوها، لافتاً إلى أن الاكتشافات العلمية لا تمنح براءات اختراع، ولا يمكن للقطاع الخاص إنشاء مكاتب للاختراع، نظراً إلى أن براءة الاختراع تعتبر أقرب إلى الأمر القضائي.

بدوره، أوضح المسؤول في إدارة براءة الاختراع في مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية محمد اليحيى، أن المعدل الزمني الحالي للحصول على براءة الاختراع تقلّص عن السنوات الماضية بوصوله إلى عامين، كون البت في الحصول على البراءة يمر بالعديد من المراحل التي تستغرق وقتاً، مشيراً إلى أنه في حال رفض طلب براءة اختراع، يتم إرسال رد إلى المتقدّم تُبيّن فيه الأسباب والمبررات، التي استند عليها الفاحص وأنتجت الرفض.

وكشف عن وجود ١٢٩٧٣ طلب براءة اختراع تم الانتهاء منها، و٢٠٧٧ طلباً يجري العمل على إنهائها، إضافة إلى أن المرحلة المقبلة سيتمكن فيها المخترع من طلب براءة الاختراع بشكل إلكتروني، بعيداً عن استخدام الطريقة التقليدية الورقية.

إلى ذلك، أكد المشرف العام على مركز الابتكار في «موهبة» الدكتور فؤاد العواد، أن من بين أهداف المركز إيجاد سبل الاحتكاك بالمخترعين في العالم، لتسويق وعرض المخترعات والابتكارات السعودية وتوفير الشركات الراعية، من خلال المشاركة في المعارض الدولية، لافتاً إلى أن المركز حصد ٢١ ميدالية وجائزة دولية، من خلال المشاركات في المعارض المختلفة، وأن معرض «ابتكار ٢٠١٠» سيقام في جدة خلال شهر حزيران (يونيو) المقبل.

البشر: التريث ضرورة لمصلحة الدعوى و المحضون

قضايا حضانة الأطفال الأكثر تداولاً وتأخيراً بالمحاكم الشرعية

المصدر: جريدة اليوم الثلاثاء٢٧ أبريل ٢٠١٠
http://www.alyaum.com/issue/article.php?IN=١٣٤٦٥&I=٧٥٤٤٦٤&G=١

لايزال النقاش دائراً حول قضايا حضانة الأطفال والخلافات الزوجية وما يثار فيها من مشاكل، فيما حذر متخصصون اجتماعيون ونفسيون من العواقب السلبية على نفسيات الأطفال نتيجة طول فترة النظر أو تأخير الحكم في القضايا المنظورة أمام المحاكم الشرعية والتي يكون الأطفال طرفا فيها وأشاروا إلى أن القضايا الأسرية تحتاج آليات سريعة للفصل فيها بدلا من بقائها فترات طويلة تدور بين أروقة المحاكم دون البت فيها في الوقت الذي يتجرع الأطفال مرارة الحياة ويعيشون ظروفا صعبة غالبا تؤدي لضياعهم.

وأوضح قاضي المحكمة العامة بمحافظة القطيف الشيخ مطرف البشر أن هناك العديد من القضايا المتعلقة بحضانة الأطفال والحقوق الزوجية في المحاكم الشرعية وهي تعتبر كباقي القضايا التي يلجأ لها المواطن أو الطرفين للقاضي مثل قضايا الأحوال الشخصية أو قضايا تجارية وغيرها من القضايا وقال :لا يوجد هناك أي تأخير في القضايا بشكل عام ولكن بالنسبة لقضايا حضانة الأطفال ربما يكون هناك تأخير من أجل مصلحة القضية والشخص المحضون "الأطفال" حيث يكون التأخير من أجل تحقيق العدل للطرفين سواء الزوج أو الزوجة ولا يخفى على الجميع أن دعاوي الحضانة في المحاكم هي من الأمور التي لابد من التريث فيها حتى يكون فيها الحكم مناسبا للطرفين لأن الحضانة حق للمحضون حيث يراعى من هو الأحق بحضانة الطفل ورعايته وتربيته التربية الإسلامية الصحيحة فربما بعض القضاة يأخذ التأخر في البت في القضية من هذا المنظور.

وبالنسبة للعواقب السلبية والتي تطرأ على الأطفال نتيجة طول فترة البت في القضية أكد الشيخ البشر أنه إذا كانت هناك أي مشاكل أو بعض الكلام بين الزوجين والذي يسيئ للطرفين فلا شك أن الأولاد سيتأثرون تأثرا كبيرا نفسيا وسلوكيا، وفيما يتعلق بحضانة الأطفال أمام القاضي فإن جميع القضاة في أول جلسة وقبل أن ينظر ويبت في القضية يتم نصح الزوجين وتوجيههم التوجيه الصحيح والذي لا يؤثر على الأولاد وأن يتقوا أنفسهم في أولادهم وألا يتعدى العناد بينهم للأولاد لأنهم يعتبرون أمانة لدى الزوجين.

التحقيق في تحويل نزيلات حماية جدة للصحة النفسية وإعطائهن حبوب هلوسة

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء١٣ جمادى الأولى ١٤٣١ـ ٢٧ أبريل ٢٠١٠ العدد 3497 ـ السنة العاشرة
http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=٣٤٩٧&id=١٤٦٠٧٣=

جدة: حسن السلمي، سامية العيسى

فتحت لجنة مكونة من ٣ جهات حكومية التحقيق في ٤٠ ملاحظة وشكوى تتضمن فسادا ماليا وإداريا بدار حماية الفتيات في جدة، وموجهة ضد مجلس إدارة جمعية "حماية"، وذلك بتوجيه من أمير منطقة مكة المكرمة الأمير خالد الفيصل.

وتضمن تقرير المخالفات عشرات الملاحظات والشكاوى من قبل نزيلات الدار وذويهن، وكذلك من عدة جهات حكومية.

وتضمن شكاوى إدارية ومالية وأخلاقية، وملاحظات رصدتها عدة جهات حكومية على سير العمل بدار حماية الفتيات بجدة.

كما تضمن التقرير عدم سعي مسؤولات الدار لحل مشكلات النزيلات، والتعامل السيئ معهن ومع أبنائهن، وفرض مبدأ التسلط والمنع من الحقوق، وتكرار التهديد بالطرد من الدار خصوصا لغير السعوديات، والتهديد بالتحويل إلي مستشفى الصحة النفسية، وكتابة تقرير نفسي يثبت أن النزيلة مريضة نفسيا في حال أبدت النزيلة رأيها أو طالبت بحق من حقوقها، وصرف أدوية للنزيلة تسبب هلوسة كي تبقى النزيلة بين ألم المرض وطغيان الظلم.

باشرت لجنة من ٣ جهات حكومية التحقيق في ٤٠ ملاحظة وشكوى تتضمن فسادا ماليا وإداريا بدارحماية الفتيات في جدة، وموجهة ضد مجلس إدارة جمعية "حماية"، وذلك بتوجيه من أمير منطقة مكة المكرمة الأمير خالد الفيصل.

وعلمت "الوطن" من مصادر مطلعة بدار حماية الفتيات بجدة أن اللجنة التي تضم في عضويتها إمارة منطقة مكة المكرمة وشرطة جدة وفرع وزارة الشؤون الاجتماعية بمنطقة مكة المكرمة، باشرت أعمال التحقيق في الدار منذ مطلع الأسبوع الماضي بناء على توجيه أمير منطقة مكة المكرمة المبني على قرابة ٤٠ ملاحظة وشكوى وردت إلى المحكمة ضد جمعية حماية.

وحصلت "الوطن" على تقرير أعده مسؤول قضائي في جدة ، يتضمن ٤٠ ملاحظة وشكوى من قبل نزيلات الدار وذويهن، وكذلك من عدة جهات حكومية. وتتضمن شكاوى إدارية ومالية وأخلاقية، وملاحظات رصدتها عدة جهات حكومية على سير العمل بدار حماية الفتيات بجدة.

وتضمن التقرير عدم سعي مسؤولات الدار لحل مشكلات النزيلات، والتعامل السيئ مع النزيلات وأبنائهن، وفرض مبدأ التسلط والمنع من الحقوق، وتكرار التهديد بالطرد من الدار خصوصا لغير السعوديات، وعدم توفير السكن والتهديد بالتحويل إلي مستشفى الصحة النفسية، وكتابة تقرير نفسي يثبت أن النزيلة مريضة نفسيا في حال أبدت النزيلة رأيها أو طالبت بحق من حقوقها، وغرس الخوف والقلق في نفوس النزيلات، واستخدام أسلوب التهكم والسخرية.

وأورد التقرير ملاحظات سلوكية تتضمن فقد التوجيه والإرشاد داخل الدار، وانتشار بعض السلوكيات المنحرفة بين النزيلات، وإدخال الرجال الأجانب من غير مرافقة، وتعرض بعض النزيلات لمضايقات من قبل هؤلاء الرجال مثل السباك والكهربائي، ونقل صور حية للنزيلات بواسطة كاميرات المراقبة التي توجد شاشاتها في غرفة الحارس حتى أصبحت النزيلات معروفات لدى موظفي الدار والحراس، وأن ذلك يعتبر اختراقا للخصوصية، وكذلك السماح لبعض النزيلات بالخروج مع رجال تربطهم بهن علاقات عاطفية، وقد تختفي الفتاة لأسابيع ثم تعود فجأة للدار.

وعرض التقرير ملاحظات إدارية شملت عدم معرفة العاملين بالدار بالأمور الإدارية، وأنهم لا يملكون حكمة وخبرة لحل المشكلات، إضافة لحجب التبرعات المصروفة للنزيلات من قبل الجهات الخيرية، وانتهاء صلاحية بعض مواد الإعاشة في خزينة الدار، وحرمان النزيلات من الماء كعقاب لهن ولمدة تتجاوز ثلاثة أسابيع، وعدم توفير الأكل الصحي للنزيلات

وأبنائهن، ورداءة العفش وانتشار الأوساخ والأقذار في ظل عدم توفر أدوات النظافة والأدوية الأساسية التي تحتاجها النزيلات، وصرف أدوية نفسية للنزيلات السليمات غير مصروفة لهن من قبل الصحة النفسية مما نتج عنه وقوع بعض النزيلات في حالات مرضية وإغماءات.

وكشف التقرير عن تعمد مسؤولات الدار مسألة التستر على تلك المشكلات تحت تبرير أن النزيلات تناولن أدوية وحاولن الانتحار، وكذلك صرف أدوية للنزيلة تسبب هلوسة كي تبقى النزيلة بين ألم المرض وطغيان الظلم، وعدم تعاون الدار مع حقوق الإنسان لإنهاء قضايا المعنفات، وابتزاز بعض الموظفات للنزيلات، وإصدار قرارات غير منطقية يترتب عليها إلحاق الأذى بالنزيلة، وتحريضهن ضد ذويهن، وتوظيف نزيلة مقيمة بالدار لم يتوصل لحل جذري لمشكلتها مع إصرار الدار على بقائها رهينة برغم تصالح ذويها معها، وتعميد إمارة منطقة مكة بتسليمها لأهلها، وإقامة الموظفات بالدار علاقات شخصية مع أسر المعنفات، وتسريبهن أخبار النزيلات لأسرهن بما يعود عليهن بنتائج سلبية.

وأكدت الملاحظات التي تضمنها التقرير خلو الدار من البرامج التوعوية والإرشادية، والسماح بالاختلاط المستمر بين الرجال ونزيلات وموظفات الدار، وكثرة إشاعات دخول الفنانين واللاعبين على النزيلات، والتمييز في التعامل بين نزيلة وأخرى، وعدم المساواة في تطبيق النظام، وإخراج بعض النزيلات الصغيرات في السن وإسكانهن في سكن متهالك وفي أحياء خطيرة معروفة بكثرة الجرائم وبدون إشراف أو مراقبة أو إشعار الشؤون الاجتماعية إلى جانب خلق ثقافة الانتحار بالدار أو التلويح بها.

واتهم التقرير أعضاء مجلس إدارة جمعية حماية بأنهم غير مؤهلين مهنيا ولا سلوكيا لإدارة الدار، وتجاهل رئيسة الجمعية وتجاوزها للاتفاقيات الموقعة مع مدير عام الشؤون الاجتماعية بحضور وكيل الوزارة للرعاية، ورصد وجود بعض السلوكيات المنحرفة داخل الدار كشرب سجائر الحشيش والعلاقات المثلية، والتصريح للإعلام عن بعض القضايا حتى ظهرت حالات بعض النزيلات في قنوات فضائية مما يعني التوغل في تعقيد القضية وعدم إيصال التقارير النفسية والاجتماعية الخاصة بالنزيلات إلى لجنة الحماية، وفرض سياسة القمع والكبت لمنع العاملين والنزيلات من التواصل مع إدارة الدار والفريق التنفيذي، وبعض التجاوزات المالية التي تحتاج إلى تدقيق وتحقيق.

التحقيق في أحداث جمعية فتاة ثقيف بالطائف

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء١٣ جمادى الأولى ١٤٣١ـ ٢٧ أبريل ٢٠١٠ العدد 3497 ـ السنة العاشرة
http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=٣٤٩٧&id=١٤٦٠٨١

الطائف: ساعد الثبيتي

باشرت لجنة من مركز التأهيل الشامل والشؤون الاجتماعية بالطائف أمس التحقيق مع بعض اليتيمات من نزيلات دار المحبة بجمعية فتاة ثقيف الخيرية إثر الأحداث التي شهدتها الجمعية، والمتمثلة في فصل عدد من موظفاتها، وتشاجر عدد من اليتيمات مع مديرة الجمعية صفية الزهراني، بعد دخولهن في نقاش حاد ومطالبة اليتيمات بحقوقهن.

وتشير معلومات إلى أن مديرة الجمعية هي من استدعت اللجنة؛ لتهدئة الأوضاع خاصة بعد أن فقدت لغة الحوار مع اليتيمات اللاتي يطالبن بما أسمينه "حقوقهن المالية وحقهن في التعامل الإنساني والاحترام من قبل الجميعة". وكانت الدار شهدت قبل يومين تعرض طفل يتيم لحروق من الدرجة الثالثة. وحاول عدد من الموظفات واليتيمات بالجمعية عرض حالة الطفل على اللجنة التي حضرت لمحاسبة المتسببة في إهماله، وعدم نقله للمستشفى إلا أنهن لم يتمكن لرفض الإدارة، وتهديد من تقوم بذلك بالفصل.

"الوطن" اتصلت بمديرة الجمعية صفية الزهراني، ورئيسة مجلس إدارتها مريانة البصري، ومسؤولة العلاقات العامة بالجمعية للتعليق عبر التوصيلات الداخلية لمكاتبهن، ولم ترد أي منهن.

60جامعية يرسمن طريق المرأة نحو مشاركة فعالة في تطور المجتمع

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء، ٢٧ أبريل ٢٠١٠
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/١٣٤٩٥٨

جدة - لارا أبو هليل

ينتظر أن يحمى سجال ثقافي تشارك فيه ٦٠ طالبة جامعية، تقرر أن تتمحور أحاديثهن حول سبيل لإيجاد آليات خاصة لتحفيز الشابات نحو المشاركة بشكل فعال في تطور المجتمع، بعد أن أعلنت الأميرة صيتة بنت عبدالله بن عبدالعزيز إطلاق فعاليات المؤتمر الطلابي الأول تحت عنوان «مملكة الأمس والحاضر والمستقبل» الذي ينظمه اتحاد الطالبات في كلية دار الحكمة ويستمر لمدة أربعة أيام .

وقالت عميدة كلية دار الحكمة الدكتورة سهير حسن القرشي لـ «الحياة»: «إن فعاليات المؤتمر تأتي في إطار حرص الكلية الدائم على إقامة أنشطة سنوية هادفة من شأنها استثمار مواهب وقدرات الطالبات القيادية والإبداعية في شتى المجالات، وكذلك المساهمة في إعداد قادة المستقبل من خلال توظيف المثل الإسلامية وتوجيه طاقاتهن وحثهن على استلهام الماضي ودرس الحاضر ليصب في تنمية الوطن، وشاركت في المؤتمر طالبات من مختلف الجامعات والكليات السعودية.»

بدورها، أوضحت رئيسة المؤتمر ممثلة قسم القانون في اتحاد الطالبات، الطالبة لميس باجنيد أن التحضير للمؤتمر بدأ برؤية تهدف إلى تحفيز الشابات السعوديات لقيادة مستقبلهن، وللوصول بأنفسهن وبمجتمعهن نحو التقدم الذي يطمحن إليه وتحفيزهن بإلقاء الضوء على قدراتهن ليكنّ عضوات فاعلات في المجتمع. وأضافت أن المؤتمر يعطي المشاركات فرصة دراسة تاريخ السعودية القيادي وتوجيه الشابات لأهمية تقدير تراثهن وهويتهن الثقافية وذلك للتوصل معاً (كشابات قائدات) إلى حلول وتوصيات نحو مستقبل أفضل.

ومن جهة ثانية، قالت ممثلة قسم التصميم الداخلي في اتحاد الطالبات الطالبة كريمة صالح: إن فكرة المؤتمر كانت مجرد فكرة بسيطة في بدايتها، وإن روح التعاون التي يتمتع بها فريق عمل اتحاد الطالبات أنتجت أفكاراً رائعة، بدأ تطبيقها، وتحقيق الأفكار، وتحويل الخيال إلى واقع ملموس .

وأضافت: «بذلنا جهداً كبيراً لتحقيق ما خططنا له، وبإذن الله سيلقى هذا المؤتمر نجاحاً باهراً يتكرر في كل منشط مقبل.«

بينما أكدت ممثلة قسم التمويل والصيرفة في اتحاد الطالبات يارا حجازي أن تنظيم مثل هذا الحدث يعكس تطبيقاً لـ «مبدأ الريادة» الذي يتحدث عنه المؤتمر.

وقالت ممثلة قسم التمريض منى عثمان لـ «الحياة»: «سنناقش في هذا المؤتمر مواضيع مهمة لإعداد طالبات قياديات في المجتمع، وقد دعينا مدربات ذوات مستويات عالية من الفكر والخبرة سواء محلياً أو عالمياً». وأضافت: «المميز في المؤتمر هو أن كلية دار الحكمة ستحتضن لمدة أربعة أيام ٦٠ طالبة من ثلاث مدن رئيسة في السعودية لتبادل الأفكار والتجارب والمعرفة. إنني متشوقة جداً وأتطلع لبداية المؤتمر، لأنه سيكون نقلة نوعية للطالبات المشاركات وطالبات اتحاد الطلبة في كلية دار الحكمة .«

إيقاف انفرادي للمتشاجرات في دار الفتيات بمكة

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء١٣ جمادى الأولى ١٤٣١ـ ٢٧ أبريل ٢٠١٠ العدد 3497 ـ السنة العاشرة
http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=٣٤٩٧&id=١٤٦٠٨٢&groupID=٠

مكة المكرمة: علي العميري

فيما جرى إيقافهن انفراديا في الدار لحين الفصل في القضية، تواصل هيئة التحقيق والادعاء العام بالعاصمة المقدسة ممثلة في دائرة النفس التحقيق مع الفتيات الست المتشاجرات في دار الفتيات بالعاصمة المقدسة؛ لتحديد أسباب المشاجرة الجماعية، ومعرفة الإصابات التي حصلت نتيجتها، تمهيدا لإحالة الأوراق الى المحكمة الجزئية؛ لتقرير العقوبة التي ستتخذ بحق الفتيات المعتديات.

وكانت مشاجرة جماعية نشبت بين ٦ نزيلات من دار الفتيات بمكة المكرمة مساء أول من أمس بسبب مشاحنات سابقة بينهن، مما دفع مسؤولات الدار إلى الاتصال بالجهات الأمنية للتدخل، حيث سارعت الجهات الأمنية إلى فك الاشتباك بين المتضاربات، وإحالتهن إلى هيئة التحقيق والادعاء العام (دائرة النفس) لاتخاذ الإجراءات اللازمة حيالهن والتحقيق معهن ومعاقبة المعتديات.

وبين الناطق الإعلامي بشرطة العاصمة المقدسة الرائد عبد المحسن الميمان أن دور الجهات الأمنية اقتصر على فض الاشتباك بين الفتيات المتخاصمات، وإحالة الأوراق إلى هيئة التحقيق والادعاء العام بحكم الاختصاص؛ لإكمال الإجراءات اللازمة حيال المتسببات في المشاجرة الجماعية، مشيرا إلى أن الفتيات المتسببات والمشاركات في المشاجرة موقوفات انفراديا بالدار حتى تفصل هيئة التحقيق والادعاء العام في القضية.

من جانبه، قال مدير الشؤون الاجتماعية بمنطقة مكة المكرمة المكلف سعيد الغامدي إن مكتب الإشراف الاجتماعي بمنطقة مكة المكرمة هو المعني بالمتابعة والتحقيق في القضية.

إلى ذلك، أجرت "الوطن" اتصالا بمديرة الدار حسينة هوساوي، فأكدت أنها في إجازة، لتحيلنا إلى المساعدة أمل الحضرمي التي تم الاتصال بها، وتحفظت عن الإدلاء بأي معلومات عن نتائج التحقيق التي تجريها هيئة التحقيق والادعاء العام.

وعلمت "الوطن" أن هيئة التحقيق والادعاء العام أحالت المتعرضات للضرب إلى المستشفى؛ لمعرفة الإصابات التي تعرضن لها كون ذلك من العوامل الأساسية التي تبنى عليها المحاكمة، وأنه ربما تنقل بعض المتسببات في المشاجرة إلى دور أخرى في المناطق والمحافظات الأخرى كعقاب لهن على إثارة المشكلات داخل الدار أو التوقيف الانفرادي.

الشورى يوافق على تكثيف التدريب والتوظيف والتوسع في برامج المرأة

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء١٣ جمادى الأولى ١٤٣١ـ ٢٧ أبريل ٢٠١٠ العدد 3497 ـ السنة العاشرة
http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=٣٤٩٧&id=١٤٦٠٨٧&groupID=٠

الرياض: عبد الله فلاح

وافق مجلس الشورى أمس على توصيات لجنة الإدارة والموارد البشرية بشأن التقرير السنوي لصندوق تنمية الموارد البشرية وطالبت توصيتها الأولى التي وافق عليها المجلس بتفعيل اتفاقيات التوظيف التي يعقدها الصندوق مع الغير بجعلها ملزمة لجميع أطرافها، فيما دعت التوصية الثانية إلى إيجاد الآليات الفعالة لضمان استمرار من يتم دعمهم في وظائفهم بعد انتهاء فترة دعم الصندوق لهم.

وطالبت التوصية الثالثة بتكثيف برامج الصندوق في مجالي التدريب والتوظيف في المحافظات والمناطق الأخرى غير الرئيسة، والتوسع في البرامج الموجهة للمرأة.

وأكدت التوصية الرابعة على البند ثالثاً من قرار مجلس الشورى رقم ٣٦/٥٦ وتاريخ ٢٥ /٨ /١٤٢٧هـ الذي ينص على العمل على إعطاء اهتمام أكبر لبرامج الصندوق المقدمة لطالبي العمل الذين تقل مؤهلاتهم عن الثانوية العامة.

كما وافق المجلس على توصيات لجنة الشؤون الثقافية والإعلامية بشأن التقرير السنوي لدارة الملك عبد العزيز، وزيادة الدعم المالي للمشروعات العلمية والبحثية، والإسراع في إنجاز المبنى الخاص بمركز الباحثات الذي صدرت الموافقة السامية على إنشائه ودعمه بالوظائف الكافية، ودعم برامج الدارة ومشروعاتها لتحويل خدماتها العلمية والمعلوماتية إلكترونياً.

ووافق المجلس على توصيات لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات بشأن تقرير المؤسسة العامة للخطوط الحديدية ونصت التوصية الأولى على التأكيد على الفقرة الأولى من قرار مجلس الشورى رقم ٣٣/٤٤ وتاريخ ٢٥ /٦ /١٤٢٨ ونصها "سرعة التعاقد على تنفيذ الخط الحديدي الذي يربط غرب المملكة العربية السعودية على ساحل البحر الأحمر بشرقها على ساحل الخليج العربي"، فيما طالبت التوصية الثانية بالإسراع في تنفيذ مشروع نقل مسار الخط الحديدي إلى خارج مدينة المبرز في محافظة الإحساء، ودعت التوصية الثالثة إلى استخدام أحدث التقنيات لقطارات الركاب التي سيتم تنفيذها ضمن توسعة شبكة الخطوط الحديدية.

وشهد المجلس سقوط توصيتين إضافيتين تطالب الأولى منهما بدراسة إنشاء خط حديدي يربط مدينة الرياض بالمناطق والمحافظات الجنوبية، والثانية تدعو إلى تحويل المؤسسة العامة للخطوط الحديدية إلى شركة وطنية للخطوط الحديدية مملوكة للدولة ويوكل إليها تشغيل وصيانة الخطوط الحديدية بما في ذلك الجسر البري وقطار الحرمين السريع، على أن تطرح بعض أسهمها للاكتتاب لاحقاً.

منطقتا الرياض ومكة الأعلى في نسب الحوادث المرورية العام الماضي

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء١٣ جمادى الأولى ١٤٣١ـ ٢٧ أبريل ٢٠١٠ العدد 3497 ـ السنة العاشرة
٠&groupID=١٤٦٠٧٨&id=٣٤٩٧http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=

الرياض: الوطن
تنافست منطقتا الرياض ومكة المكرمة على أعلى نسبة حوادث مرورية خلال العام المنصرم ١٤٣٠، إذ حققت الأولى نسبة ٢٩,٢٠%، بينما حازت الثانية نسبة ٢٣,٢٨%، تلتهما المنطقة الشرقية في المرتبة الثالثة بنسبة ٢٣,١٩%، غير أن شهر رمضان شهد أقل نسبة حوادث بمعدل ٧,١٣%، وذلك من إجمالي الحوادث التي بلغ عددها ٤٨٤ ألفا و٨٠٥ حوادث.
وأشار تقرير للإدارة العامة للمرور أمس إلى أن عدد الوفيات بلغ خلال العام الماضي ٦١٤٢ شخصا بمعدل ١٣ حالة وفاة لكل "١٠٠٠" حادث، مشيراً إلى أن أخطاء السائقين كانت سبباً لـ٨٠% من الحوادث، وشملت المخالفات وسوء استعمال المركبة وسوء التخطيط أثناء السياقة، إضافة إلى عدم التقيد بآداب القيادة السليمة.
وبيّن التقرير أن السرعة الزائدة ما زالت تشكل السبب الرئيس للحوادث المرورية بنسبة ٤٥,٨٨%، مشيراً إلى ارتفاع عدد حوادث السرعة الزائدة وعدم التقيد بإشارات المرور بالمقارنة مع الأعوام الماضية.

تعليم نجران تؤكد عزمها القضاء على ظاهرة العقاب البدني

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء، ٢٧ أبريل ٢٠١٠
١٣٥٠٢١http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/

أكد المدير العام للتربية والتعليم للبنين في منطقة نجران علي بن جابر الشمراني، عزم إدارته على اتخاذ كل الإجراءات التي تقضي على ظاهرة استخدام العقاب البدني في المدارس .
وقال الشمراني خلال لقائه أمس مديري مدارس القطاع الداخلي: «إن وجود العصا في المدارس ظاهرة قديمة درست جيداً وصدرت بشأنها تعليمات عدة كان آخرها منذ عشر سنوات بمنع حملها داخل المدرسة»، مضيفاً أن استخدامها يعد وسيلة ممقوتة لا تؤدي إلا إلى نتائج عكسية لا تحمد عقباها .
وشدد على أن إدارته ستحاسب مديري المدارس ووكلاءها ومعلميها الذين يعملون على حمل العصا أو استخدامها داخل المبنى المدرسي .
وناقش الشمراني خلال الاجتماع عدداً من المواضيع التربوية المدرجة، ومنها موضوع الصدقية في تقويم الأداء الوظيفي للمعلمين، إذ أكد ضرورة أن يكون المعيار في منح درجات الأداء الوظيفي العالية لكل معلم هو مستوى أداء طلابه في المادة .
وشهد الاجتماع بحث مسيرة العمل التربوي والتعليمي، وكذلك المشروع الكشفي للاحتفاء باليوم الوطني في المنطقة في العاشر من شهر شوال للعام الدراسي المقبل بمشاركة خمسة آلاف كشاف من مختلف مناطق المملكة.

ثمنوا دعم خادم الحرمين الكبير للبحث العلمي

رؤساء الجامعات الإسلامية: جامعة الملك عبدالله تبرز الوجه الحضاري للإسلام وحق الجنسين في التعليم

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء٢٨-٤-٢٠١٠
http://www.alriyadh.com/٢٠١٠/٠٤/٢٨/article٥٢٠٥٥٣.html

عبر عدد من رؤساء الجامعات الاسلامية في العالم الاسلامي عن تقديرهم واعجابهم بالمنهج الذي تسير عليه جامعة الملك عبدالله بن عبدالعزيز للعلوم والتكنولوجيا، مؤكدين أن هذه الجامعة تمثل صرحا علميا وحضاريا من شأنه العمل على بناء مستقبل واعد للعالم العربي والاسلامي .

وخلال افتتاح ندوة حول "الدور المأمول للجامعات الاسلامية في حياتنا المعاصرة "التي عقدت على هامش المؤتمر التنفيذي التاسع لرابطة الحضارة الاسلامية بالاسكندرية برئاسة الدكتور عبدالله بن عبدالمحسن التركي الأمين العام لرابطة العالم الاسلامي، أشاد جميع الرؤساء بجهود خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز في تشجيعه للبحث العلمي والتكنولوجيا مؤكدين ان جامعة الملك عبدالله للعلوم والتكنولوجيا أتاحت الفرصة لابراز الوجه الحقيقي للحضارة الاسلامية من خلال تحقيق المساواة في التعليم بين الرجل والمرأة والرد على منتقدي الاسلام بعدم مساواته في الحقوق بين الجنسين .

وشدد المشاركون في الندوة على أهمية إبراز دعوة الاسلام الحقيقية في المساواة الكاملة بين الرجال والنساء في مجال التعليم .

وفي كلمته أكد الدكتور عبدالله بن عبدالمحسن التركي الأمين العام لرابطة العالم الاسلامي ورئيس رابطة الجامعات الاسلامية على أهمية الدور الحيوي الذي تلعبه جامعة الملك عبدالله بن عبدالعزيز للعلوم والتكنولوجيا في نشر العلم وقيم الحضارة والتقدم وبث روح النهضة والتي تعد من أهم سمات حضارتنا العربية والاسلامية قديما، كما أكد ان الجامعة تعد الاولى من نوعها في العالم العربي على اعتبار ان فلسفة هذه الجامعة تقوم على الانفتاح على العالم واجتذاب الكفاءات العلمية المتميزة على مستوى العالمين العربي والاسلامي .

وفي ختام ندوة تفعيل دور الجامعات أعلن الدكتور التركي عن تشكيل لجنة مشتركة من رابطة الجامعات الإسلامية وجامعة الاسكندرية لوضع أسس التعاون في مجالات تشجيع البحث العلمي بين الجامعات الإسلامية وتنظيم أبحاث مشتركة في المجالات التي تدعم التنمية الشاملة، وتواجه مشاكل الأمية والفقر والجهل، ولتعزيز دور الجامعات في الاهتمام بالعلوم الإنسانية والاجتماعية من منظور إسلامي، كما يعزز من دورها لخدمة المجتمع .

وأوضح التركي أن مهمة اللجنة التي ستبدأ عملها فورا ستركز على مواجهة مشاكل المخصصات المالية للبحث العلمي والتي تعد عائقا كبيرا أمام فاعلية الأبحاث، وتشجيع التعاون والتنسيق بين كل الجامعات الإسلامية والعربية لتبادل البحوث والعلماء، والاستفادة من تجاربهم وأبحاثهم بما يربط بين البحث العلمي واحتياج المجتمع، خاصة لمواجهة البطالة والأمية والمشاكل الصحية التي مازالت تعاني منها الدول الإسلامية .

وأضاف الدكتور التركي أن المرحلة المقبلة ستشهد تطورا كبيرا للتركيز على تعزيز التعاون بين الجامعات الإسلامية والدولية مع الحفاظ على الهوية العربية والاهتمام بالأبحاث الخاصة بالحضارة الإسلامية والعربية واللغة العربية .

من جهة ثانية، حذر الدكتور عبدالله التركي من الآثار السلبية لإذكاء روح الكراهية والعداء ضد المسلمين في الغرب وبين أتباع الثقافات الإسلامية والغربية، مطالبا بدعم التعاون بين الجانبين بالتركيز على القواسم المشتركة بين الثقافات لمواجهة الأزمات والصراعات العرقية والمذهبية والعمل لإصلاح البيئة وتحسين الأوضاع الاقتصادية .

وأكد التركي في كلمته الافتتاحية للمؤتمر الدولي (حقوق وواجبات المسلمين في المجتمعات الغربية) المنعقد بمحافظة الاسكندرية أمس الاثنين على عالمية الإسلام والحضارة الإسلامية المنفتحة في التعاون مع الثقافات الأخرى بما تحمله من قيم دينية وأخلاقية من أجل حل مشكلات البشرية سواء الخاصة بالمسلمين أو غيرهم وتركيزها على حقوق الإنسان .
وطالب الأمين العام لرابطة العالم الإسلامي - في المؤتمر الذي تنظمه رابطة الجامعات الإسلامية بالتعاون مع المركز السويدي بالاسكندرية - بضرورة تسليط الضوء على الإجراءات في التعامل مع الشريحة المسلمة في الدول الغربية وتسوية مشاكلها والعمل على دمجها بمجتمعاتها مع الحفاظ على هويتها الثقافية والدينية، مشيرا إلى دور الجامعات الإسلامية والجاليات المسلمة والمراكز الإسلامية المعتدلة في الغرب لتشجيع الحوار بين الثقافة الإسلامية والغربية .
وأشار إلى أهمية إعداد برامج وخطط تتسم بالاستمرار والواقعية والاستفادة منها ثقافيا وإعلاميا وأكاديميا لتعزيز التعاون بين المسلمين والغرب وتصحيح الأفكار الخاطئة عن الإسلام واتهامه ظلما بتشجيع الإرهاب والانغلاق وعدم التعاون مع الآخرين، مشددا على دور الرابطة للعناية بالأقليات المسلمة في الغرب وحل مشاكلها بدون عنف أو إساءة للغير وإقامة علاقة تعاونية بين تلك الأقليات ومجتمعها. واستعرض الدكتور جعفر عبدالسلام الأمين العام لرابطة الجامعات الإسلامية أمام المؤتمر المشاكل الاقتصادية والثقافية والدينية التي يتعرض لها المسلمون في الغرب، محذرا من مخاطر ظاهرة (الإسلام فوبيا) ومن تطبيق معايير مزدوجة في التعامل مع الجاليات المسلمة في الغرب بما يذكي روح الكراهية بين الجانبين، والذي تستغله أطراف أخرى لمصالح سياسية. وطالب عبدالسلام المسلمين في الغرب بأن يكونوا رسلا حقيقيين لدولهم ودينهم بلا تعصب، وأن يلتزموا بتعاليم الدين الصحيحة لإظهار الوجه الحقيقي للاسلام الذي يدعم الحوار مع الآخر ويرفض الإرهاب.

حماية: ما نشر عن التحقيق في ٤٠ شكوى بدار فتيات جدة لا يرتكز على مستند رسمي

المصدر: جريدة المدينة الأربعاء، ٢٨ أبريل ٢٠١٠
http://www.al-madina.com/node/٢٤٣٦٦٧س

ابتهاج منياوي - جدة
أبدت عضو مجلس إدارة جمعية حماية ومسؤولة العلاقات العامة سميرة الغامدي استغرابها حيال ما تنشره بعض الصحف يوميا عن بدء لجان عاجلة التحقيق في فساد إداري ومالي بدار حماية الفتيات بجدة ضمن ٤٠ شكوى وملاحظة تم تقديمها في هذا الإطار. وقالت في تصريح خاص لـ «المدينة» إن ما ذكر غير صحيح ولا توجد لجان من الاساس تم تشكيلها لهذا الغرض، مبينة عدم وجود شكاوى اصلا تقدم بها اهالي النزيلات. واضافت: «كيف نفسر هذا التناقض بين ما نشر قبل اسبوعين على لسان وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية بعدم صحة مثل هذا الكلام، ثم العودة للحديث عن بدء التحقيق ؟». وأكدت ان جمعية حماية لا توجد عليها أي ملاحظات فساد مالي، مشيرة الى ان ما ينشر لا يصب في مصلحة الصالح العام - حسب قولها - ولا يحقق الاهداف المرجوة من انشاء مثل هذه الدور لحماية النساء والفتيات المعنفات، بل على العكس يعيق عملنا كلجان حماية. ومضت الغامدي قائلة: السؤال الذي لابد ان نطرحه هنا هو «لمصلحة من الاساءة لمثل هذه المؤسسات المدنية والتي انشئت لحماية المجتمع لا الإضرار به ؟». وزادت: ان هذه الاساءة يمكن ان تفشل مشروع الحماية بأكمله، ألم يسأل صاحب هذه الضجة الاعلامية نفسه، كيف انه حرم اكثر من فتاة وطفلة تعاني من العنف والاضطهاد ولا تستطيع ان تطلب من الجمعية حمايتها أو التدخل لإنقاذها، وذلك بعد تشويه صورة الجمعية اجتماعيا ؟.
وطالبت سميرة الصحف التي تتحدث عن التحقيق في فساد إداري ومالي بالجمعية ضمن ٤٠ شكوى مقدمة ضدها، بأن يقدموا مستنداتهم الرسمية عن كل هذه الادعاءات والتهم، وقالت «إن كل ما يذكر في هذا الشأن لا يرتكز على أي مستند رسمي وحقيقي».

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

توجه لإصدار رخص استشارة لمحاميات سعوديات للترافع عن المرأة

المصدر: جريدة الاقتصادية الاربعاء٢٨-٤- ٢٠١٠
http://www.aleqt.com/٢٠١٠/٠٤/٢٨/article_٣٨٥٣٧٩.html.

وجدي القرشي من مكة المكرمة

كشف فؤاد بن محفوظ نائب رئيس اللجنة الوطنية للمحامين في مجلس الغرف التجارية السعودية، أن وزارة العدل تدرس حالياً إصدار رخص استشارة للنساء في الترافع عن قضايا المرأة فقط .

وقال: «هناك ارتفاع في المعدل الإجمالي لعدد القضايا في الربع الأول من العام الجاري بنسبة ٥ في المائة، مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي»، وعلل سبب التأخر في البت في القضايا، نظراً إلى ارتفاع عدد القضايا في ظل وجود نقص في عدد القضاة .

وأوضح خلال اجتماع اللجنة الوطنية للمحامين العاشرة، الذي عقد في الغرفة التجارية الصناعية في مكة المكرمة، أن الاجتماع تطرق إلى محاور عدة من أهمها، وجوب إشراك المحامي في مشاريع الأنظمة المطروحة للدراسة من أي جهة حكومية بحكم إلمام المحامين بالأنظمة القانونية، وأهمية قصر الترافع على المحامي فقط، وهو ما رُكز عليه في الاجتماع، مؤكداً «ما استجد في هذا المنحى، هو أن هناك متابعة دؤوبة مع وزارة العدل، بحيث إن المادة التي تنص في نظام المحاماة على تناقل الوكالات للأشخاص العاديين يقتصر الترافع فيها فقط على المحاميين .«

وأشار بن محفوظ إلى أن السلطات العليا مهتمة في موضوع إقرار الهيئة الوطنية للمحامين التي وصفها بأنها «أمنية كل محام في البلاد، سيكون من شأنها اعتماد الهيئة الوطنية للمحامين»، مشدداً على أهمية حصول المحامي على جميع إصدارات وزارة العدل وديوان المظالم وجميع جهات التحقيق التي يقصد بها مجمل التعاميم .

وأضاف: «طالب الاجتماع بمنح المحامين الحصانة العدلية في الجهات التي يذهب إليها مثل جهات التحقيق، وديوان المظالم، حتى لا يتعرض لأي أذى نتيجة مطالبة بعض القضاة خروج المحامين من قاعات المحاكمة وإيقافهم، فمتى ما وضعت الحصانة بشكلٍ صحيح يكون للمحامي الحق في الترافع وأخذ جميع ما يسمى قضائياً بالفسحة النظامية في التلفظ والأخلاق بحيث لا نخرج عن طور الأدب .«

وقال: «جرى تفعيل النصوص النظامية لتقديم التسهيلات للمحامين في جميع الجهات المعنية سواء محاكم أو جهات تحقيق أو أقسام شرط في القضايا الجنائية»، وكشف عن الاستعانة بمحامين أجانب كمستشارين لدراسة وبحث القضايا، وليس للترافع في المحاكم أو ديوان المظالم مثلاً، مشيراً إلى أن الوزارة تسمح باستقدام المحامين ودائما ما يفضل المحامي على مستوى الاستئناف والنقض، حيث يعد مجيئهم إضافة خصوصا للمحامين المبتدئين .

وأضاف أن هناك تأكيداً على خطاب مدير إدارة التحكيم بوضع شروط وضوابط للمحكم سواء من المحامين أو من المهن الأخرى لأن مهنة التحكيم أو مهارة التحكيم لا يجب أن يكون المحكم محامياً فيها، فمن الممكن أن يكون مهندسا أو مقاولا أو محاسبا، ولكن يجب أن تتوافر فيه شروط التحكيم والمحكم.

إطلاق أول فضائية تطوعية لحماية المستهلك

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء ١٤ جمادى الأولى ١٤٣١ـ ٢٨ أبريل ٢٠١٠ العدد 3498 ـ السنة العاشرة
http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=٣٤٩٨&id=١٤٦١٥٦

الدمام: سهام الدعجاني

انتهت الاستعدادات لإطلاق أول قناة فضائية تطوعية على مستوى العالم متخصصة بحماية المستهلك والتي ستبث على مدار أربعة وعشرين ساعة، مطلع أغسطس المقبل على القمر الصناعي عرب سات.

وأوضح عضو الاتحاد العربي لحماية المستهلك ورئيس اللجنة التأسيسية للمركز العربي الإعلامي للمستهلك ورئيس تحرير مجلة توعية المستهلك الإلكترونية سامي عبدالعزيز العثمان أن رسالة المركز التطوعي تسعى لبذل الجهود الفردية والمؤسسية من خلال كافة وسائل الإعلام لأجل تعميم الثقافة الشرائية والحقوقية لتمكين المستهلك العربي ليكون خط الدفاع الأول عن قضاياه وحقوقه في كل ما يتعلق بسلامته وصحته.

وأوضح العثمان أن أهمية إطلاق القناة تعود إلى أهمية القضية التي تتبناها وهي توعية المستهلك في مواجهة الغش التجاري ويكفي أن نعلم أن الغش التجاري يكلف العالم العربي ما يتجاوز ٥٠ مليار دولار سنويا، مرجعا تفشي ظاهرة الغش التجاري إلى العديد من الأسباب من بينها عدم وجود كوادر إعلامية وصحفية مدربة ومؤهلة تستطيع التعامل مع هذا الأمر بشكل احترافي بعيدا عن حسابات التمويل والإعلانات.

وأضاف لدينا هدف واضح وهو تكوين صورة ذهنية قوية لدى مختلف شرائح المجتمع وغرس القناعة لديها بأن إسهامها الفعال في التجاوب والتعاون مع قضايا التوعية الاستهلاكية يحقق النتائج الإيجابية والتي سيتفيد منها الجميع، كما نهدف لإبراز الأضرار التي تنجم عن الثقافة الاستهلاكية المفرطة والعشوائية وتعزيز ثقافة المجتمع بالدور المحوري الهام الذي يقوم به المركز في سبيل حمايتهم والدفاع عنهم، والعمل على تعزيز الثقافة الشرائية المتوازنة حتى تمكن من الوصول لثقافة المقاومة والتي تقودنا للثقافة الإنتاجية المنشودة. وعن مجلة "توعية المستهلك" قال: المجلة صدرت منذ ثلاث أعوام وتجاوز قرائها ٢١ مليون قارئ وهي تتبع المركز العربي الإعلامي للمستهلك ، وتهدف لتعزيز مفهوم المقاطعة والتصدي لارتفاع الأسعار ومكافحة الغش التجاري والتقليد والاحتكار، ودعا العثمان الذين يتبنون رفع ثقافة الحماية لدى المستهلك إلى أن يركنوا للمهنية العالية والصدق والشفافية وعدم الإساءة أو التجريح أو الصدام معتبرا رسالتهم تحمل الصبغة النبيلة والتي لا تؤذي بقدر ما تبني وتعالج وتسهم كذلك في دعم اقتصادنا الوطني.

وأشار إلى أن انتشار مفهوم مواطنون ضد الغلاء في المنتديات الإلكترونية جاء نتيجة حتمية للأوضاع العامة التي تشهدها السوق من استغلال المستهلك بطرق احتكارية في ظل ظروف اقتصادية متذبذبة وبسبب تضخم الأسعار مقابل ارتفاع معدل البطالة.

مطالب بتطبيق أقصى العقوبات ضد منتهكي الملكية الفكرية

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء ١٤ جمادى الأولى ١٤٣١ـ ٢٨ أبريل ٢٠١٠ العدد 3498 ـ السنة العاشرة
http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=٣٤٩٨&id=١٤٦١٤٤

طالب مهتمون ومتخصصون في الملكية الفكرية بتطبيق أقصى العقوبات ضد منتهكي الملكية الفكرية، مؤكدين بأنها تتسبب في خسائر فادحة على مستوى الأفراد والشركات والبلدان.

جاء ذلك في ورشة العمل التي نظمتها مؤسسة الملك عبدالعزيز ورجاله للموهبة والإبداع "موهبة" بمشاركة مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية بمناسبة اليوم العالمي للملكية الفكرية، الذي يوافق ٢٦ من شهر أبريل لكل عام.

وأبانت الورشة، أن "موهبة" تبحث إطلاق برنامج صيفي مكثف حول الملكية الفكرية، يستهدف طلبة الجامعة والباحثين، من خلال تدريبهم على الملكية الفكرية في خطوة تهدف إلى تعزيز الوعي المجتمعي بهذا الشأن. وتناولت الورشة محاور عدة، شملت "أهمية الملكية الفكرية" قدمه الدكتور فؤاد العواد المشرف العام على مركز الابتكار، ثم "حقوق المؤلف" مدير إدارة الضبط والمتابعة من الإدارة العامة لحقوق المؤلف في وزارة الثقافة والإعلام قدمه عبدالمحسن العتيبي، بعد ذلك قدم الأستاذ سلطان أبو ردون من إدارة العلامات التجارية من وزارة التجارة والصناعة ورقة حول "العلامات التجارية"، بعد ذلك قدم محمد اليحيى من مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية ورقة حول "براءات الاختراع"، تلاها ورقة عمل حول إجراءات الفحص الموضوعي قدمها هشام العريفي من مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية.

تستمر ٨ شهور بالتعاون مع الفضائيات

إطلاق أطول حملة سعودية توعوية لنشر ثقافة الحوار

المصدر: جريدة اليوم الاربعاء٢٨ أبريل ٢٠١٠
http://www.alyaum.com/issue/article.php?IN=١٣٤٦٦&I=٧٥٤٦٧٧&G=٣

يعتزم مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني إطلاق حملة تثقيفية توعوية لنشر ثقافة الحوار، بالتعاون مع عدد من المؤسسات الإعلامية والقنوات الفضائية.

وتهدف الحملة إلى التعريف بثقافة الحوار وأهميتها في المجتمع، ودور الحوار في تطوير المجتمعات ووحدتها، والآثار الإيجابية لنشر ثقافة الحوار بين أبناء المجتمع الواحد.

وسيعقد الأمين العام لمركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني فيصل بن عبد الرحمن بن معمر، لقاءً إعلامياً يوم السبت المقبل في مقر المركز بالرياض، لتسليط الضوء على الحملة والهدف من إطلاقها .

وأوضح بن معمر أن الحملة تنطلق من الأهداف الرئيسية للمركز، والتي منها ترسيخ مفهوم الحوار وسلوكياته في المجتمع ليصبح أسلوبًا للحياة ومنهجاً للتعامل مع مختلف القضايا، وتوسيع المشاركة لأفراد المجتمع وفئاته في الحوار الوطني وتعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني بما يحقق العدل والمساواة وحرية التعبير في إطار الشريعة الإسلامية.

وأكد بن معمر أن المركز ماضٍ في سياسته الهادفة إلى وصول الحوار إلى كل فرد من أفراد المجتمع، واستخدام جميع الوسائل المتاحة لتحقيق هذا الهدف، ومنها وسائل الإعلام التي تعتبر من أهم الوسائل التي يمكن أن تساهم في تحقيق هذا الهدف. وبين أن المركز أنهى جميع الترتيبات اللازمة لإطلاق الحملة، والتي ستكون مدتها نحو ثمانية أشهر، لتكون بذلك أطول حملة توعوية سعودية في وسائل الإعلام.

طالبوا بتأسيس مراكز متخصصة

مختصون يحذرون من مضاعفة أعداد المصابين بالسرطان في المملكة

المصدر: جريدة اليوم الاربعاء٢٨ أبريل ٢٠١٠
http://www.alyaum.com/issue/article.php?IN=١٣٤٦٦&I=٧٥٤٧٢٠&G=١

حذر الأخصائيون المشاركون في ندوة " خدمات الأورام في المملكة بين الواقع والمستقبل" التى أقيمت مؤخرا بالمنطقة الشرقية من ارتفاع نسبة الاصابة بالسرطان في المملكة إلى ضعف النسبة الحالية خلال الـ «٢٠» عاما المقبلة وطالبوا بضرورة إنشاء مراكز طبية متخصصة لعلاج السرطان وتدريب الكوادر الطبية بها .

وأوضح رئيس الجمعية السعودية للأورام الدكتور عصام المرشد أن المملكة بها أكثر من ١٠,٥١٣ حالة إصابة بالسرطان حسب الإحصائية الأخيرة الصادرة عن السجل الوطني للأورام التي بينت أن نصيب الرجال منها ٥٠,٥ بالمائة والنساء ٤٩,٥ بالمائة .

وأضاف استشاري الأورام والعلاج بالأشعة الدكتور مشبب عسيري بقوله : رغم أن عدد الحالات المسجلة للسرطان في المملكة تعتبر قليلة، لكن يتوقع أن تزيد أضعافا مما يدعو إلى ضرورة تأسيس مراكز متخصصة لعلاج السرطان. من جهته أشار رئيس لجنة الأدلة السريرية والعلاجية "إلى أن الجمعية السعودية للأورام قامت بتشكيل مجموعات عمل متخصصة في كافة أمراض السرطان مثل الثدي، والجهاز العصبي، والدماغ، وعنق الرحم، والكلية والمعدة على أن تنتهي أعمال هذه اللجان بنهاية العام ٢٠١٠م، وسيتم رفعها للجهات التنفيذية ممثلة في وزارة الصحة لدراستها قبل تعميمها وتطبيقها ."

وشدد أمين عام الجمعية الدكتور خالد بالعرج على أهمية الاستفادة من قطاع الرعاية الصحية الأولية في مكافحة المرض.

كما طالب المشاركون في الندوة القائمين على الجمعيات الخيرية لمكافحة السرطان بضرورة التركيز على ممارسة عملهم الأساس المتمثل في تقديم الرعاية النفسية والاجتماعية لمرضى الأورام. كما شددوا على ضرورة إصدار قوانين تعنى بضمان حقوق المرضى والمرافقين لهم اجتماعيا ووظيفيا لتسهيل تلقي العلاج.

التربية تستبعد غير المتسامحين

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء ١٤ جمادى الأولى ١٤٣١ـ ٢٨ أبريل ٢٠١٠ العدد 3498 ـ السنة العاشرة
http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=٣٤٩٨&id=١٤٦١٦٠&groupID=٠

استبعدت لجان المقابلات الشخصية التي أعدتها وزارة التربية والتعليم في ٦ مناطق بالمملكة لفحص ٢٢ ألف متقدم للتدريس عددا من المتقدمين، الذين لم يحصلوا على نسبة ٦٠% من درجات التقييم المدرجة على استمارة المقابلة.
وقالت مصادر مطلعة بلجان المقابلات الشخصية التي تتألف من مشرفين تربويين إنه لا يمكن تحديد عدد معين للمستبعدين، أو تحديد حتى أسباب استبعادهم بسبب كثرة لجان المقابلة التي تتوزع على ٦ إدارات تعليمية.
لكن نفس المصادر لفتت إلى أن حالات الاستبعاد لن تخرج عن عدم توفر السمات الشخصية المناسبة لمهنة التدريس في المتقدم، أو عدم حمله صفة الاتزان العاطفي، وقدرته على مواجهة الانفعال، أو عدم وجود قيم التسامح والاعتدال وتقبل الرأي الآخر في شخصيته، أو عدم وجود إلمام ثقافي لديه بالمعلومات العامة التربوية والحياتية والتاريخية.
وكانت الوزارة قد أعلنت انتهاء أعمال المقابلات الشخصية لأكثر من ٢٢ ألف متقدم.

سجلت لجان المقابلات الشخصية التي أعدتها وزارة التربية والتعليم في ٦ مناطق بالمملكة لفحص ٢٢ ألف متقدم للتدريس حالات استبعاد محددوة لعدد من المتقدمين لم يحصلوا على نسبة ٦٠% من درجات التقييم المدرجة على استمارة المقابلة.
وعلمت "الوطن" من مصادر مطلعة بلجان المقابلات الشخصية التي تتألف من مشرفين تربويين في كل لجنة أن بعض اللجان سجلت حالات استبعاد لعدد محدود من المتقدمين للمقابلة، لعدم تمكنهم من الحصول على نسبة ٦٠% التي حددتها الوزارة كشرط لاجتياز مرحلة المقابلة الشخصية.
وكشفت المصادر عن أن حالات الاستبعاد لن تخرج عن عدم توفر السمات الشخصية المناسبة لمهنة التدريس في المتقدم، أو عدم حمله صفة الاتزان العاطفي، وقدرته على مواجهة الانفعال، أو عدم وجود قيم التسامح والاعتدال وتقبل الرأي الآخر في شخصيته، أو عدم وجود إلمام ثقافي لديه بالمعلومات العامة التربوية والحياتية والتاريخية.
من جانبها، أعلنت وزارة التربية والتعليم انتهاء أعمال المقابلات الشخصية لأكثر من ٢٢ ألف متقدم لشغل الوظائف التعليمية بمختلف مدارس المملكة العام المقبل بعد أن اجتازوا اختبارات المركز الوطني للقياس والتقويم الشهر الماضي.
من جانبه، أوضح نائب وزير التربية والتعليم لشؤون البنين الدكتور خالد بن عبد الله السبتي أن الوزارة أنهت أمس إجراء المقابلات الشخصية للمتقدمين لشغل الوظائف التعليمية لسد احتياج الوزارة من المعلمين في قطاع تعليم البنين في التخصصات المختلفة للعام الدراسي المقبل. وأكد أن عدد المتقدمين للمقابلات الشخصية التي أجرتها الوزارة طيلة الأسبوعين الماضيين بلغ ٢٢ ألفا و ٢٧١ متقدما، وأن المقابلات أجريت لجميع المرشحين في ست إدارات للتربية والتعليم في كل من مناطق الرياض، والقصيم، والشرقية، وعسير، وجدة وتبوك.
وشدد السبتي على أن المقابلة الشخصية التي أجراها المتقدمون تعد أحد شروط الدخول لمفاضلة الترشيح للوظائف التعليمية، وأن تقييم المرشحين تم من خلال استمارة مقابلة شخصية واحدة أعدت من قبل المركز الوطني للقياس والتقويم كجهة اختصاص، وأن هذه الاستمارة تقيس المهارات التي لم يشملها اختبار كفايات المعلمين مثل: السمات الشخصية، الاتجاهات والقيم، مهارات الاتصال والتصرف في المواقف التربوية، الثقافة العامة، مهارات التخصص للمتقدمين الذين ليس لديهم اختبار تخصص في المركز.
وأضاف أن إدارات التربية والتعليم الست شكلت عددا من اللجان في كل منها لتشرف على تنظيم واستقبال المرشحين وتدقيق ومطابقة المؤهلات، وإجراء المقابلات من قبل المشرفين التربويين المختصين والمباشرين لمهام العمل الإشرافي المدرسي، وكذلك لجنة طبية للتأكد من السلامة البدنية للمرشح، على أن تجرى المقابلات وفق آلية واضحة وميسرة للمرشحين.

أكاديميون: نظرية الصمت التي يتبعها السعوديون تعوق البحوث الاجتماعية

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء، ٢٨ أبريل ٢٠١٠
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/١٣٥٣٧٤

أكد أكاديميون وناشطون حقوقيون أن «نظرية الصمت» التي يتبعها الكثير من أفراد المجتمع السعودي تعيق الدراسات والبحوث والمسوح الاجتماعية.واعتبروا خلال ندوة نظمها قسم الخدمة الاجتماعية في مدينة الملك عبدالعزيز الطبية بعنوان «صحة الأسرة في مجتمع متغير»، أن هذا الموقف من البحوث والدراسات والمسوح الاجتماعية ينعكس سلباً على دقة مخرجاتها وبالتالي يؤدي إلى صعوبة الاستفادة منها في الواقع.

وقال أستاذ علم الاجتماع في جامعة الملك عبدالعزيز الدكتور عبيد آل مظف إن الخاضع للبحث أو الدراسة الاجتماعية يمارس انتقائية في التعامل مع البحث، ويتجه غالباً لعكس صورة مثالية عن نفسه، وهي ظاهرة اكتشفها الباحثون في المجتمع السعودي، ووقعت الكثير من الدراسات ضحية تضليلها.

وأوضح الدكتور آل مظف أن السبب في هذا ربما يعود ِإلى «اعتقاد المبحوث أنه مراقب نتيجة لعوامل بيئية واجتماعية متداخلة، إضافة محاولته في مجتمعاتنا العربية لالتزام ما يتفق عليه المجتمع عادة نتيجة الضغوط الاجتماعية التي تزيد حدتها لدينا، وهي سببت حساسية زائدة في عرض الأفراد لآرائهم صراحة.«

واتفقت الكاتبة الصحافية والناشطة الحقوقية الزميلة الدكتورة بدرية البشر مع الدكتور آل مظف، مؤكدة أن ما يمكن تسميته «نظرية الصمت» تسود أفراد المجتمع السعودي ويمكن تعريفها بلجوء الفرد إلى التزام الصمت عندما يكون رأيه مختلفاً عن رأي الجماعة أو إذا ما خشي أن يخالف رأيه المألوف والسائد.

فيما اعتبر أستاذ الخدمة الاجتماعية في جامعة الملك سعود الدكتور عبدالعزيز الدخيل أن تضليل الباحثين لنتائج البحوث والدراسات وارد، إلا أنه لا يعني عدم توافر البحوث والدراسات الاجتماعية المختلفة، مشيراً إلى دور الجمعية السعودية لعلم الاجتماع في تنفيذ بحوث ميدانية عدة ذات نتائج مرضية.

وتأتي ندوة «صحة الأسرة في مجتمع متغير» ضمن مشاركة قسم الخدمة الاجتماعية في مدينة الملك عبدالعزيز الطبية بجدة في اليوم العالمي للاختصاصي الاجتماعي، وافتتحها المدير التنفيذي للتشغيل في الشؤون الصحية بالحرس الوطني بالقطاع الغربي العقيد مهندس خالد باكلكا.

وأكد العقيد باكلكا أن المشاركة في هذه الندوة نابعة من إيمان بأهمية وضرورة التوعية الدائمة والمستمرة لخدمة هذه المهنة الإنسانية السامية.

وأوضح أن الخدمة الاجتماعية تتميز بالنظرة الشاملة، فهي تضع في الاعتبار كل العوامل الاجتماعية والصحية والسيكولوجية والاقتصادية وغيرها من العوامل التي تتفاعل مع بعضها بعضاً لتؤثر بشكل أو بآخر على حياة الفرد والأسرة والجماعة والمجتمع.

وقال: «في نظرنا أن الخدمة الاجتماعية تجاوزت في الوقت الراهن مظهرها الطبقي باقتصارها على خدمة الفئة الفقيرة من المجتمع وامتدت إلى جميع الفئات والطبقات على أسس ومبادئ علمية». كما أن الهدف من تنظيم هذه الندوة العناية بالمريض ومساعدته للاستفادة الكاملة من الخطة العلاجية والعودة السريعة لأداء دوره في المجتمع، وتوفير الدعم المعنوي للمريض وأسرته، وتحقيق التكافل الاجتماعي مع المؤسسات في المجتمع، ولتحقيق مبدئنا في التوسع والتعزيز والخدمة الرفيعة.

أما العميد المشارك للدراسات العليا والشؤون الأكاديمية في جامعة الملك سعود بن عبدالعزيز للعلوم الصحية الدكتور منصور القرشي، فأوضح أن التعليم والتدريب أصبح إستراتيجية محلية وعالمية أولتها الشؤون الصحية في الحرس الوطني جل اهتمامها إيماناً منها بالأثر البناء والفعالية لهذه الإستراتيجية

الرعاية اللاحقة فشلت و الوصم الاجتماعي محبط

آل مضواح: فشل الإصلاح وإعادة التأهيل رفعا نسب جرائم المفرج عنهم إلى ٧%

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء٢٨-٤- ٢٠١٠
.html٥٢٠٥٢٥/article٢٨/٠٤/٢٠١٠http://www.alriyadh.com/

أبها، حوار-مريم الجابر

أوضح "د.مضواح آل مضواح" مدير الإصلاح والتأهيل بسجون منطقة عسير، أن النظريات الاجتماعية تؤكد أن تجاوز نسبة الجريمة لحاجز (٧%) من المفرج عنهم يعد حالة غير طبيعية، ويدل على وجود نقص في برامج الإصلاح والتأهيل داخل السجون، أو خلل في برامج الرعاية اللاحقة، وعدم تقبل المجتمع للمفرج عنهم .

وقال في حديث ل"الرياض" إن نقص التهذيب والإصلاح وإعادة التأهيل يعود إلى عدة أسباب: أهمها تعرض المتهم أثناء التحقيق للمعاملة القاسية، مما يولد لديه انطباعاً بأن أجهزة العدالة الجنائية برمتها أجهزة بطش وقسوة، وبالتالي فإنه سينظر لكل ما يقدم من برامج بنوع من الشك والريبة، إضافة إلى عدم كفاية البرامج الإصلاحية، سواء من حيث الكم أو الكيف، ونقص الإمكانات المادية والبشرية، أو نقص كفاءة المنفذين لها، إلى جانب عدم مراعاة بعض القائمين على هذه البرامج لميول السجناء، ومستوياتهم التعليمية، وكذلك قدراتهم الجسمية والعقلية والنفسية .

السجون تنجح وتقصر !

وأضاف أن السجون لدينا تنجح في جوانب، وتقصر في جوانب أخرى، مثلها مثل أي وزارة، أو أي مؤسسة اجتماعية، حيث نجحت سجوننا في إصلاح وتأهيل بعض السجناء، مضيفاً أن لكل قاعدة شواذاً، فبعض السجناء يدخل السجن مجرماً، ويخرج منه مجرماً، ويعود إليه مجرماً، والسجون لا تتحمل مسؤولية هذا الفشل لوحدها، لافتاً إلى أهمية تأدية المجتمع دوره تجاه أبنائه قبل أن يصلوا إلى مرحلة الانحراف، وإكسابهم القيم والتقاليد المحمودة، وإقناعهم بها طوعاً لا كرهاً، فالمجتمع يتحمل جزءا من المسؤولية عن انحراف بعض أبنائه بسبب تقصيره في تنظيم بعض الجوانب تنظيما صحيحا، كما أن عودة المفرج عنه إلى الجريمة بعد إصلاحه وتأهيله في السجون، يعد دليلاً قاطعاً على فشل المجتمع في استيعابه ومنحه فرصة للتوبة، ومن هنا نجد أن المجتمع لا يخلو من المسؤولية في كلتا الحالتين. ومن المهم جدا الاقتناع بدور المجتمع في إصلاح السجناء ورعايتهم وتأهيلهم، واستيعابهم بعد الإفراج عنهم، ومن المهم أيضا معرفة التبعات والواجبات المترتبة على حقيقة أن السجناء فئة خاصة، فإذا نظرية الاختلاط التفاضلي تدل أن هذا النوع من الاختلاط يوثر تأثيراً بالغاً في سلوك الأشخاص في الوسط الاجتماعي سلباً أو إيجاباً، لذلك فمن باب أولى أن يكون الاختلاط داخل السجون أكثر تأثيراً لوجود متسع من وقت الفراغ لدى السجناء، وهذه كلها أسباب قوية تدفع بالقائمين على السجون إلى تطبيق نظام "التصنيف" في كل أنحاء العالم، مشيراً إلى أن تأخر بعض الدول في تطبيق هذا النظام، راجع إلى "قصر نظر" بعض المخططين، الذين يقنعون المسؤولين بعدم أهميته، ويقنعونهم أيضاً بأن سلبيات الاختلاط أقل بكثير من سلبيات التكلفة المادية للتصنيف .

التغيير والتطوير معاً !

وأشار إلى أن التغيير في نظم أجهزة العدالة الجنائية، لن يحقق النقلة الملائمة لطموحات القيادة، ما لم يمتد التغيير إلى مجال تأهيل القضاة، سواء الموجودين منهم على رأس العمل حالياً، أو من يعدون للعمل في مجال القضاء، بحيث يكون مشتملاً على العلوم والمعارف المتصلة بعلم الجريمة والعقوبة، وعلم الإصلاح .

نظام التصنيف

وأوضح "د.مضواح" أن اكتمال نظام التصنيف وتعميمه على جميع سجون المملكة لم يصل إلى الحد الأدنى المأمول، ومن أقوى الأسباب لهذا التأخر أنه عندما فصلت السجون عن الأمن العام وربطت بصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف مساعد وزير الداخلية للشؤون الأمنية، وأسندت إدارتها العامة إلى اللواء "د.علي الحارثي"، والذي يبذل جهوداً مضنية للتغلب على مشكلاتها، وجدنا أنفسنا أمام تركة متهالكة تماماً، ويتطلب الأمر إعادة بنائها وترميمها، وتحويلها إلى مؤسسات إصلاحية وتأهيلية، ويحتاج ذلك إلى عقدين من الزمن على الأقل، حتى تكون معبرة (شكلاً ومضموناً) عن العدل والمساواة، واحترام حقوق الإنسان عامةً، وحقوق السجناء خاصة .

400ريال للسجين يومياً

وقال إن الرعاية اللاحقة هي من اختصاص وزارة الشؤون الاجتماعية، فهناك إدارة عامة بالوزارة بهذا المسمى تماماً، لكنها شبه مصابة بالشلل، وهذا ما دعاني منذ سنوات إلى المطالبة باستحداث هذه الإدارة في وزارة الداخلية، ونقل صلاحية تلك الموجودة في وزارة الشؤون الاجتماعية إليها، لافتاً إلى أن السجين الواحد يكلف الدولة ما يربو على أربعمائة ريال في اليوم الواحد، فماذا لو أنفقت عليه الرعاية اللاحقة مئة ريال يومياً بعد الإفراج عنه، حتى يندمج في المجتمع، وفي هذه الحالة سنوفر كثيراً من التكاليف، وهذا ليس مفيداً للسجين وحده، وإنما لأسرته التي من المحتمل جداً، أن ينحرف أحد أفرادها بسبب غياب عائلها في السجن، وكذلك للمجتمع الذي كان من الممكن أن ينشئ مدرسة، أو مستشفى أو مشروعاً حضارياً، بما صرفه على السجناء العائدين للجريمة في السجون .

بعد النظر !

وأضاف أن هذا التقصير ليس ناتجاً عن توجه عام لإهمال الرعاية اللاحقة الفعالة، ولكن ربما يوجد خلل لدى بعض المخططين في وزارة الشؤون الاجتماعية، ووزارة المالية في الجانب المتعلق ب"بعد النظر"، إلى جانب عدم الوعي الكافي بأهمية هذه الرعاية في الوقاية من الجريمة، وعدم الوعي كذلك بما سيوفر لخزينة المال العام من الفارق الكبير، بين ما يصرف على السجين داخل السجن، وما كان سيصرف عليه من قبل الرعاية اللاحقة .

"العقوبات التعزيرية" شديدة

وأشار إلى أن بعض "العقوبات التعزيرية" شديدة جداً، وبخاصة عقوبات الجلد، فالله تعالى لم يشرع في أغلظ الجرائم الحدية - فيما هو دون إزهاق النفس- عقوبة جلد أعلى من (١٠٠) جلدة، مضيفاً: لا يوجد عاقل يدعي أنه أعلم من الشارع عز وجل، بما يصلح أحوال المذنبين، فكيف نفسر الحكم بمئات أو آلاف الجلدات. وعن تقنين "الأحكام التعزيرية" أفاد بأنه مطلب إنساني، وله فوائد لا تحصى على المجتمع ونظمه وعلى القضاء نفسه .

الوصم الاجتماعي

وشدد "د.مضواح" على أن "الوصم الاجتماعي" يعد أخطر النتائج السلبية المترتبة على العقوبة، كما أنه من أقوى الأسلحة التي استخدمت على نطاق واسع لتشويه سمعة بعض الأشخاص، موضحاً أن الوصم بالانحراف يعد من أهم العوامل التي تدفع بالفرد لمعاودة السلوك الإجرامي، لأنه يؤدي إلى النبذ الاجتماعي، فلا يوجد من يتقبل الموصوم، ويثني عليه ويشعره بقيمة ذاته، سوى رفاق السوء وعصابات الإجرام، فيندمج معهم وتبدأ تفاعلات نظرية "المخالطة الفارقة" ومن ثم يسلك سلوكهم، مشيراً إلى أن المجتمع هو المرآة التي يرى الفرد صورته من خلالها، ومن المفترض أن تكون هذه الصورة طبيعية، لكنها تظهر مشوهة في حالة الوصم بالانحراف .

معالجة الانحراف

وقال إن العقوبة لا تصلح أحداً، بل لابد من معالجة الانحراف من حيث أسبابه وعوامله وأعراضه، وكذلك البحث عن مشكلات السجين الذاتية والخارجية، التي دفعت به إلى السلوك الإجرامي أو الانحرافي، ودراستها ثم معالجتها، وعلى سبيل المثال: لو أن لدينا سجيناً في قضية سرقة، فعلى المختصين دراسة ظروفه المادية، وإذا تبين أنه عاطل عن العمل، كان من أهم إجراءات المعالجة تأهيله على مهنة مناسبة، والبحث له عن وظيفة بعد الإفراج عنه، أو مساعدته بقرض ميسر على إنشاء مشروع مناسب لمهنته التي اكتسبها خلال فترة سجنه، كل ذلك لنؤمن له مصدر رزق شريف، ومثل هذا الإجراء لا يهدف إلى القضاء على الجريمة من المجتمع فهذا أمر مستحيل، ولكنه يهدف إلى تقليل معدلات الجريمة والوقاية منها .

منظمات حقوق الإنسان

وعن دور منظمات حقوق الإنسان أشار "د.مضواح" إلى أنها تحاول إحداث نوع من التوازن بين حقوق الجاني وحقوق المجني عليه من الجانب الإنساني، فهي تحاول المحافظة على حقوق السجين التي لا تسقط بمجرد اقترافه للجريمة .

الثلاثاء القادم الأمير نايف يرعى الندوة الثانية لرعاية السجناء وأسرهم

الزهراني لـ(الجزيرة): الندوة تناقش قضايا بحثية هامة.. وتسلط الضوء على معاناة المفرج عنهم

المصدر: جريدة الجزيرة الاربعاء١٤ جمادى الأول ١٤٣١ العدد ١٣٧٢٦
.htm٧٢/ln٢٠١٠٠٤٢٨http://www.al-jazirah.com/

برعاية كريمة من صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية رئيس المجلس الأعلى للسجون، يقام مساء الثلاثاء القادم الموافق ٢٠-٥-١٤٣١ه الملتقى الثاني لرعاية أسر السجناء المفرج عنهم وأسرهم في القاعة الكبرى في مركز المملكة بالرياض. وأوضح أمين عام اللجنة الوطنية لرعاية السجناء والمفرج عنهم وأسرهم محمد بن عائض الزهراني لـ(الجزيرة) أن الملتقى الذي يستمر لمدة يومين سوف يتم فيه طرح مجموعة من أوراق العمل البحثية والتي تم إعدادها من قبل أكاديميين ومتخصصين تتناول الابعاد الشرعية والحقوقية، والاجتماعية والنفسية والصحية والاقتصادية والإعلامية لرعاية المفرج عنهم وأسر السجناء، وأفاد أن هذا الملتقى يهدف إلى تسليط الضوء على معاناة المفرج عنهم وأفراد أسرهم على المستويين الاجتماعي والوظيفي وخطورة هذا الأمر الذي قد يؤدي إلى انحراف أسر السجناء وتوسيع الهوة بين المجتمع بأفراده ومؤسساته وأسرة السجين مما يؤثر سلباً على النسيج الاجتماعي خصوصاً في ظل التكافل الاجتماعي الذي نعيشه في مجتمعنا والذي نستمده من ديننا الإسلامي الحنيف. وأبان الزهراني أن هذا الملتقى يمثل دعماً حقيقياً وتأكيداً على اهتمام الدولة بكافة أجهزتها بنزلاء السجون والمفرج عنهم وأسرهم ودعمها لبرامج رعايتهم إدراكاً للأبعاد الاجتماعية والاقتصادية لاحتواء السجين وأسرته، مدعومة بمساهمات كافة هيئات القطاعين الخاص والخيري وأفراد هذا المجتمع النبيل.

وأكد الزهراني أن رعاية صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية رئيس المجلس الأعلى للسجون تمثل تشريفا للعاملين على رعاية السجناء وأسرهم في اللجنة الوطنية لرعاية السجناء وفروعها الخمسة عشر في كافة المناطق والمحافظات، وكل من شارك في دعم ورعاية هذه الفئات، كما أن هذه الرعاية الكريمة تؤكد حرص سموه واهتمامه بفئة السجناء وأسرهم ودعم برامج البحث العلمي للكشف عن الآثار السلبية لإقصاء السجناء وأسرهم، ودعم برامج البحث العلمي للكشف عن الآثار السلبية لإقصاء السجناء وأسرهم، ودعم التوجهات الإيجابية نحو أهمية دمجهم في المجتمع وقيام كافة مؤسسات المجتمع والقطاع الخاص بإنجاح هذا الهدف الإستراتيجي سعياً إلى عودتهم مواطنين صالحين مساهمين في بناء وإنماء وطنهم جنباً إلى جنب، ويداً بيد مع بقية إخوانهم المواطنين.

فعاليات الندوة

وسوف تشمل فعاليات الندوة عقد ندوة كبرى يشارك فيها كبار المسؤولين في الجهات المعنية بتدريب وتأهيل وتوظيف المفرج عنهم وعقد ندوة علمية بعنوان (رعاية المفرج عنهم) الواقع والمأمول ومعرض المنتجات النزيلات يشمل نماذج من منتجات المصانع العاملة داخل السجون وابداعات النزلاء والنزيلات الحرفية والفنية، كما سيتم خلال هذه الندوة تكريم أبرز الداعمين لمسيرة اللجنة. وأضاف الزهراني إلى أنه سيتم الاجتماع لرؤساء اللجان في كافة مناطق ومحافظات المملكة مع أعضاء اللجنة الوطنية لرعاية السجناء والمفرج عنهم وأسرهم (تراحم). وأوضح الزهراني بأنه سيكون هناك مشاركة نسائية فعالة في الملتقى من خلال قاعة منفصلة بالإضافة إلى أن هناك العديد من أوراق العمل للعديد من الباحثات.

بينها ٩٤الف حقوقية و٧٣الف جنائية

700ألف قضية نظرتها المحاكم و٢.٢ مليون صك انجزتها

كتابات العدل خلال عام

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء٢٨-٤-٢٠١٠
http://www.alriyadh.com/٢٠١٠/٠٤/٢٨/article٥٢٠٦٩٤.html

الرياض-حمد الجمهور

بلغ مجمل القضايا التي نظرتها محاكم المملكة خلال عام واحد فقط ٧٨١٩١٧ قضية

وابان تقرير صادر من وزارة العدل حصلت الرياض على نسخة منه ان محاكم المملكة البالغ عددها ٢٧٢ محكمة انهت ٣٥٧٢١٨ قضية منها ٩٤١١٩ قضية حقوقية و ٧٣١٨٩ قضية جنائية و ١٨٩٩١٠ قضية انهائية عقدت لها ٦٩٥٦٨٨ جلسة قضائية للنظر في هذه القضايا التي باشرها اصحاب الفضيلة القضاة بمحاكم المملكة

واوضح التقرير ان المحاكم اصدرت في المناطق التي لايوجد بها كتابات عدل ما مجموعه ١٣٠٢٦٥ صكاً موزعة مابين صكوك مبايعات وعددها ٢١٦٠٧ وصكوك وكالات وعددها 99992 وصكوك اقرارات وعددها ١٢٧٦٣ وصكوك كفالات وعددها ٤٢٢ وصكوك رهن وعددها ١٩٧٦

وتضمن التقرير الذي صدر عن الوزارة حديثا معلومات عن القضايا المرفوعة لمحكمتي التمييز في كل من الرياض ومكة المكرمة بحسب نوعية القضايا ونوعية تمييزها مع تحليل خاص عن نشاط المحكمتين معا وبلغت القضايا المميزة والصادرة عن محاكم المملكة ٥٦٨٥٧ قضية حيث اصدرت محكمة تمييز الرياض مامجموعه ٢٤٤٧٤ قضية بنسبة ٤٣%من مجموع القضايا بينما ميزت محكمة التمييز بمكة ٣٢٣٨٣ قضية اي بنسبة٥٧ %

وبين التقرير الجهود التي تقوم بها كتابات العدل لانجاز الصكوك بالدقة والحرص وخدمة المراجعين وتقديم ايسر السبل لانهاء معاملاتهم حيث انجزت كتابات العدل في المملكة والبالغ عددها ١٣٣ كتابة عدل خلال عام اكثر من ٢٢٠٩٢٦٠ صكا منها ٣٦٠٨٤٠ صك مبايعة و ٢٢١٩ صك كفالة و ١٥٦٠٢٦٢ صك وكالة و ٢٥٨١٠٣ صك اقرار و ٢٧٨٣٧ صك رهن

من جانبه نوه معالي وزير العدل الدكتور محمد بن عبدالكريم العيسى بما تحظى به وزارة العدل بفضل الله عز وجل من دعم متواصل وعناية خاصة من لدن خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي العهد وسمو النائب الثاني حفظهم الله نظرا لاهمية ماتقوم عليه الوزارة من مرفق القضاء والمسئولية الجسيمة المناطة به.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

8حقوق للمستهلك.. لكن الانتهاكات صارخة والجمعية لا تكفي

المصدر: جريدة الاقتصادية الخميس ٢٢-٤- ٢٠١٠
http://www.aleqt.com/٢٠١٠/٠٤/٢٢_article٣٨٢٧٩٨.html.

د. بدر البصيص

الحديث عن حقوق المستهلك حديث ذو شجون يمس جميع شرائح المجتمع وتزداد أهمية حماية ورعاية المستهلك يوماً بعد يوم لعدة أسباب أهمها الغلاء في أسعار السلع والخدمات وأن المستهلك ليس لديه معلومات كافية عن درجة أمان المواد التي يستهلكها سواء كانت أدوية أو أغذية أو أدوات كهربائية وغير ذلك وكذلك يفتقر إلى المعلومات عن الطرق السليمة للاستخدام، وحماية المستهلك تشمل استخدام أحدث طرق الرقابة على المنتجات للمحافظة على صحة المستهلك وحمايته من التضليل .

إن المبادئ الأساسية لحماية المستهلك توضحها حقوق المستهلك في العيش في أمان وسلامة والحصول على المعلومة الصحيحة، والاختيار الطوعي للسلع والخدمات دون ضغوط أو عوامل تؤثر في هذا الاختيار وأن يُصغى إليه وتحترم آراؤه وأفكاره، وهذه الأركان اعتمدتها وبنت عليها الجمعية العامة للأمم المتحدة مبادئ وقواعد حقوق المستهلك العامة التي شكلت قاعدة رئيسة لحماية المستهلك في جميع أنحاء العالم، وهي :

1- الحق في تأمين الحاجات الأساسية: وتشمل المأكل والملبس والمسكن والصحة والتعليم. ولضمان استيفاء هذا الحق طالبت الأمم المتحدة الدول باتخاذ إجراءات تكفل استيفاء هذا الحق كإنشاء مؤسسات رقابية واعتماد المعايير الدولية للجودة وضمان توافر هذه الحاجات بشكل دائم وبأسعار مناسبة .

٢- الحق في السلامة: هو حماية المستهلك من المخاطر التي تسببها المنتجات والسلع والخدمات .

3- الحق في الحصول على المعلومات: ويعني أن تدون على المنتج أو الكتيبات التوضيحية الملحقة به معلومات صحيحة وإيجاد قواعد معلومات للمستهلك ومنع الإعلانات التضليلية .

4-الحق في الاختيار: أي الحق في انتقاء المنتج أو السلعة التي تلائمه من حيث الجودة والسعر .

٥- الحق في التمثيل والمشاركة في اتخاذ القرار: حيث ينبغي الاستماع إلى رأي المستهلك وإشراكه في إعداد السياسات الخاصة بالاستهلاك، من خلال إنشاء جمعيات لحماية حقوقهم وإيصال أصواتهم للجهات المختصة .

٦- الحق في التعويض: ينبغي أن تكفل التشريعات حق المستهلك في الحصول على تعويض عادل في حالة تضرره من الخدمات والسلع التي اقتناها .

٧- الحق في التثقيف: وهو الحق في التمتع بالمعارف والمعلومات الكافية لتوخي سلوك استهلاكي رشيد وواع .

٨- الحق في العيش في بيئة نظيفة: خالية من التلوث من خلال الاستخدام الموازن للموارد ومكافحة مصادر التلوث. وللمستهلك الحق في الاعتراض بشتى الوسائل القانونية على تلوث البيئة من المخلفات الصناعية وعوادم السيارات والمبيدات والأتربة لما توقعه من أضرار على صحته وصحة أسرته .

وفي المملكة أنشئت جمعية لحماية حقوق المستهلك بموجب القرار الصادر من مجلس الوزراء رقم ٢٠٢ بتاريخ ١٤٢٨/٦/١٧هـ، تهدف إلى العناية بشؤون المستهلك ورعاية مصالحه والمحافظة على حقوقه والدفاع عنها وتبني قضاياه لدى الجهات العامة والخاصة وحمايته من جميع أنواع الغش والتقليد والاحتيال والخداع والتدليس في جميع السلع والخدمات والمبالغة في رفع أسعارهما ونشر الوعي الاستهلاكي لدى المستهلك وتبصيره بسبل ترشيد الاستهلاك، وقد

أعطى النظام الجمعية كثيرا من الحقوق وحق تبني قضايا المستهلك ومحاربة المغالاة في الأسعار ولها أن تتابع جميع القضايا التي تتعلق بالمستهلك مع الجهات ذات العلاقة ولها أن ترفع قضايا أمام السلطات القضائية ضد بعض الجهات حكومية كانت أو تجارية عندما تتهاون في تطبيق الأنظمة أو تغالي في الأسعار .
هذه الحقوق رغم أهميتها لكننا في أرض الواقع نجد انتهاكا صارخا لها، والدليل على ذلك عديد من المنتجات التي تمتلئ بها الأسواق رغم التحذير منها لخطورتها على الصحة ونجد أيضا الإعلان عنها في الصحف .
وإذا بحثنا عن تفعيل حق حصول المستهلك على التثقيف بما يحفظ له صحته وأمنه نجد أنه تفعيل ضعيف لا يرقى إلى مستوى خطورة أي منتج أو سلعة تسبب ضرراً ونجدها في الأسواق وبعد تداولها بسنوات نجد التحذير منها ورغم هذا التحذير نجد هذه السلع باقية في رفوف الأسواق والبقالات فأين المتابعة؟ ثم هناك عدم وضوح في ذكر المعلومات الخاصة بأي منتج .
إن هذه الجمعية محل انتقادات عديد من المستهلكين، بل إن بعضهم لا يعرف بوجودها أصلاً، لأن دورها في الإيضاح والتوعية ونشر الثقافة يكاد يكون منعدم، ولاختفاء صوت الجمعية في مثل هذه القضايا على الرغم من أنها تعد صوتاً للمستهلك. وهنا لا نهمل دور وزارة التجارة ووزارة البلدية من خلال التفتيش على المنتجات والسلع واتخاذ الإجراءات النظامية اللازمة ضد المخالفين ودور مصلحة الجمارك بالرقابة على انسيابية ودخول البضائع ودور هيئة المواصفات والمقاييس بالرقابة على مواكبة المتطلبات الدولية لكن هذه الحماية محكومة بنظم بيروقراطية فيما يتعلق بآلية عملها والميزانية المخصص لها، فلا بد من وجود طرف مقابل لها للتعاون معها وهذا الطرف هو المستهلك ممثلاً في الجمعية المذكورة أعلاه. وبالتالي فإن الأعمال التي تقوم بها الجمعية لا تكفي لحماية حقوق المستهلك في ظل تنافس القطاعات التجارية ومنتجي السلع والخدمات على استغلال المستهلك باستهداف موارده المادية بالمغالاة في الأسعار وتوريد سلع وخدمات رديئة في ظل أنظمة بيروقراطية وموارد محدودة، فالمستهلك ما زال حائراً بين قطاع خاص هدفه الربح دون الالتفات إلى أي حق للمستهلك وبين أنظمة وآليات غير مواكبة للتطورات الاقتصادية والاجتماعية، ولا بد من الإشادة ببعض الجهود التي تدل على الاهتمام بمصلحة المستهلك والحس بالمسؤولية الوطنية، منها معاملة قضايا الغش التجاري كقضايا جنائية وجعل سلطة التحقيق فيها لهيئة التحقيق والادعاء العام. ونختم حديثنا بأهمية الدور التكاملي والتعاون بين الجهات العامة من جهة والمستهلك ومن يمثله من جهة أخرى والارتقاء بالحس الوطني لدى القطاع الخاص لأن الوطن للجميع.

مؤسسة عكاظ للصحافة والنشر

من قضايا الصغيرات والكبيرات!

المصدر: جريدة عكاظ السبت ١٤٣١/٠٥/١٠ هـ ٢٤ أبريل ٢٠١٠ م العدد : ٣٢٣٣
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١٠٠٤٢٤/Con٢٠١٠٠٤٢٤٤٦٣١٩/٢٠١٠٠٤٢٤٤٦٣١٩.htm

محمد بن علي الهرفي

الحديث عن قضايا المرأة في بلادنا لا يكاد يتوقف، وكل يتحدث بطريقته الخاصة وبحسب قناعاته الشرعية والاجتماعية وأحيانا الاقتصادية.

أما الصغيرات فيكاد الحديث ينحصر في مسائل تزويجهن وانعكاسات ذلك عليهن، لكن الكبيرات يحظين بالحديث عن قضايا متعددة مثل: العمل وظروفه والتميز في الراتب أحيانا، والعنف الأسري، وقضايا الزواج والطلاق، وضياع الحقوق في المحاكم وما أشبه ذلك من أحاديث بدأت وأحسب أنها ستستمر لفترة طويلة لظروف المخاض التي يمر بها مجتمعنا والتي لا أعرف متى سنتهي ولا كيف.

وأزعم أنني من أوائل من كتبوا عن هذه الموضوعات في كتابي «رقصة الموت» وهو يتناول بعض أهم الموضوعات التي كانت تعاني منها المرأة السعودية قبل حوالي ربع قرن ولا زال بعضها حاضرا حتى اليوم.

وأظن ـ والله أعلم ـ أن بعض الذين يكتبون عن قضايا المرأة لا تهمهم المرأة كثيرا، وأفعالهم التي تطفو على السطح أحيانا ـ مع قلتها ـ تؤكد ذلك، وإنما يدفعهم الموج أحيانا ظنا أن هذا الحديث مما تتطلبه السوق، وهو يتماشى مع مظاهر الحضارة التي يتقمصها البعض أحيانا! وأجد أحيانا أن بعض من يكتب عن المرأة ـ من الرجال والنساء ـ هم من خارج هذه البلاد، ولا يكادون يعرفون شيئا عن قضايا المرأة السعودية ولكنهم ظنوا أن تناول هذا الموضوع قد يفيدهم ويقربهم ففعلوا فجاءت كتاباتهم في واد والحقيقة في واد آخر.

الحديث عن تزويج الصغيرات من رجال في عمر آبائهن أو أجدادهن موجود في بلادنا وفي بلاد أخرى، لكنه يبقى قليلا ونادرا ولولا بشاعة الفعل وآثاره السيئة لما تحدث عنه أحد ـ هكذا أظن.

قضايا تزويج الصغيرات أو بيعهن أحيانا لمن يدفع أكثر مهما كانت حالته الصحية أو عمره الافتراضي لا يمكن القضاء عليها بالمقالات الصحافية وحدها، ولا بسن القوانين أيضا، لأن هذه المسألة تتشابك فيها فهم البعض للشريعة الإسلامية وفهم قوامة الأب على بناته، بالإضافة للعادات الاجتماعية التي تأخذ حكم الشريعة أحيانا، بل وزيادة عليها أحيانا أخرى.

المجتمع بحاجة إلى تثقيف جاد يتناسب مع فهم الناس وعبر كل وسائل الإعلام والتعليم، وكذلك عبر خطب الجمعة والمحاضرات العامة.

الصغيرة قد تتزوج أحيانا برضاها ورضى والديها، وقد يكون الزوج في منتصف العمر، وليس بالضرورة أن يفشل هذا الزواج، كما أنه ليس بالضرورة أن يكون الزواج بيعا وشراء.

لكنني مع ذلك مقتنع أن الغالبية العظمى من زواج الصغيرات سيكون فاشلا، وأنه لا يجوز القياس على ما كان يحدث أيام الآباء والأجداد فلكل عصر ظروفه الخاصة، ومن أجل ذلك فإنني أميل إلى سن قوانين تحمل شيئا من المرونة في إمضاء هذا النوع من الزواج أو إيقافه، كما أن ثقافة المجتمع في غاية الأهمية للتقليل منه على أقل تقدير.

وللقضاة في قضية المرأة دور كبير سواء أكانت صغيرة أم كبيرة، وهنا يأتي دور وزير العدل ليحسم هذه المسألة مع القضاة الذين قد يضيع بعضهم حقوق المرأة بالمماطلة وإضاعة الوقت أو الأحكام التي لا تتفق مع بشاعة الجريمة أحيانا.

الزوجة أحيانا تتعرض للعنف الجسدي من زوجها وفي الشارع العام، هذا الزوج ينبغي أن يتعرض لحكم يتفق مع بشاعة العمل الذي قام به وبسرعة لكي يكون عبرة لسواه.

الزوج الذي يطلق زوجته ثم يهمل أولاده الذين يعيشون معها، أو الذي يعلق زوجته لا هي عنده ولا هي مطلقة، أو الذي يسيء معاملتها، كل هؤلاء يجب أن يلاقوا عقابا يتناسب مع أفعالهم، وهنا يأتي دور القضاة والأنظمة في إنصاف المرأة وقضاء أمورها بالسرعة اللازمة.

قضايا المرأة ليست محصورة فيما سبق أن أشرت إليه، فهناك قضايا أخلاقية تفسد حياة الشباب من الجنسين، تشارك فيها الفتاة كما يشارك فيها الفتى، هناك قضايا الإعلام وتأثيراتها السلبية، قضايا الجامعات والقبول فيها، قضايا العمل وأماكنه وتأثير ذلك على الحياة الأسرية للمرأة. هذه كلها تحتاج إلى وقفات جادة لبحثها بموضوعية لتستفيد منها المرأة والرجل إذ لا يمكن فصل بعضهما عن البعض الآخر، وبعد ذلك كله نتطلع إلى إصلاح مجتمعنا.. نحتاج إلى وقت لكن علينا أن نبدأ بخطوات علمية واقعية وعندها نتوقع نتائج إيجابية؛ هذا إذا تعاون المجتمع كله على الوصول إلى هذا الهدف.

المجلس الأعلى للمرأة

المصدر: جريدة الوطن الاحد١١ جمادى الأولى ١٤٣١- ٢٥ أبريل ٢٠١٠ العدد 3495 - السنة العاشرة
http://www.alwatan.com.sa/news/writerdetail.asp?issueno=٣٤٩٥&id=١٩٠٢٤

عبدالله صادق دحلان

المرأة السعودية استطاعت أن تثبت وجودها في معظم القطاعات العملية، وأن تفوز بالتحدي الكبير الذي وضُعت فيه. ورغم جميع الانتقادات وجميع الآراء التي تعارض عمل المرأة إلا أن المرأة السعودية بفضل سياسة حكومة المملكة بإتاحة فرص التعليم للجنسين الرجل والمرأة في جميع التخصصات وعلى جميع المستويات، استطاعت أن تحقق نجاحات متميزة في داخل وخارج الوطن. ورغم محدودية فرص المنافسة للمرأة السعودية في بعض الأعمال لأسباب معينة وبصرف النظر عن قناعتنا بالأسباب إلا أننا حريصون كل الحرص على شؤون المرأة بصفة عامة. فالمرأة السعودية محل اهتمام القيادة السعودية، ومحل اهتمام المثقفين والمتعلمين بصفة عامة. ورغم حرص الحكومة السعودية في توفير جميع التسهيلات لتغطية احتياجات المرأة وتسخير جميع الإمكانات لخدمتها في جميع القطاعات الحكومية إلا أنها غير ممثلة في عديد من القطاعات والمجالس وعلى وجه الخصوص المجالس البلدية والأدبية والجمعيات الخيرية بصفة عامة ومجلس الخدمة المدنية ومجلس إدارات التأمينات الاجتماعية والمجلس الاقتصادي ومجالس المناطق ومجالس المحافظات ومجالس الجامعات وغيرها من المجالس صانعة القرار لفئات المجتمع بما فيها المرأة السعودية. وهذا جزء من متطلبات المرأة ومتطلباتها عديدة. هذا ما دفعني وزملائي في لجنة الشؤون الاجتماعية في الدورة الماضية لمجلس الشورى للمطالبة بإنشاء مجلس أعلى للأسرة. وكنت أذهب إلى أكثر تخصصاً فطالبت بإنشاء مجلس أعلى لشؤون المرأة يتولى احتياجات المرأة في كل قطاع وتتجمع جميع الفروع النسائية المنتشرة في عديد من القطاعات الحكومية لخدمة المرأة في مكان واحد، وهو المجلس الأعلى للمرأة، ويمثل هذا المجلس المرأة في مجالس إدارات منظمات المجتمع المدني، ويكون المتحدث الرسمي والمفاوض والمدافع عن حقوق المرأة أمام جميع القطاعات الحكومية وغير حكومية وهو المسؤول عن متابعة تطبيق القواعد والتنظيم والقوانين المنظمة لعمل المرأة وهو المسؤول عن معالجة القطاعات الأساسية الخاصة بالمرأة وهو الممثل للمرأة لدى الحكومة، شريطة أن يكون أعضاء المجلس الأعلى للمرأة من أعضاء سعوديات وأن ترأس هذا المجلس إحدى السيدات السعوديات من ذوي العلم والمعرفة والخبرة والقدرة على تحمل المسؤولية نيابة عمن تمثلهن وأن تخصص لهذا المجلس ميزانية عادلة لتغطية الاحتياجات والمسؤوليات المتوقع توليها. إن مشاركة المجلس الأعلى للمرأة في صناعة القرار وصياغة اللوائح الخاصة بالمرأة سواء من خلال المشاركة في مجلس الشورى كأعضاء مستقبلاً أو كمستشارات كما هو معمول به حالياً ولكن ممثلين المجلس الأعلى للمرأة.

إن فكرة إنشاء المجلس الأعلى للمرأة هي فكرة قديمة ومطالب قديمة وإن لم يكن الظرف مناسباً لطرحها في ذلك الوقت، فقد يكون طرحها الآن مناسباً، لاسيما أن الملك عبدالله حريص على تطوير جميع الخدمات المقدمة للمواطنين ومنهم المرأة التي تمثل عنصراً أساسياً في مجتمعنا.

إن من أهم القرارات الإيجابية الداعمة والمساندة لعمل المرأة السعودية كانت في عهد الملك عبدالله بن عبدالعزيز وقد جاءت على المستوى الدولي بدعم تعيين الدكتورة ثريا عبيد نائب الأمين العام للأمم المتحدة رئيس صندوق التنمية والإسكان، وعلى المستوى المحلي بتعيين أول امرأة سعودية مديرة لجامعة حكومية سعودية هي الدكتورة الجوهرة آل سعود وتعيين أول امرأة سعودية نائبة لوزير التربية والتعليم الدكتورة نورة الفايز، وفي عهده تم تعيين أول مديرة لجامعة نسائية خاصة الدكتورة هيفاء جمل الليل. وفي عهد خادم الحرمين الشريفين شاركت المرأة السعودية ولأول مرة في تاريخ المملكة في برامج الحوار الوطني وفي كل دورة للحوار الوطني وفي كل موضوع كانت المرأة السعودية مشاركة مشاركة فعلية ومنحت كامل الحرية للتعبير عن رأيها وفكرها وبلغة برلمانية. وفي عهد الملك عبدالله شاركت المرأة المثقفة السعودية شخصياً في معارض الكتاب والمؤتمرات الإقتصادية مع التزامها الكامل بالضوابط الشرعية

والاجتماعية وبالعادات والتقاليد. أتمنى على صانع القرار أن تحظى فكرة إنشاء المجلس الأعلى للمرأة بالموافقة على أن يرتبط هذا المجلس مباشرة بخادم الحرمين الشريفين ويكون هو المشرف العام على هذا المجلس.
إن مسؤوليات المجلس الأعلى للمرأة لا تتعلق بعمل المرأة فقط وإنما هناك مسؤوليات كبيرة من أهمها المحافظة على حقوق المرأة التي حفظها ديننا الحنيف، والمحافظة على كرامة وخصوصية المرأة السعودية وهي كثيرة ولا توجد جهة واحدة مسؤولة عن هذه المعالجة. وقد يكون في هذا المجلس الأعلى للمرأة الحل الأمثل لمعالجة المعوقات التي تواجهها المرأة السعودية والمقيمة. وقد يرى البعض عدم الحاجة لهذا المجلس ويطالبون بالتوسع في تواجد المرأة في قطاع الخدمات الحكومية ولا داعي لفصل عمل المرأة أو المراكز النسائية عن الوزارات، وقد يكون لهم وجهة نظر أحترمها، وإنما طرحي ينبثق من حرصي على توحيد الجهود في مجلس واحد يحافظ ويراعي حقوق المرأة ويكون هو صوتها. وهو اجتهاد شخصي في طرح بعض الحلول للمعوقات التي تواجهها المرأة السعودية في جميع القطاعات.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

الكفالة سبب البطالة الأول

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين٢٦-٤- ٢٠١٠
http://www.aleqt.com/٢٠١٠/٠٤/٢٦/article_٣٨٤٣٦٠.html.

د. صالح السلطان

لا يمكننا أن نحارب البطالة وأن نوطن الوظائف وفي الوقت نفسه نتعامى عن الميزات النسبية لتوظيف اليد العاملة غير السعودية. من أين أتت هذه الميزات؟ من أنظمة الإقامة والاستقدام، القائمة على مبدأ الكفالة الخاصة. تغيير ثقافة الكفالة شرط من شروط نجاح توطين الوظائف وتقليل الاستقدام .

عندما يدفع الواحد منا دراهم للحصول على سلعة أو خدمة فإننا نسعى إلى الحصول على أعلى منفعة مقابل الدراهم التي ندفعها. لأن الناس تهمهم مصالحهم الذاتية قبل مصالح غيرهم. وهذا سلوك بشري بدهي ينطبق بالتأكيد على التوظيف .

لا شك أن نظام الإقامة يفرض تبعات وواجبات وقيودا على الوافد، تجعل توظيفه مغريا أكثر من توظيف السعودي إذا تساوت الكفاءة والقدرة عند التوظيف. وبعبارة أخرى، تكلفة الوافد أقل (عادة) على صاحب العمل، في حال تساوي القدرات والمهارات. ولولا ذلك لما رأينا قوة الطلب على الاستقدام. وكلما تدنى مستوى الوافد مهنيا وقلت مهاراته، انخفضت تكلفته مقارنة بالسعودي. طبعا هذه هي الصورة العامة، وليس بالضرورة أنها تنطبق على كل فرد وكل حالة .

ليس من المبالغة أن نقول إن أنظمة الإقامة والاستقدام الحالية صنعت أوضاعا. أعطت أصحاب العمل سلطة واسعة على العاملين غير السعوديين، وفرصة قوية لاستغلالهم، وهو وضع لا يملكون مثله أو حتى قريبا منه مع السعوديين .

وكان لتلك الأنظمة دور كبير في تهيئة الظروف للوضع الحالي في نمط وأوصاف بيئة العمل في بلادنا. وهي بيئة لا تسمح بها تشريعات أكثر الدول. وجلبت في ظل هذه الأنظمة عمالة متدنية المهارة. وقد بينت دراسات أن هذا التدني تسبب في انخفاض نمو الناتج المحلي الإجمالي. وتثبت التحليلات الاقتصادية وجود علاقة تأثير طردية بين مستوى مهارات القوى العاملة ونمو الاقتصاد وتطوره .

ونمت في ظل تلك الأنظمة ممارسات التستر والتوسع في الاستقدام والتكسب الريعي .ودفعت (بطريقة غير مباشرة) أبناء وبنات الوطن إلى الترفع عن أداء كثير من الأعمال البسيطة، التي يؤديها أبناء الدول الأخرى، حتى ولو كانت غنية متطورة اقتصاديا كالدول الغربية. بل تطرفنا في الكسل، والأمثلة كثيرة. خذوا (مثلا) عمالة حمل الحقائب في المطارات. هل ترونهم في المجتمعات الأخرى (غير الخليجية)؟ لا، ولو كانت أكثر ثراء كالدول الصناعية .

بل لم نستفد من دعم مشاريع لتوظيف السعوديين (كما يقدم مثلا بنك التسليف)، لأن المشروع المدعوم تحول إلى أداة لإيجاد وظائف لغير السعوديين. ولم لا وهم متوافرون .والجميع يعرف أن نظام الكفالة يحفز على استقدام عمالة تعمل شكلا عند صاحب العمل، ولكنها حقيقة تعمل عند الغير. ومن الصعب الالتزام بشرط ألا يعمل الوافد إلا عند صاحب العمل، في المؤسسات والأعمال الصغيرة والمنازل خاصة، ولدى الناس ألف طريقة وطريقة للتحايل على القانون .

هذه الأوضاع وما صنعته من اتكالية مفرطة على غير النشأة بوضوح إثر طفرة السبعينيات، وكانت الآلية فكرة الكفالة. استشرى الاعتماد على الغير، وتكيفت أساليب الحياة متأثرة بالظروف التي أسهم في جلبها نظام الإقامة، كتأخر إغلاق المحال إلى ساعة متأخرة من الليل .

لم تكن هذه أول مرة في اعتمادنا المفرط على الغير، فقد تعرض لها أجدادنا (مع الفارق طبعا) عندما فتحت عليهم خزائن الأرض إثر الفتوحات الإسلامية. أورد صحيح البخاري قصة قتل عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ في كتاب فضائل الصحابة .

مما جاء في صحيح البخاري: ".. قال (عمر) يا ابن عباس انظر من قتلني فجال ساعة ثم جاء فقال: غلام المغيرة قال: الصنع (أي الذي يمتهن صناعة الأشياء بيديه) قال نعم قال قاتله الله لقد أمرت به معروفا الحمد لله الذي لم يجعل ميتتي بيد

رجل يدعي الإسلام قد كنت أنت وأبوك تحبان أن تكثر العلوج في المدينة، وكان العباس أكثرهم رقيقا فقال إن شئت فعلت أي إن شئت قتلنا قال كذبت بعد ما تكلموا بلسانكم وصلوا قبلتكم وحجوا حجكم ."...

يظن البعض أن المطالبة بإلغاء نظام الكفالة من صنع منظمات حقوق الإنسان، أو تبرره هذه الحقوق فقط. والأمر ليس كذلك، بل هناك سبب آخر لا يقل أهمية: توظيف المواطنين. لقد أخضعت الظروف التي يصنعها نظام الكفالة للتحليل الاقتصادي، والذي بين أنه ضد توطين الوظائف .

التحليل الاقتصادي لسوق العمل يبين أنه يجب أن يرتكز توطين الوظائف في القطاع الخاص (وخاصة في المنشآت الصغيرة والمتوسطة) على حلول هيكلية طويلة الأمد ترتكز على نظام أجور يستند في المقام الأول على السوق market-based wage system، وليس على تجزئة سوق العمل حسب القطاع (حكومي وخاص) أو حسب الجنسية (نظام الإقامة). وهذا يعني تقليص الفجوة مع الوقت بين اليد العاملة الوطنية وغير الوطنية في الحقوق والواجبات المتعلقة بالعمل، وأهمها حرية الانتقال من عمل إلى عمل المسماة في تحليل اقتصاد العمل .labor mobility

وفي هذا، ينبغي أن تتوازن وتتسق السياسات المرحلية كسياسات الحد من الاستقدام وخاصة ذات المهارات المتدنية والمتوسطة مع هدف التحول إلى نظام أجور قائم على السوق، وإلا لن تنجح سياسات الحد من الاستقدام .

سوق العمل (الحكومي والخاص) في الدول الصناعية أو المتطورة اقتصاديا قائم على قوانين تستند إلى السوق. ولم توضع هذه القوانين عبثا، لأن التحليل الاقتصادي يؤكد أن مرونة سوق العمل شرط لحماية اليد العاملة الوطنية وشرط لتحسين أدائها. وهناك ما يشبه الإجماع (في التحليل الاقتصادي لسوق العمل) على انتقاد وجود ازدواجية أو تجزئة في سوق العمل .labor market segmentation وقد كتبت في هذه الموضوعات مئات البحوث والدراسات النظرية والتطبيقية. وحتى لا يساء الفهم، لا ينكر أن هناك قدرا من تأثير القطاع والجنسية على الأجور، ولكن هذا التأثير ينبغي أن يكون ثانويا مقارنا بتأثير السوق .

التحول إلى نظام أجري سوقي لليد العاملة شرط لنجاح الحد من الاستقدام، والحد من الاستقدام شرط لنجاح الحد من البطالة. ولكن التحول إلى نظام أجري سوقي لليد العاملة غير عملي إذا أبقينا (في الوقت نفسه) على نظام الكفالة .

وهذه عناوين مقترحة في إصلاح الوضع :

-الاستقدام عن طريق هيئة مسؤولة عن الاستقدام وشؤون الوافدين، تمثل عدة جهات، ويوقف العمل نهائيا بأسلوب إعطاء تأشيرات مباشرة للمنشآت .

-تحديد عدد كلي للتأشيرات الممنوحة سنويا .

-حرية الانتقال لعمل آخر labor mobility للوافدين .

-قفل باب إعطاء تأشيرات جديدة للعمالة المتدنية المهارة، إلا في حالات نادرة .

-تأشيرات محددة مسبقا في مدة البقاء والعمل، مع منح إقامة دائمة في حالات .

من المؤكد أن تطبيق الترتيبات السابقة يتطلب مناقشات تفصيلية. والعمل بها سيرفع مستوى الأجور في المملكة، وسيزيد نسبة مساهمتها في الناتج المحلي، وهو أمر مطلوب .وستصحب التطبيق آثار جانبية وتكاليف على المدى المتوسط، ولكن كما يقول المثل "مكره أخاك لا بطل". علينا الاختيار بين اثنين: تحمل هذه التكاليف والمضار على المدى المتوسط أو بطالة عالية باستمرار.

لماذا حقوق مرضى الإيدز

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء١٣ /١٤٣١/٠٥ هـ ٢٧ أبريل ٢٠١٠ م العدد : ٣٢٣٦
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١٠٠٤٢٧/Con٢٠١٠٠٤٢٧٣٤٦٨٩٢.htm

خالد ابو راشد

تشرفت بدعوتي لحضور ملتقى للجمعية السعودية الخيرية لمرضى الإيدز، وذلك بمناسبة اللقاء مع الدكتور حمد رزا، مستشار برنامج الأمم المتحدة الإقليمي للإيدز، فكان سؤاله لي عن القوانين في المملكة التي تحمي حقوق مرضى الإيدز، فكان جوابي بأسئلة عدة، وهي؛ لماذا حقوق مرضى الإيدز؟ وما الفرق بينهم وبين أي مريض آخر؟ أو بينهم وبين الإنسان السليم صحيا؟

فأوضحت أنه لا يوجد أساسا أي إجراءات أو لوائح لحرمان مريض الإيدز من أي حق من حقوقه الطبيعية حتى تكون هنالك قوانين لحمايته، فيحق له العمل والزواج وممارسة التجارة والإرث وكافة أنواع الحقوق والتعاملات، مثله مثل الإنسان غير المريض، وبالتالي لا يفترض أن تكون هنالك قوانين لحمايته؛ لأنه ليس بأقل شأنا من الإنسان السليم صحيا حتى نحميه بالقوانين.

بل الأكثر من ذلك أن أحد الأساتذة الأطباء الحاضرين معنا في الملتقى، أفاد بأنه يمكن لك أن تتعايش مع مريض الإيدز وأن تأكل من أكله وتستخدم ذات دورة المياه التي يستخدمها وأن تصافحه وأن تسبح معه؛ كون مرض الإيدز لا ينتقل إلا بالاتصال الجنسي أو بالدم، في حين أن هنالك أمراضا أخرى تكون أشد خطورة من حيث سهولة انتقالها عبر الهواء أو الملامسة أو الطعام وخلافه، ومع ذلك لا ينظر إلى أصحابها بنفس النظر والعزلة التي يتعرض لها مرضى الإيدز.

وبالتالي، فإن المشكلة الحقيقية التي يعاني منها مرضى الإيدز ليست من القوانين والأنظمة، إنما من نظرة المجتمع لهم التي تؤدي ببعض أفراد المجتمع إلى ظلمهم، فليس كل مريض إيدز بمذنب، حتى المذنب فما يدرينا عن توبته؟ ومن نحن حتى نحاسب إنسانا مدى الحياة؟ ألا يكفيه ما فيه؟ أو ليس ديننا الإسلامي الحنيف حثنا على زيارة المريض والتخفيف من معاناته ووعد بالأجر العظيم مقابل ذلك؟ وفي المقابل نقسو على مرضى الإيدز ونضعهم في عزلة ونجعلهم محل اتهام مدى الحياة، فهل هكذا علمنا الإسلام؟

كل ما أتمناه أن تُصحح النظرة لهم وألا يتم ظلمهم وعدم المساس بحقوقهم، فهم بشر مثلنا فالفرق بين البشر بالتقوى وليس بالصحة والمرض

أمريكا والصين تستأنفان الحوار حول حقوق الإنسان في مايو

المصدر: جريدة اليوم السبت ٢٤ أبريل ٢٠١٠
http://www.alyaum.com/issue/article.php?IN=١٣٤٦٢&I=٧٥٣٧٨٥&G=٣

الوكالات -واشنطن

تستأنف الولايات المتحدة والصين حوارهما بشأن حقوق الإنسان الشهر القادم لأول مرة منذ عامين في مؤشر جديد على تحسن العلاقات بعد نزاعات شملت التبت وتايوان وسعر العملة الصينية.

وأعلنت الخارجية الأمريكية الخميس ان المحادثات ستجري في واشنطن يومي ١٣ و١٤ مايو وستتطرق الى قضايا منها الحريات الدينية وسيادة القانون وحرية الانترنت وهي قضية وضعت جوجل صاحبة أكبر محرك للبحث في العالم على مسار تصادم مع بكين العام الحالي.

وأجرى الجانبان آخر حوار رسمي عن حقوق الانسان في مايو عام ٢٠٠٨ ،وقبل ذلك جمدت المناقشات منذ عام ٢٠٠٢.

وصرح جي.بي.كرولي المتحدث باسم الخارجية الامريكية: إن الحوار يمكن ان يتطرق الى قضايا نشيطين مدافعين عن حقوق الانسان والرقابة المفروضة على الانترنت. وقال: //أنا متأكد من أن موضوع حرية الانترنت وتوفير المعلومات للمواطن الصيني سيثار//.

وذكر كرولي في إفادة صحفية أن الاجتماع كان مقررا أصلا في فبراير شباط لكنه تأجل //لأن الوقت كان غير مناسب//.

واستشاطت الصين غضبا في يناير الماضي من قرار واشنطن المضي قدما في صفقة اسلحة لتايوان قيمتها ٦ر٤ مليار دولار وهي التي تعتبر الجزيرة جزءا من أراضيها.

والصين هي ثاني اكبر شريك تجاري للولايات المتحدة وأكبر حائزي سندات الخزانة الامريكية.

كما غضب زعماء الصين أكثر حين التقى الرئيس الامريكي باراك أوباما في فبراير الماضي مع الدلاي لاما الزعيم الروحي للتبت الذي تتهمه بكين بأنه انفصالي يسعى لفصل التبت عن الصين .

أردوغان يندد بتظاهرات يريفان ويشيد بموقف أوباما

أسطنبول .. إحياء ذكرى مجازر الأرمن علنا للمرة الأولى

المصدر: جريدة اليوم الاحد٢٥ أبريل ٢٠١٠
http://www.alyaum.com/issue/article.php?IN=١٣٤٦٣&I=٧٥٣٩٠٠&G=١

ا ف ب - اسطنبول

أحيا اتراك من المدافعين عن حقوق الانسان لأول مرة في اسطنبول وأمام الملأ ذكرى مذابح الارمن بين ١٩١٥-١٩١٧، محطمين بذلك واحدة من اشد المحرمات في بلد يرفض عبارة «الابادة» التي تطلقها جمهورية أرمينيا لوصف المذابح التي تعرض لها مواطنوها خلال تلك الحقبة. وشهدت ساحة «تقسيم»، وسط اسطنبول الاستراتيجي على الضفة الاوروبية، أكبر تظاهرة حيث جلس المئات لدقائق عدة على الأرض وقد حملوا زهور القرنفل الحمراء والشموع قبل الاستماع إلى تسجيلات موسيقية أرمنية. كما نظم فرع اسطنبول لمنظمة حقوق الإنسان تجمعا في ذكرى عمليات المداهمة التي استهدفت ٢٢٠ شخصا من المفكرين الأرمن في ٢٤ نيسان/ابريل ١٩١٥ والتي كانت البداية لهذه المذابح. وتجمع أكثر من مائة متظاهر تحت شعار «حتى لا يتكرر ذلك أبدا» أمام مدخل محطة القطار في حيدر باشا التي انطلق منها أول موكب ترحيل، أحيوا ذكرى الأرمن المفقودين.

وحمل المتظاهرون محاطين برجال الشرطة وكاميرات عديدة، صورا بالأبيض والأسود لبعض المنفيين الذين لم يعد معظمهم. وقام مئات من رجال الشرطة بالزي المدني وزي مكافحة الشغب بحماية هذه التظاهرات الأولى من نوعها في تركيا ومنعوا بالقوة مجموعات من المتظاهرين المناهضين، بينهم دبلوماسيون سابقون، يرفعون العلم التركي من الاقتراب من التظاهرة. وقد اغتالت منظمة «اسالا» الارمنية المتطرفة ٤٢ دبلوماسيا في سبعينات وثمانينات القرن الماضي. وكان مفكرون وفنانون دعوا في عريضة «كل الذين يشعرون بذلك الالم الكبير» إلى التعبير عن حزنهم. وتفاديا لإثارة الاستياء تحدث موقعو البيان عن «النكبة الكبرى» بدلا من استعمال عبارة «الإبادة». وأوضح الباحث في الجامعة أن «تركيا تحاول انتهاج سياسة ذاكرة رغم الخطاب الرسمي» الرافض بشكل قاطع عبارة الإبادة. وقال اقدر «لقد خرج الجن من القمقم» واعتبر أن «المحرمات التي سقطت لا تخص فقط قضية الأرمن بل مواضيع أخرى كان مسكوتا عليها مثل القضية الكردية.«

وفي ٢٠٠٥ تعرض الكاتب اورهان باموك حائز جائزة نوبل للأداب إلى ملاحقات قضائية لأنه قال إن «مليون أرمني و٣٠٠ الف تركي قتلوا على هذه الأرض». وبعد ذلك بسنتين اغتيل الصحافي الارمني هرانت دينك في اسطنبول وفتحت مشاركة الاتراك بكثافة من جنازته المجال أمام التشكيك في التاريخ الرسمي الذي يتحدث عن «مذابح متبادلة.« وقد ندد رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان بالتظاهرات الحاشدة التي جرت أمس في أرمينيا بمناسبة الذكرى الخامسة والتسعين لهذه المذابح حيث أحرقت أعلام تركية في يريفان كما ذكرت وسائل الإعلام التركية. وأشاد أردوغان برسالة الرئيس الاميركي باراك أوباما الذي أحيا فيها ذكرى هذه المذابح دون أن يستخدم وصف» الإبادة». وقال اردوغان، كما نقلت عنه وكالة أنباء الأناضول، إن «الرئيس اوباما راعى في رسالته حساسيات تركيا». في المقابل اعتبر وزير الخارجية التركي رسالة اوباما «غير مقبولة». وقال احمد داود اوغلو لوكالة أنباء الاناضول «لا احد يمكن أن يحكم على التاريخ سوى المؤرخين وليس على رجال السياسة الإدلاء بآراء عن وقائع تتعلق بالتاريخ». واضاف «اذا كان علينا أن نتقاسم المعاناة فإننا ننتظر ايضا من الآخرين احترام معاناتنا»، في إشارة الى عشرات آلاف الاتراك الذين قتلهم القوميون الارمن.

ويعتبر الارمن ما تعرض له ذووهم من مطاردة ونفي من ١٩١٥ الى ١٩١٧ عملية» إبادة» سقط فيها على حد قولهم اكثر من مليون ونصف المليون قتيل. وقد اعترفت فرنسا وكندا بوصف الإبادة.

في المقابل لا تعترف تركيا الا بمقتل ما بين ٣٠٠ الى ٥٠٠ ألف ارمني تقول إنهم لم يقتلوا في حملة تصفية بل راحوا ضحية الفوضى التي سادت آخر سنوات الامبراطورية العثمانية.

كذلك تقول تركيا إن القوميين الارمن الذين انضموا الى العدو الروسي خلال الحرب العالمية الأولى قبل قرار الحكومة العثمانية ترحيل الارمن الى سوريا، قتلوا عشرات آلاف الاتراك.
وكانت انقرة استدعت سفيرها في واشنطن في ٤ اذار/مارس الماضي بعد تصويت لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب على قرار يدعو الرئيس اوباما الى ان «يصف بشكل محدد التصفية المنهجية والمتعمدة لمليون ونصف المليون ارمني بالإبادة.«
وعاد السفير الى منصبه في مطلع نيسان/ابريل بعد احتجاجات انقرة.
ويأتي إحياء الذكرى الخامسة والتسعين لمجازر الارمن غداة توقف عملية التقارب التاريخية التي بدأت قبل اشهر عدة بين تركيا وارمينيا. واعلن الرئيس الارمني سيرج سركيسيان الخميس ان بلاده جمدت المصادقة على اتفاقين تاريخيين يهدفان الى تطبيع العلاقات مع انقرة التي اتهمها بوضع شروط غير مقبولة.

الإلكتروني اليوم

إيران تسحب طلبها لمقعد في المجلس العالمي لحقوق الإنسان

المصدر: جريدة اليوم الاحد٢٥ أبريل ٢٠١٠
http://www.alyaum.com/issue/article.php?IN=١٣٤٦٣&I=٧٥٣٩٠٢&G=١

الوكالات - الامم المتحدة
سحبت ايران طلبها الحصول على مقعد في المجلس العالمي لحقوق الانسان وسط انتقادات متنامية لما وصفته احدى الجماعات المدافعة عن حقوق الانسان الجمعة «بسجل حقوق الانسان المروع» لطهران. ورحب متحدث باسم البعثة الامريكية بالامم المتحدة بهذا الاعلان قائلا «انها خطوة في الاتجاه الصحيح بالنسبة لمجلس حقوق الانسان.» وقال دبلوماسيون بالامم المتحدة لرويترز ان ايران ابلغت الوفود الآسيوية الاخرى أنها سحبت ترشحها لمقعد في المجلس المؤلف من ٤٧ دولة ومقره جنيف والمسؤول عن مراقبة وضع الحقوق في العالم .وقال دبلوماسي غربي ان طهران انسحبت بعدما بدا واضحا أنها ربما لا تحصل على الاصوات الكافية للفوز بالمقعد الامر الذي سيسبب حرجا لايران عندما تجرى انتخابات المجلس الشهر المقبل. وأضاف الدبلوماسي : إن ايران ابلغت ما يسمى بمجموعة الدول الآسيوية في الامم المتحدة انها تتنازل «لمصلحة التضامن مع بقية المجموعة«.
وقالت بيجي هيكس مدير الشعبة العالمية بمنظمة هيومان رايتس ووتش لحقوق الانسان ان «المعارضة العالمية المتصاعدة اجبرتهم على مغادرة السباق.» ورحبت هيكس بما وصفته بالادانة الواضحة «لسجل حقوق الانسان المروع» لدى ايران. وفي ديسمبر ٢٠٠٩ ادانت الجمعية العامة للامم المتحدة ايران للحملة العنيفة على المحتجين عقب الانتخابات الرئاسية العام الماضي التي تقول المعارضة الايرانية انها شهدت تزويرا.
وانتقدت هيومان رايتس ووتش عملية انتخاب اعضاء المجلس العالمي لحقوق الانسان. وغالبا لا تكون هناك منافسة على المقاعد المخصصة للمجموعات الاقليمية الخمسة افريقيا - واسيا - وشرق اوروبا - وأمريكا اللاتينية والكاريبي - وغرب اوروبا ودول اخرى. وقالت هيكس «هذا يوضح أنه عندما يكون هناك اختيار سيختلف الامر.» وأضافت إنه بانسحاب ايران لم تعد هناك بطاقات متنافس عليها. والدول المتقدمة بطلبات للحصول على المقاعد الاسيوية الاربعة هي ماليزيا وجزر المالديف وقطر وتايلاند.
وستجرى الانتخابات خلال اجتماع للجمعية العامة في 13 مايو.
وفي العام الماضي نجحت الولايات المتحدة في الفوز بمقعد بالمجلس العالمي لحقوق الانسان وهي الهيئة التى هاجمتها الادارة الامريكية السابقة ووصفتها بأنها معادية لاسرائيل ومهادنة لعدد من الحكومات المتسلطة.
ويقول مسؤولون ان موقف الرئيس الامريكي باراك اوباما يقوم على أنه من الافضل القيام بمحاولة تغيير من الداخل للمجلس الذي يتعرض لانتقادات متكررة .

فرنسا: غرامة سير لمنقبة تكشف تعدداً للزوجات واحتيالاً على القانون

المصدر: جريدة الحياة الأحد، ٢٥ أبريل ٢٠١٠
http://international.daralhayat.com/internationalarticle/١٣٤١٤٩

أسدى رجلا شرطة فرنسيان، غرّما امرأة منقبة أثناء قيادتها لسيارتها في أحد شوارع مدينة نانت، خدمة لا تقدر بثمن للرئيس نيكولا ساركوزي الذي يضع كل ثقله لحظر النقاب كلياً في فرنسا.
فالتفاعلات التي ترتبت على هذه الغرامة، أتاحت إثبات صحة ما يقوله مؤيدو حظر النقاب عن انتهاكه لكرامة المرأة وإخفائه لنزعات أصولية، كما كشفت عملية تحايل على التقديمات الاجتماعية.
القصة بدأت على شكل روتيني، عندما أوقف رجلا الشرطة السائقة المنقبة، وتدعى آن، وطلبا أوراقها الثبوتية، وهو ما يحصل عادة في شوارع كل المدن الفرنسية.
لكن الأمر خرج عن الروتينية عندما قررا تغريمها بمبلغ قدره ٢٢ يورو، لأنها منقبة ولأن النقاب يقلص نطاق رؤيتها ما يعرض حياتها وحياة الآخرين للخطر. واستند الشرطيان في قرارهما هذا على بنود قانون السير الفرنسي الذي يقول إن السائق ينبغي أن يحظى بقدرة كاملة على الحركة والرؤية أثناء القيادة.
وكان يمكن لهذه القصة أن تنتهي عند هذا الحد لو أن السائقة قبلت الغرامة وأكملت طريقها.
لكنها اختارت مقارعة قوانين السير مستعينة بالقيم والمبادئ الجمهورية، وفي مقدمها حقوق الإنسان، للقول إن الغرامة غير مبررة وأنها تقود وهي منقبة منذ تسع سنوات وإن ما أقدم عليه الشرطيان هو عمل ينطوي على تحامل وتمييز بحقها بسبب مظهرها.
وطلبت في رسالة وجهتها الى دائرة الشرطة إنصافها، وإعفاءها من الغرامة باعتبار أن الشرطيين تعديا على حريتها الفردية وعلى خيارها اعتناق الإسلام وارتداء النقاب.
وفاتها في هذا الإطار أن الزج بالمبادئ الكبرى في القضايا الفردية يمكن أن ينقلب عليها، خصوصاً في ظل التوتر السائد في فرنسا حول موضوع النقاب والانقسام حول ضرورة حظره كلياً أم جزئياً. كما فاتها أنه بالنظر الى هذا التوتر، فإن مطالبتها بإنصافها سيكون موضع تدقيق وعناية من المعنيين، وهو ما حصل بالفعل، لكن النتيجة جاءت مخالفة لما أملت به.
فلو أنها سددت قيمة الغرامة لكانت تداركت ما تم كشفه حول وضعها العائلي وجنبت زوجها سلسلة المتاعب التي يواجهها، وقد تؤدي الى ترحيله عن فرنسا.
إذ تبين أنها فرنسية في الـ٣١ من العمر متزوجة من رجل جزائري الأصل، اكتسب الجنسية الفرنسية لزواجه منها العام ١٩٩٩. وتبين أيضاً أنها ليست الزوجة الوحيدة، وأنما الزوجة الرابعة للرجل المتزوج من ثلاث أخريات وله منهن ١٢ ولداً، تتقاضى كلاً منهن تقديمات اجتماعية بحجة أنهن تربين أولادهن بلا أب. واكتملت الصورة، بكشف انتمائه الى جماعة «التبليغ» غير المرغوب فيها في فرنسا.
وتذرع السائقة المنقبة بحقوق الإنسان والحريات الفردية، حق من حقوقها بالطبع، لكنها استعانت به في حين أن تركيبة أسرتها، تنتهك مجموعة من القوانين بدأ بحظر تعدد الزوجات والاختلاس عبر التحايل على التقديمات الاجتماعية والزواج من شخص ينتمي الى مجموعة أصولية.
وفي ضوء كل هذه العناصر بات الاهتمام الآن منصباً على الزوج، حيث وجه وزير الداخلية بريس هورتفو رسالة الى وزير الهجرة والاندماج والهوية الوطنية اريك بيسون، مطالباً إياه بتجريد الزوج من هويته الفرنسية، وهو ما يعرضه للترحيل.
وفي ضوء هذه الحادثة، سارع مؤيدو الحظر الكلي للنقاب، للتأكيد بأنهم كانوا على حق في مواقفهم حول خطورة هذه الظاهرة.

الفريق الوطني استعرض تقرير الكويت لحقوق الإنسان:
البدون والإضرابات وأجور العمالة

المصدر: جريدة القبس الاحد ٢٠١٠/٠٤/٢٥
http://www.alqabas.com.kw/Article.aspx?id=٥٩٨٢٦١&searchText=حقوق الانسان&date=٢٦٠٤٢٠١٠

أعرب وزير الشؤون الاجتماعية والعمل الفريق د. محمد العفاسي عن تقديره وشكره للفريق الوطني لاستعراض تقرير الكويت في مجال حقوق الانسان، والذي سيعرض على مجلس حقوق الانسان في جنيف «المراجعة الدورية الشاملة» خلال شهر مايو ٢٠١٠ للجهود الكبيرة والتعاون بين جميع الجهات ذات الصلة بهذا الشأن، مما كان له أكبر الأثر في تفنيد وكشف العديد من الحقائق التي تصب في مصلحة سجل الكويت لحقوق الإنسان، والتي كان اخرها توضيح الكثير من التساؤلات التي أثيرت خلال زيارة رئيسة المفوضية العليا لحقوق الإنسان للكويت واجتماعها مع الوزير والفريق الوطني، وتأكدها من مواقف الكويت الناصعة في مجالات حقوق الإنسان.

جاء ذلك خلال اجتماع الوزير مع الفريق الوطني لاستعراض تقرير الكويت مع المشاركين وما تم اعداده من قبل الفريق في التقرير في مجال انجازات الكويت لهذا الملف، وتناولت المناقشات خلال الاجتماع موضوع العمل، وسجل العمالة الوافدة، وحرية النقابات والاضرابات والأجور، وأيضا موضوع المرأة والطفولة والقوانين التي تقوم برعاية وحماية حقوق المرأة والطفل.

وناقش العفاسي ملف المقيمين بصورة غير قانونية والحقوق التي تمنح لهم لكفالة معيشة لائقة وكريمة، وملف ذوي الاحتياجات الخاصة ومدى اهتمام ورعاية الدولة لهم. كما استعرض والمشاركون الرد على ملف العمالة المنزلية، والتدابير التي تم اتخاذها بشأن حمايتهم من أي استغلال والضمانات، والحقوق الممنوحة لهم وكان اخر هذة القرارات تحديد سقف أدنى للراتب لتلك العمالة مما يضمن لها العمل بكرامة، وشهد الاجتماع ضرورة ابراز ما تم تحقيقه من انجازات في مجالات حقوق الإنسان في الكويت خلال الفترة الماضية والتشريعات التي تم اقرارها وساهمت بلا أدنى شك في تحسين صورة الكويت في هذا المحفل، وتوثيق تلك التشريعات والقوانين لعرضها في الاجتماع المقبل وهي إنجاز قانون العمل في القطاع الأهلي، وقانون المعاقين، وقانون المسنين.

وأكد اعضاء الفريق للعفاسي ان هناك تعهدات طوعية ستعمل الكويت على تنفيذها التزاما منها بالقانون الدولي الإنساني، وقانون حقوق الإنسان ومن بينها إنشاء هيئة وطنية لحقوق الإنسان، وأيضا من جملة التعهدات الطوعية والتي ستقدمها الكويت إصدار تشريع خاص بقانون الاتجار بالبشر، وهناك سعي حثيث من الدولة في التصديق على الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الاعاقة.

مليونا دينار لمقر الإيواء المؤقت

حسين: إنشاء هيئة عامة لمكافحة الاتجار بالبشر

المصدر: جريدة القبس الاثنين ٢٦-٤-٢٠١٠
http://www.alqabas.com.kw/Article.aspx?id=٥٩٨٥٩٠&searchText=&حقوق الانسان&date=٢٦٠٤٢٠١٠

أكدت رئيسة اللجنة القانونية في المركز الكويتي لحقوق الجاليات المحامية آمنة ملا حسين ان جريمة الاتجار بالبشر تعتبر شكلا من اشكال العبودية تقوم على تجريد الاشخاص من كرامتهم وحقوقهم الطبيعية والقانونية، سواء بالإكراه أو بالوعود الزائفة، وهي جريمة عرفها التاريخ منذ القدم غير انها اصبحت اليوم تمارس بوسائل حديثة.

وأشارت الى ان جميع دول العالم تسعى من اجل تضافر الجهود ووضع أطر تنسيقية مشتركة بهدف مكافحة جرائم الاتجار بالبشر، وقد حرصت دولة الكويت على التصديق على «اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية»، وبروتوكول منع ومعاقبة الاتجار بالاشخاص، ولذلك فهي ملتزمة أمام منظمة العمل الدولية ومجلس حقوق الانسان في الاجتماع القادم بتحقيق خطوات ملموسة في هذا المجال.

واضافت ان القانون بتجريم الاتجار بالبشر المعروض حاليا على جدول اعمال مجلس الأمة، يمثل اضافة تشريعية لما هو ثابت اصلا من نصوص واحكام دستورية وقانونية جزائية وقرارات وزارية تنظيمية تتضمن العديد من النصوص المناهضة لهذه الجرائم وتنظيم عمليات استقدام وتشغيل ورعاية العمالة الوافدة ومراقبة احوالها.

وأكدت ان الحل المطلوب لهذه المشكلة الانسانية ليس القيام بإجراءات شكلية فقط، وانما تشجيع افراد المجتمع للتخلي عن الأفكار المستهلكة السلبية والنظرة الفوقية للآخرين بحيث لا يتحول الانسان الى سلعة تتم المتاجرة بها تحت مسميات مختلفة، ومن ثم فان الحاجة اصبحت ماسة لانشاء هيئة عامة لمكافحة الاتجار بالبشر تضم في عضوية مجلس ادارتها ممثلين لجميع الوزارات ذات الصلة حتى تتوحد الجهود .

ندوة في دمشق لبحث اوضاع اللاجئين الفلسطينيين في الدول المضيفة

المصدر: جريدة الحياة الإثنين، ٢٦ أبريل ٢٠١٠
http://international.daralhayat.com/internationalarticle/١٣٤٤٤٣

دمشق - سمر أزمشلي ؛ القاهرة - «الحياة«
قال الأمين العام المساعد للجامعة العربية، رئيس قطاع فلسطين والأراضي المحتلة محمد صبيح ان مصلحة القضية الفلسطينية تتطلب توحد الصف الفلسطيني ونبذ الانقسام كعنصر اساسي لا غنى عنه في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي، مبدياً ثقة الجامعة بالدول المضيفة للاجئين الفلسطينيين بالحفاظ على حقوقهم في العودة والتعويض وإقامة دولتهم المستقلة وعاصمتها القدس .
ووصف صبيح في كلمة في افتتاح الندوة الخاصة باللاجئين الفلسطينيين في الدول العربية المضيفة امس القرار الإسرائيلي الرقم ١٦٥٠ الذي يصنّف الفلسطينيين الموجودين في جزء من اراضيهم من دون تصاريح كـ «متسللين» غير قانونيين ومرتكبين جنحة جنائية تعرضهم للطرد او السجن، بأنه «عملية تطهير عرقي جديد لهم .«
وبعد ان اكد ان قضية اللاجئين تحتل اولوية قصوى في الجامعة العربية التي تتابع بقلق بالغ الإجراء الذي اقدمت عليه الحكومة الإسرائيلية في شأن البيع او التصرف في أملاك اللاجئين وتسجيلها كأملاك خاصة للمشترين الإسرائيليين، أشار الى ان الأمانة العامة وبالتنسيق مع بعثاتها في نيويورك ومجلس السفراء العرب تقوم بجمع ما يتوافر لدى اجهزة الأمم المتحدة من معلومات وقرارات دولية خاصة بأملاك اللاجئين الفلسطينيين، مضيفاً ان مجلس الجامعة الوزاري كلّف المجموعة العربية في نيويورك مطالبة الأمم المتحدة ارسال بعثة تقصي حقائق لتحري اوضاع املاك اللاجئين وإعداد تقرير بهذا الشأن .
وكان صبيح اكد في تصريح لدى مغادرته القاهرة إلى دمشق للمشاركة في الندوة، أنه يتعذر الحديث عن أي حل سياسي لا يضمن إنهاء معاناة اللاجئين والمشردين الفلسطينيين على أساس مبادرة السلام العربية، معتبراً ان قضية اللاجئين هي حجر الأساس في مسار السلام وإقامة الدولتين، وأن كل محاولات إسرائيل القفز عن هذا الموضوع لن يكتب لها النجاح.
وفي الندوة، دعا المدير العام لـ «الهيئة العامة للاجئين الفلسطينيين» علي مصطفى المجتمع الدولي الى وقف الحصار والعدوان الإسرائيليين على الشعب الفلسطيني وتأمين الموارد المالية الكافية لموازنة «وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين» (اونروا) لتستطيع تقديم كل خدماتها وبرامجها الرئيسة لكل اللاجئين الفلسطينيين باعتبار هذه الخدمات اولوية واحدة لا تنفصم. والعمل المستمر على حماية سجلاتهم لدى الوكالة وصونها لأنها تعتبر عنصراً مهماً من عناصر الحفاظ على حقوق اللاجئين. وثمّن احتضان سورية لأكثر من نصف مليون لاجئ فلسطيني ومعاملتهم معاملة السوريين، لكنه اشار الى انه على رغم التناغم والانسجام بين ما تقدمه سورية و«اونروا»، فإن اللاجئين الفلسطينيين في سورية يؤكدون تمسكهم بحق العودة لديارهم ورفضهم المطلق للتوطين بأي شكل من الأشكال .
وتبحث الندوة التي تستمر يومين في اوضاع اللاجئين في سورية والأردن ومصر ولبنان والوثائق والدراسات الخاصة بأملاك اللاجئين الفلسطينيين والانتهاكات الإسرائيلية لمدينة القدس ومقدساتها.

منظمة العفو تدعو الى ملاحقة مرتكبي اعمال عنف بحق النساء في الجزائر

المصدر: جريدة الحياة الإثنين، ٢٦ أبريل ٢٠١٠
http://international.daralhayat.com/portalarticlendah/١٣٤٦٩٣

الرباط - ا ف ب - اعربت منظمة العفو الدولية عن "قلقها" للاعتداءات التي تعرضت لها عدة نساء مؤخرا في حاسي مسعود بجنوب الجزائر ودعت السلطات الجزائرية لفتح تحقيق من اجل معاقبة مرتكبيها، في بيان صدر الاحد عن مكتبها الاقليمي في الرباط.

واعلنت المنظمة المدافعة عن حقوق الانسان التي تتخذ مقرا لها في لندن ان "على السلطات الجزائرية ان تتخذ اجراءات عاجلة للتحقيق (في القضايا) واحالة المسؤولين المفترضين عن هذه التعديات على نساء على العدالة."

واشارت المنظمة الى ان "نساء من حاسي مسعود (المنطقة النفطية الواقعة على مسافة 627 كلم جنوب شرق العاصمة الجزائرية) تعرضن خلال الشهرين الماضيين لهجمات شنتها مجموعات من الشبان المجهولين."

وتابع البيان "يبدو ان ما شجع هذه الهجمات ان المسؤولين عن تطبيق القوانين لا يتولون بشكل فاعل حماية الضحايا ولا يلاحقون مرتكبي هذه الافعال."

كما دعت منظمة العفو السلطات الجزائرية الى الالتزام ب"المعايير الدولية المدرجة في قانون حقوق الانسان لمكافحة العنف بحق النساء."

واوردت في البيان ان "المهاجمين تعدوا جسديا على بعض النساء ولا سيما بالسكاكين وسلبوهن هواتفهن الجوالة ومجوهرات"، مشيرة الى ان المهاجمين "نزعوا بالقوة ثياب بعض الضحايا وشتموهن ونعتوهن ب"العاهرات.""

واضافت ان "بعض الضحايا تعرضن ايضا لاعمال عنف جنسية."

وابدت منظمة العفو قلقها "لكون السلطات الجزائرية لم تتخذ حتى الان اجراءات عملية لتنفيذ توصية اللجنة (الدولية) لحقوق الانسان حول القضاء على العنف بحق النساء بما في ذلك .. داخل العائلة."

وفي الجزائر العاصمة، اعلنت ١٥ جمعية جزائرية للدفاع عن الحقوق والحريات الاحد انشاء لجنة الدفاع والتضامن ردا على "الاعتداءات العنيفة" على النساء في حاسي مسعود.

وقالت شريفة بوعطا خلال مؤتمر صحافي ان اللجنة هي "قبل اي شيء تعبير عن تضامننا مع تلك النساء اللواتي تعرضن للرجم والضرب والسرقة والتعنيف في حاسي مسعود."

وكانت عدة جمعيات اعلنت في وقت سابق ان مجموعات من الرجال المجهولين تعدت على عدد من النساء في اذار/مارس ومطلع نيسان/ابريل، موضحة ان الرجال الملثمين والمسلحين" ارهبوا كلا من الضحايا" اللواتي يعشن وحيدات فقاموا بسرقتهن وتعنيفهن بعدما اقتحموا منازلهن عنوة.

وقالت مسؤولة في منظمة غير حكومية ان "النساء اللواتي تم التعدي عليهن يعملن بمعظمهن في قواعد الشركات النفطية الاجنبية وهن يعملن في التنظيف والكوي والطهي ويقمن وحيدات او مع اطفالهن في حي فقير."

واضافت بوعطا من جمعية الدفاع والنهوض بحقوق النساء ان لجنة الدفاع والتضامن تعتزم "طلب توضيحات من السلطات العامة، من الدولة التي يترتب عليها ان تضمن حماية جميع المواطنين."

وقالت "يتهيأ لنا ان النساء يعتبرن في المجتمع الجزائري بمجمله مواطنات من الدرجة الثانية. لكن ينبغي احترام حقوقهن في العمل وحرية التنقل."

واعربت جمعيات اللجنة عن "صدمتها الكبيرة" لهذه الاحداث وقد اتصلت بعدد من الضحايا لكن بوعطا اوضحت انهن "خائفات ويخضعن لضغوط نفسية هائلة، وقلن لنا "لا تاتوا الى هنا، والا تعرضنا لاعمال انتقامية وخسرنا عملنا.""

واوردت الصحف الجزائرية ان الشرطة نظمت بعد ذلك دوريات في هذا الحي.

وقالت المسؤولة انه في المستقبل "سيترتب تنظيم اللجنة لتصبح هيئة مراقبة دائمة تفضح كل الانتهاكات للحقوق."

ولفتت الى انه "بعد احداث تموز/يوليو ٢٠٠١، تجددت اعتداءات حاسي مسعود" مؤكدة" ينبغي الا يحصل ذلك مجددا بعد اليوم."
وفي ١٣ تموز/يوليو ٢٠٠١، قام ٣٠٠ رجل مسلح بالتعدي على مئة امرأة يعشن وحيدات في حي الهايشة الفقير في حاسي مسعود فارتكبن بحقهن "اسوأ الفظاعات" بحسب اللجنة.
ومن الجمعيات المشاركة في اللجنة الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الانسان وجمعيتا التخطيط العائلي والدفاع عن الحريات النقابية، والتجمع الجزائري للنساء الديموقراطيات، فضلا عن عدة هيئات وشبكات تنشط في الدفاع عن حقوق النساء.

الاتحاد

استقبل المفوضة السامية للأمم المتحدة وأكد دعم الإمارات لاستقرار دول وشعوب العالم

خليفة: احترامنا لحقوق الإنسان ينطلق من إيماننا بمبادئ الشريعة الإسلامية والتقاليد العربية الأصيلة

المصدر: جريدة الاتحاد الإثنين ٢٦ أبريل ٢٠١٠
http://www.alittihad.ae/details.php?id=٢٣٨٥٠&y=٢٠١٠

أكد صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة حفظه الله تعاون دولة الإمارات العربية المتحدة مع الأمم المتحدة وجميع المنظمات والهيئات الدولية المنبثقة عنها لتحقيق الاستقرار والازدهار والرفاهية لجميع دول وشعوب العالم.
وأكد صاحب السمو رئيس الدولة خلال لقائه بقصر سموه في البطين ظهر أمس، نافي بيلاي آن المفوضة السامية لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة، حرص دولة الإمارات على التجاوب والتعاون مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان وذلك انطلاقاً من احترامها للقوانين والتشريعات الدولية وانطلاقاً من إيمانها بمبادئ الشريعة الإسلامية والتقاليد والأعراف العربية التي تحث على احترام الإنسان وتقديره والمساواة بين أفراد المجتمع.
بدورها أشادت المفوضة السامية لحقوق الإنسان في المنظمة الدولية التي تزور البلاد حالياً في إطار جولة لها في دول المنطقة، بالنهضة الشاملة التي تشهدها دولة الإمارات.
وقالت إن زيارتها للإمارات تندرج في إطار جولتها الخليجية للاطلاع على التطورات السريعة التي تشهدها هذه المنطقة خاصة دولة الإمارات العربية المتحدة وما يرافقها من تطورات قانونية وتشريعية تحقق التوازن داخل المجتمعات وبما يتماشى مع القوانين الدولية.
وجرى خلال اللقاء بحث الدور الذي تقوم به المفوضية السامية لحقوق الإنسان في تعزيز التعاون الدولي مع هذه المنظمة وبما يسهم في توفير أجواء أكثر شفافية وعدلاً داخل المجتمعات بما يضمن التقدم الاقتصادي للدول والشعوب وتحقيق المزيد من الاستقرار الاجتماعي للأفراد والأسر ومكونات المجتمع داخل دولهم.
تقدير دولي لإنجازات الإمارات

وأشادت المفوضة السامية لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة بالتقدم الذي أحرزته دولة الإمارات على المستويين التشريعي والعمالي في مجال ضمان وتوفير الحقوق الأساسية للعمالة في الدولة والمحافظة على حقوقهم خصوصاً في مجال توفير السكن الملائم للعمال ودفع مستحقاتهم دون أي تأخير ومن خلال النظام المصرفي في الإمارات.
كما نوهت بيلاي بحصول المرأة الإماراتية على حقوقها في المجتمع الإماراتي وحصولها على مكتسبات مهمة من خلال الانخراط في كل مجالات العمل الوطني وإسهاماتها في نهضة بلادها.
وقالت " إنني أقدر بشكل كبير المكانة التي وصلت إليها المرأة الإماراتية خصوصاً وأن المرأة تشغل حالياً أربع حقائب وزارية وتوجد في المجلس الوطني الاتحادي بنسبة عالية من خلال وجود تسع عضوات في المجلس".
كما أعربت بيلاي عن تقديرها لوجود المرأة في الجامعات وقطاع العمل الحكومي والخاص بنسبة عالية تزيد على نسبة الرجال، وقالت إن هذه المؤشرات تشكل دليلاً واضحاً على حصول المرأة على حقوقها بشكل واسع ومشاركتها إلى جانب الرجل في بناء بلادها وازدهارها.
الحضور
حضر اللقاء سمو الشيخ حمدان بن زايد آل نهيان ممثل الحاكم في المنطقة الغربية والفريق سمو الشيخ سيف بن زايد آل نهيان نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية وسمو الشيخ طحنون بن زايد آل نهيان رئيس هيئة طيران الرئاسة وسمو الشيخ منصور بن زايد آل نهيان نائب رئيس مجلس الوزراء وزير شؤون الرئاسة وسمو الشيخ حامد بن زايد آل نهيان رئيس ديوان ولي عهد أبوظبي وسمو الشيخ ذياب بن زايد آل نهيان رئيس هيئة مياه وكهرباء أبوظبي وسمو الشيخ عمر بن زايد آل نهيان المرافق العسكري لصاحب السمو رئيس الدولة وسمو الشيخ خالد بن زايد آل نهيان نائب رئيس مجلس إدارة طيران الاتحاد ومعالي الشيخ محمد بن بطي آل حامد ومعالي الشيخ نهيان بن مبارك آل نهيان وزير التعليم العالي والبحث العلمي ومعالي الشيخ أحمد بن سيف آل نهيان عضو المجلس التنفيذي ومعالي الدكتور أنور محمد قرقاش وزير الدولة للشؤون الخارجية ومعالي أحمد جمعة الزعابي نائب وزير شؤون الرئاسة وعدد من الشيوخ وكبار المسؤولين وأعضاء الوفد المرافق للمفوضة السامية لحقوق الإنسان.

الإمارات تشكل لجنة لمكافحة جرائم الاتجار بالبشر

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء٢٨-٤- ٢٠١٠
.html٥٢٠٥٣٩/article٢٨/٠٤/٢٠١٠http://www.alriyadh.com/

دبي - مكتب الرياض - عطاف الشمري
أعلنت وزارة الداخلية الإماراتية عن تشكيل لجنة لمكافحة جرائم الاتجار بالبشر للتعامل مع ضحاياها بين الجهات المعنية ذات العلاقة للمساهمة في إبداء الرأي لتطوير وتحديث التشريعات ذات الصلة بهذه الجرائم على المستويين الداخلي والخارجي والتنسيق مع الجهات المعنية للتوعية بمخاطرها على الفرد والأسرة والمجتمع والتنسيق مع المراكز المختصة بإيواء ضحايا الاتجار بالبشر بشأن تأمينهم وحمايتهم وإعداد الخطط اللازمة لمكافحة هذه الجرائم ومتابعة تنفيذها .
وقال العميد أحمد محمد نخيرة المحرمي مدير إدارة حقوق الإنسان بالأمانة العامة لمكتب وزير الداخلية إن الخطط المستقبلية سوف تشهد مزيداً من تفعيل العمل في مجال حقوق الإنسان من خلال البرامج والدورات التدريبية والندوات والملتقيات والزيارات الميدانية مع كافة الشركاء حيث يجري العمل على بناء قاعدة معلومات حديثة عن كل مايتصل بقضايا حقوق الإنسان بالتنسيق والتعاون مع الجهات المعنية.